جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دور الصحافة المحلية المطبوعة في التحول الديمقراطي في الضفة الغربية (جريدة القدس نموذجًا: 2004-2007م)

إعداد
حافظ علي حافظ أبو عيّاش

إشراف
د. نايف أبو خلف

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2008م

دور الصحافة المحلية المطبوعة
في التحول الديمقراطي في الضفة الغربية
(جريدة القدس نموذجًا: 2004-2007م)

إعداد

حافظ علي حافظ أبو عيّاش

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2008/12/29م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. نايف أبو خلف / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. وداد البرغوثي/ ممتحناً خارجياً	.....
3. د. رائد نعيرات / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى أبي وأمي، وإلى شهداء القلم والحقيقة في جميع أنحاء العالم.

حافظ أبو عيّاش

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر، وعظيم الامتنان إلى الدكتور نايف أبو خلف مشـــرفًا، ومرشـــدًا، وأستاذًا، وإلى أعضاء الهيئة التدريسية في برنامج التخطيط والتنميـــة السياســـية، والشـــكر موصول للفاضل الدكتور جواد النوري صاحب الفضل الكبير في تنقيح الرسالة مـــن الأخطـــاء اللغوية وإخراجها على هذا النحو من الدقة والمتانة اللغوية. وإلى كل من أسهم في مـــد يـــد العون لي منذ لحظة البداية وحتى إخراج هذا العمل المتواضع، لكم مني جميعًـــا كـــل الشـــكر والتقدير.

حافظ أبو عيّاش

الإقــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور الصحافة المحلية المطبوعة
في التحول الديمقراطي في الضفة الغربية
(جريدة القدس نموذجًا: 2004-2007م)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ي
	المقدمة	1
	مشكلة الدراسة	3
	أهمية الدراسة	4
	هدف الدراسة	5
	أسئلة الدراسة	6
	فرضيات الدراسة	6
	منهجية الدراسة	7
	حدود الدراسة	8
	الدراسات السابقة	8
	فصول الدراسة	14
	الفصل الأول: الصِّحافة والتنمية والديمقراطية	**16**
.1	الإطار النظري والمفاهيمي	16
1 .1	الصحافة	16
1 .1 .1	المدخل اللغوي لتعريف الصحافة	16
2 .1 .1	الصحافة في الموسوعات والقواميس	17
3 .1 .1	الصحافة كمفهوم	19
2 .1	الصحافة المطبوعة	21
1 .2 .1	الصحيفة التعريف والمفهوم	23
3 .1	التنمية السياسية	25
1 .3 .1	المدخل اللغوي لتعريف التنمية	25
2 .3 .1	التنمية السياسية كمفهوم	26

الرقم	الموضوع	الصفحة
1. 3. 3	التنمية السياسية والإعلام	31
1. 4	الديمقراطية والتحول الديمقراطي	33
1. 4. 1	الديمقراطية: التعريف والمفهوم	33
1. 4. 2	مفهوم التحول الديمقراطي	36
1. 4. 3	الديمقراطية والتنمية السياسية	37
1. 4. 4	جدلية الإعلام والديمقراطية	39
	خلاصة الفصل	43
	الفصل الثاني: واقع الصحافة المحلية المطبوعة في فلسطين	**44**
2.	نشأة الصحافة المطبوعة وتطورها في فلسطين	44
2. 1	نشأة الصحافة الفلسطينية في ظل الحكم العثماني (1876- 1918م)	45
2. 2	الصحافة الفلسطينية في ظل الانتداب البريطاني (1920- 1948م)	54
2. 3	الصحافة الفلسطينية في ظل خضوع الضفة الغربية للحكم الأردني وقطاع للحكم المصري (1948- 1967م)	69
2. 4	الصحافة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي (1967- 1994م)	78
2. 5	الصحافة الفلسطينية في ظل السلطة الفلسطينية (1994- 2007م)	89
	خلاصة الفصل	97
	الفصل الثالث: الصحافة والتحول الديمقراطي في فلسطين	**99**
3. 1	مفهوم التحول الديمقراطي	99
3. 1. 1	نظريات التحول الديمقراطي	100
3. 1. 2	العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي	104
3. 1. 3	أنماط عملية التحول الديمقراطي	106
3. 1. 4	العوامل المؤثرة في ترسيخ الديمقراطية	109
3. 1. 5	معيقات التحول الديمقراطي	112
3. 2	التحول الديمقراطي والحالة الفلسطينية	114
3. 3. 1	الصحافة والتحول الديمقراطي في فلسطين	121
3. 3. 2	الديمقراطية والحرية والإعلام	122
3. 3. 3	نظريات الإعلام الديمقراطي	126
3. 3. 4	دور الصحافة في الانتخابات الفلسطينية	130

الرقم	الموضوع	الصفحة
	خلاصة الفصل	131
	الفصل الرابع: دور جريدة "القدس" في التحول الديمقراطي	**133**
4. 1	المراحل الأربعة لانتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية	134
4. 1. 1	المرحلة الأولى من انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية	135
4. 1. 1. 1	التحليل الكمي للمرحلة الأولى	136
4. 1. 1. 2	التحليل النوعي للمرحلة الأولى	136
4. 1. 2	المرحلة الثانية من انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية	137
4. 1. 2. 1	التحليل الكمي للمرحلة الثانية	137
4. 1. 2. 2	التحليل النوعي للمرحلة الثانية	138
4. 1. 3	المرحلة الثالثة من انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية	139
4. 1. 3. 1	التحليل الكمي للمرحلة الثالثة	139
4. 1. 3. 2	التحليل النوعي للمرحلة الثالثة	139
4. 1. 4	المرحلة الرابعة من انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية	140
4. 1. 4. 1	التحليل الكمي للمرحلة الرابعة	140
4. 1. 4. 2	التحليل النوعي للمرحلة الرابعة	141
4. 2	الانتخابات الرئاسية الثانية	144
4. 2. 1	التحليل الكمي للتغطية الإخبارية على الصفحات الأولى	146
4. 2. 2	التحليل الكمي للتغطية الإخبارية على الصفحات الداخلية	147
4. 2. 3	التحليل الكمي للإعلانات المدفوعة الأجر للانتخابات الرئاسية الثانية	150
4. 2. 4	التحليل النوعي للانتخابات الرئاسية الثانية	152
4. 3	الانتخابات التشريعية الثانية	157
4. 3. 1	التحليل الكمي للتغطية الإخبارية على الصفحات الأولى	161
4. 3. 2	التحليل الكمي للتغطية الإخبارية على الصفحات الداخلية	163
4. 3. 3	التحليل الكمي للصور والكاريكاتير	164
4. 3. 4	التحليل الكمي للإعلانات المدفوعة الأجر للانتخابات التشريعية الثانية	165
4. 3. 5	التحليل النوعي للانتخابات التشريعية الثانية	167
	خلاصة الفصل	171
	النتائج	174

الرقم	الموضوع	الصفحة
	التوصيات	178
	قائمة المصادر والمراجع	**180**
	الملاحق	**192**
	Abstract	**b**

دور الصحافة المحلية المطبوعة في التحول الديمقراطي في الضفة الغربية
(جريدة القدس نموذجًا: 2004-2007م)

إعداد
حافظ علي حافظ أبو عيّاش
إشراف
الدكتور نايف أبو خلف

الملخص

ربطت الدراسة تلقائيًا، ومن خلال تناولها لدور الصحافة المطبوعة في التحول الديمقراطي، الإعلام، بشكله العام، بمفهومي التنمية السياسية، والديمقراطية، وعملت على تحديد العلاقات الجدلية التي تربطها ببعضها بعضًا. فالإعلام، من خلال القيام بوظيفته المتمثلة بتدفق المعلومات الموضوعية، والحيادية، التي يسمح الإعلام فيها لظهور كافة الآراء، حسب مبدأ الرأي والرأي الآخر- يعمل على زيادة المشاركة السياسية باعتباره مبدأً مهمًا من مبادئ الديمقراطية، وإحداث حراكًا سياسيًا، وثقافيًا يدفع باتجاه التغيير المطلوب، مرورًا بالتنمية السياسية، ووصولاً إلى التحديث الذي يعد جوهر التنمية السياسية. كما أن الدراسة ربطت بين الإعلام والانتخابات، وأكدت جوهر العلاقة التي تربط بينهما والمتمثلة بحرية الرأي، والتعبير، فلا انتخابات، ولا إعلام بدون ذلك. فلا يمكن استثناء الإعلام، كأحد مفاصل العملية الديمقراطية، في فترة الانتخابات، ودورها في دفع المسار الديمقراطي.

على الرغم من التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات، وهو التطور الذي أدى إلى تطور وسائل الإعلام، وعدم اقتصارها على الصحافة المطبوعة، وظهور الفضائيات، والشبكة العنكبوتيه، إلا أن الباحث لا يزال يؤكد على عدم انتهاء عصر الصحافة المطبوعة، والدور الذي وجدت من أجله، بدليل أنها لم تنقرض، وما زالت تتواجد حتى الآن، عدا تمتعها بخصائص تميزها من وسائل الإعلام الأخرى، فالخبر المكتوب والمطبوع في الصحيفة يختلف عن الخبر المسموع والمرئي؛ فالكتابة قادرة على إطلاق عقل القارئ إلى التفكير في الأحداث، من خلال التأمل، والرجوع إليه في غير مرَّة، وتبني الفكرة بشكل معين، مع إمكانية الاستشهاد

بالنص المكتوب، وإخضاعه للنقد والتعقيب، مما يغني موضوع النقاش ويسهم في الكشف عن الحقيقية، كما أن فرصة الصحيفة، بتحليل الخبر، تكون أكبر وذلك عائد إلى كونها تصدر في اليوم الذي يلي الحدث، مما يعطيها فرصة لجمع المعلومات وتحليلها وعرضها في صفحات الجريدة بتسلسل منطقي تمكن القارئ من الفهم والاستيعاب.

لقد اتخذ الباحث من صحيفة "القدس" نموذجًا لدراسته، بهدف فحص مدى صحة الفرضيات الثلاثة التي وضعها في بداية دراسته، وذلك من خلال إخضاعها للاختبار، فالشق الأول من الفرضية الأولى أكدت مساهمة صحيفة "القدس" في التحول الديمقراطي من خلال التحليل الكمي الذي أظهر حجم التغطية للصحيفة، وتنوع موضوعاتها، بالإضافة إلى التزام الصحيفة ببعض المعايير التي وضعها قانون الانتخاب الفلسطيني، والشق الآخر من الفرضية أكد ضعف مساهمة صحيفة "القدس" في التحول الديمقراطي حسب نتائج التحليل النوعي الذي أظهر افتقار الصحيفة لعمق التحليل في الأخبار والتقارير المرصودة. كما تأكدت صحة الفرضيتين الأخريين اللتين أكدتا أن التشريعات التي تنظم عمل الإعلام بما فيها الصحافة المطبوعة شكلت أحد معوقات التحول الديمقراطي، ووجود الديمقراطية يعزز دور الصحافة المحلية المطبوعة، ويسهم في التحول الديمقراطي.

قسم الباحث دراسته إلى أربعة فصول، مستخدمًا منهجين علميين، الأوّل هو الوصفي التحليلي الذي استعان به الباحث في الفصول الثلاثة الأولى، والآخر منهج تحليل المضمون بشقيه الكمي والنوعي الذي استخدمه الباحث في الفصل الرابع من الدراسة.

جاء الفصل الأوّل من الدراسة إطارًا نظريًا ومفاهيميًا محددًا للمصطلحات التي استخدمتها الدراسة مثل: الصحافة، والتنمية السياسية، والديمقراطية، والتحول الديمقراطي، بالإضافة إلى تحديد العلاقات التي تجمع بينها ضمن سياق تحليلي، يوضح طبيعة العلاقات والتداخلات القائمة بينها.

خصص الباحث الفصل الثاني للحديث عن واقع الصحافة المحلية المطبوعة في فلسطين، في سياق تاريخي متسلسل؛ بدءًا بمرحلة الحكم العثماني (1876- 1918م)، ومرورًا بمرحلة الانتداب البريطاني (1918-1948م)، ومرحلة خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الحكمين الأردني والمصري (1948- 1967م)، ومرحلة الاحتلال الإسرائيلي (1967-1994م)، وانتهاءً بمرحلة قدوم السلطة الفلسطينية (1994- 2007م). وذلك بهدف الإحاطة بمجمل الظروف التي مرت بها الصحافة الفلسطينية، والقوانين التي كانت تنظم عملها، وأبرز الصحف التي صدرت في تلك الحقب، إضافة إلى الدور التي كانت تمارسه، ومدى اختلافه من مرحلة إلى أخرى.

وجاء الفصل الثالث لمناقشة أبرز نظريات التحول الديمقراطي، والإعلام الديمقراطي، وإمكانية إسقاطهما على الحالة الفلسطينية، والإعلام الفلسطيني.

أما الفصل الرابع من الدراسة فقد حلل الباحث فيه عمليًا دور صحيفة "القدس" في التحول الديمقراطي، من خلال عينة منتظمة حُدِدَت في الفترات القانونية التي سُمح فيها بممارسة الدعاية الانتخابية خلال التحولات الديمقراطية الثلاثة التي حدثت بدءًا بانتخابات الحكم المحلي 2004/12/23م، ومرورًا بالانتخابات الرئاسية الثانية 2005/1/9م، وانتهاءً بالانتخابات التشريعية الثانية 2006/1/25م. وذلك بهدف الوقوف على مدى التزام صحيفة "القدس" بإظهارها لكافة وجهات النظر الخاصة بالمرشحين بطريقة حيادية وموضوعية، ومعرفة مدى درجة التزام صحيفة "القدس" بالقوانين والتعليمات التي حددها قانون الانتخاب الفلسطيني من أجل تنظيم عملية الانتخابات، بما فيها ممارسة الدعاية الانتخابية.

وفي نهاية الدراسة قدم الباحث أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة، بالإضافة إلى التوصيات التي نرجو أن تسهم في حل مشكلة الدراسة.

خطة الدراسة

المقدمة

تاريخ الصحافة المطبوعة لا يعد موغلاً في قدمه أسوةً بتاريخ المعارف الإنسانية الأخرى، فقد ارتبط ظهورها باختراع المطبعة عام 1447م، على يد الألماني يوهان جونتبرج، عدا الثورة الفرنسية (1789– 1799م)، التي كانت حافزًا لظهور الصحافة، فأوروبا لم تعرف الصحافة المطبوعة حتى أواخر القرن السادس عشر، وتأخر ظهورها في المنطقة العربية إلى أوائل القرن التاسع عشر. وفلسطين لم تعرف الصحافة المطبوعة إلا عام 1876م، وكان ذلك مع صدور صحيفة "القدس الشريف"، التي كانت تحت إشراف الحكومة العثمانية، وصدرت آنذاك باللغتين العربية، والتركية، واشتملت محتوياتها على الفرمانات، والأنظمة، والأوامر الحكومية.

مرت الصحافة الفلسطينية بخمس مراحل، تمثلت أولها بالحكم العثماني (1876– 1918م)، الذي يمكن عدّهُ مرحلة النشأة للصحافة الفلسطينية المطبوعة، أعقبتها مرحلة الانتداب البريطاني (1920– 1948م)، ومرحلة خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الحكمين الأردني والمصري (1948– 1967م)، فالاحتلال الإسرائيلي (1967– 1994م)، وقدوم السلطة الفلسطينية عام 1994. وقد امتازت الصحافة الفلسطينية في المراحل الأربعة الأولى من حياتها بكونها صحافة نضالية، استطاعت القيام بخدمة الحاجات المحلية، وتقوية الإحساس بالوعي، والقيام بدور بارز في بعث النهضة بين الجماهير، وحمل رسالة التوعية والتنوير تجاه القضية الفلسطينية عبر الكشف عن مخططات الاحتلال، وأطماعه تجاهها. ومع قدوم السلطة الفلسطينية اعتقد الصحفيون أن مرحلة النضال، قد انتهت وبدأت مرحلة جديدة هي مرحلة الاستقلال، وبناء المؤسسات الفلسطينية، إلا أن الممارسات الإسرائيلية على الأرض أثبتت عكس ذلك.

ترتبط الصحافة ارتباطًا وثيقًا بالتنمية السياسية، وتتبع تلك العلاقة الجدلية بتشابه هدفهما العام، فالتنمية السياسية هدفها الجوهري الإنسان، من خلال تحسين حياته، لتحقيق كل ما هو خير لرقيه ورفعته، والصحافة تمامًا كذلك هدفها الأوّل خدمة الإنسان من خلال ما تحدثه من ثورة في المعلومات، وإتاحة الفرصة لكافة الآراء بالظهور، ويتمثل ذلك بإتاحة المجال للرأي، والرأي الآخر مما يمكنها من المساهمة في رفع المستوى الثقافي، وتغيير العادات الضارة، وتحويلها إلى قيم إيجابية نافعة للمجتمع، وتبصيره بالتحديات المحيطة به.

وكما أن للصحافة ارتباطًا وثيقًا بالتنمية السياسية، فهي كذلك ترتبط بالديمقراطية؛ فقد برزت اتجاهات عديدة منذ مطلع القرن العشرين، تدعو إلى تثبيت وجود رابط قوي بين وسائل الإعلام ونشر الديمقراطية، وبالتحديد في المجتمعات التي تمر بمرحلة الانتقال السياسي، مستندين على فكرة أساسية مفادها أن المعلومات والأفكار والقدرة على تفسير الوقائع والأحداث تشكل جانبا مهما من مفهوم القوة المعاصرة وممارستها، فالذي يمتلك القدرة على توجيه المعلومات والأفكار، وتفسير الأحداث، فانه يمتلك أيضًا القوة، وبالتالي السلطة. فالصحافة وسيلة للديمقراطية، فهي تقوم بدور المساعد والمشجع والشاحن للنقاش والتواصل، وهي القادرة على تأسيس عنصر الثقة بين الحاكمين والمحكومين من خلال إيصالها للمعلومات والحقائق. ولكي نصل لصحافة فعالة تفرز ديمقراطية وتؤثر وتتأثر بها فلابد من أن تستند إلى مجتمع مدني فعال، يسهم في المراقبة وكشف الحقائق والوقوف أمام الفساد والتجاوزات والنفوذ والسلطة وترشيد القرار. فالأصل في الصحافة هو الاستقصاء، والنقد، والكشف عن الحقائق، والمساهمة في إرساء ثقافة الرأي والرأي الآخر، والسوق الحرة للأفكار.

ومن هنا أتت هذه الدراسة للكشف عن الدور الذي تقوم به الصحافة المطبوعة خلال فترة التحولات الديمقراطية، من خلال أخذها عينة مدروسة من صحيفة "القدس"، بغرض دراسة محتواها وتحليله طيلة فترة التحولات الديمقراطية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية بدءًا بانتخابات الحكم المحلي 2004/12/23م، مرورًا بالانتخابات الرئاسية الثانية 2005/1/9م، وانتهاءً بالانتخابات التشريعية الثانية 2006/1/25م.

مشكلة الدراسة

إن الترابط الوثيق بين الصحافة، والديمقراطية، والدعوات المستمرة لتثبيت وجود هذا الرابط تحديدًا في المجتمعات التي تمر بمرحلة الانتقال الديمقراطي، قد دفع الباحث إلى معرفة مدى مساهمة الصحافة المحلية المطبوعة في التحول الديمقراطي في فلسطين، ومحاولة فهم الجدليات ذات العلاقة بالموضوع؛ وهي الديمقراطية، والحرية، والصحافة، ومدى الاتصال المباشر لذلك بمشكلة الدراسة.

ولأن التنمية السياسية تعني، بمفهومها الواسع، تنمية المشاركة السياسية لدى الناس، وقطاعاتهم المختلفة، فإننا نتحدث هنا عن تحولات ديمقراطية تأتي عبر مشاركة الناس، ويكون الحكم النهائي فيها صندوق الاقتراع، وتدخل الصحافة المطبوعة لإتاحة المجال لتدفق المعلومات المختلفة حول المرشحين، وبرامجهم الانتخابية، وأهدافهم المستقبلية التي يسعون لانجازها، وتحقيقها، عبر فتح الصفحات للخبراء، والكتاب، وقادة الرأي العام من الصحفيين وغيرهم على اختلاف انتماءاتهم، وتوجهاتهم السياسية بحيث تمكن جمهور الناخبين في النهاية من بلورة آرائهم بفعل هذا الحراك الفكري، وتصبح لديهم القدرة على التمييز، وبالتالي الاختيار الأمثل أمام صندوق الاقتراع.

ومما لا شك فيه أن الصحافة أداة مهمة في مجال التنمية السياسية، وخاصة في عملية المشاركة التي تتجسد بالانتخابات، فالصحف، من خلال ما تتناوله من معلومات، تتصف بالحيادية، والموضوعية، التي تبرز في الرأي، والرأي الآخر، ويكون لها بالغ الأثر على اتجاهات القرار نحو المشاركة السياسية. وكما أن فترة الانتخابات تعد فرصة لتقييم السلطة، فالصحافة تعد كذلك، فيمكن لنا، خلال الانتخابات، أن نقيمها من خلال الفرص المتكافئة التي أتاحتها لعرض أفكار المرشحين، وبرامجهم الانتخابية. فمن الناحية النظرية، والعملية، لا يمكن استثناء دور الصحافة في التحول الديمقراطي كأحد مفاصل العملية الديمقراطية في فترة الانتخابات.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من الدور الذي تقوم به الصحافة المحلية المطبوعة في التحول الديمقراطي، فعلى الرغم من التطور، والتقدم الحاصل في مجال التكنولوجيا التي ألقت بظلالها على عالم الصحافة التي أصبحت لا تقتصر على الصحيفة كوسيلة إعلام وإنما ظهر إلى جانبها الراديو والتلفزيون والشبكة العنكبوتيه، إلا أنَّ الصحافة المطبوعة تبقى ذات قدرة فائقة على إطلاق العنان لعقل القارئ ليفكر فيما يجري من أحداث، فالخبر المكتوب يختلف عن المسموع، والمرئي لأنه يراجع عليه أكثر من مرة، وتبنى فيه الفكرة بشكل معين، والقراءة تساعد القارئ على أن يتأمل الفكرة جيدا ويستوعبها. فالصحف تكفل الكشف عن الخبر عبر التحليل، أما وسائل الإعلام الأخرى الحديثة، فتكتفي بنقل الخبر وقت حدوثه.

وقد وقع الباحث خيارة على صحيفة "القدس"، كحالة دراسية، دون غيرها من الصحف الأخرى المطبوعة، لما تتمتع به الصحيفة من نسبة عالية في القراءة والمطالعة، استنادًا إلى نتائج صدرت عن مراكز استطلاع الرأي؛ ففي استطلاع صدر في حزيران عام 2008م، عن مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد)، من عينة أخذت من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (16–25) عامًا، بهدف معرفة وضعية الشباب الفلسطيني، ومشاركتهم السياسية تبين فيها أن 52% من الشباب يفضلون صحيفة "القدس" على غيرها من الصحف الأخرى، كما بين الاستطلاع أن 53% من الشباب يقرؤون الصحف، والمجلات، ويعتمدون عليها كمصدر للمعلومات. وفي استطلاع آخر نُشر في أيلول 2008م، عن مؤسسة ألفا العالمية للأبحاث والمعلوماتية، واستطلاع الرأي، تبين فيه أن 68.5%، من المبحوثين يفضلون صحيفة "القدس" على غيرها من الصحف الأخرى. كما أن نسبة توزيع صحيفة "القدس"، تفوق غيرها من الصحف، حيث تبلغ نسبة توزيع صحيفة "القدس" يوميًا 49%، من مجموع الصحف الثلاثة اليومية*. كما أنها أول صحيفة تصدر في فلسطين بعد حرب عام 1967م، وتعد من أقدم

* يبلغ مجموع توزيع الصحف اليومية الثلاثة 51 ألف نسخة، تتوزع كالتالي: 25 ألف نسخة لصحيفة "القدس"، و18 ألف نسخة لصحيفة الأيام، 8 آلاف نسخة لصحيفة الحياة. أنظر: عبد الحميد، مهند: **دور الإعلام الفلسطيني في مواجهة الفساد**. منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة– أمان. رام الله. 2005م. ص67.

الصحف الموجودة، حيث يتجاوز عمرها 57 عامًا، عندما أسسها محمود أبو الزلف مع سليم الشريف، ومحمود يعيش مطلع عام 1951م، حيث كانت تعرف باسم جريدة "الجهاد"، التي أصبح اسمها فيما بعد، "القدس" نتيجة اندماج صحيفتي "الدفاع"، و"الجهاد"، عندما قررت الحكومة الأردنية في مطلع عام 1967م، توحيد الصحف الصادرة في مدينة القدس.

هدف الدراسة

تنوعت أهداف الدراسة واختلفت، بتنوع فصولها واختلافها؛ ففي الفصل الأول هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقات الجدلية التي ترتبط بشكل مباشر في مشكلة الدراسة، كتوضيح للجدلية التي تربط بين الديمقراطية والحرية والإعلام من جهة، وبين الإعلام والانتخابات من جهة أخرى. وفي الفصل الثاني هدفت الدراسة إلى مناقشة واقع الصحافة المحلية المطبوعة في فلسطين، من خلال تتبع مراحلها التاريخية المختلفة، بدءًا بالحكم العثماني 1876م، وانتهاءً بقدوم السلطة الفلسطينية 1994م، وذلك لتسليط الضوء على أبرز القوانين التي حكمت الصحافة، والصحف الصادرة، والدور الذي كانت تلعبه على اختلاف المراحل التي نشأت فيها. وفي الفصل الثالث، ناقشت الدراسة نظريات التحول الديمقراطي، ونظريات الإعلام الديمقراطي، وأسقطتهما على الحالة الفلسطينية، وعلى واقع الإعلام الفلسطيني. وفي الفصل الرابع والأخير من الدراسة كان بمثابة تطبيق عملي للنظريات السابقة، وذلك من خلال اتخاذ صحيفة "القدس" كحالة دراسية، بهدف معرفة مدى تمكن المرشحين للانتخابات الفلسطينية من الحصول على فرص متكافئة في التغطية الإخبارية، خلال الفترات القانونية، التي حددها قانون الانتخاب الفلسطيني، خلال فترات التحولات الديمقراطية الثلاثة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى معرفة مدى درجة التزام صحيفة "القدس" بالقوانين، والتعليمات التي حددها قانون الانتخاب الفلسطيني من أجل تنظيم عملية الانتخابات بما فيها الدعاية الانتخابية.

أسئلة الدراسة

- كيف ترتبط التنمية السياسية، والديمقراطية بمفهوم الصحافة؟
- ما طبيعة العلاقة التي تجمع الصحافة بالديمقراطية؟ وكيف يمكن الجمع بينهما؟ وخاصة بفترة حدوث التحولات الديمقراطية؟
- ما أبرز الصحف الفلسطينية المطبوعة التي صدرت في مراحل تاريخية مختلفة؟ وما الدور الذي كانت تلعبه خلال تلك المراحل؟ وهل قدوم السلطة الفلسطينية أثر في هذا الدور؟
- ما أبرز المعيقات التي تحد من عمل الصحافة الفلسطينية المطبوعة؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟
- ما النمط الأنسب للحالة الفلسطينية لحدوث تحول ديمقراطي؟ وما النظرية الأنسب من بين نظريات الإعلام الديمقراطي التي يمكن تطبيقها على الإعلام الفلسطيني؟ ولماذا؟
- ما الدور الذي لعبته صحيفة "القدس" في التحول الديمقراطي؟

فرضيات الدراسة

وضعت الدراسة فرضيتين للاختبار، وذلك في محاولة منها لوضع إجابات أولية تساهم في الإجابة عن الأسئلة التي تتعلق بمشكلة الدراسة وهي:

1. صحيفة "القدس" خلال الفترات القانونية التي حددها قانون الانتخاب الفلسطيني لتنظيم ترويج البرامج الانتخابية للمرشحين ساهمت في التحول الديمقراطي في فلسطين عند تغطيتها الإخبارية للأحداث كميًا، وفي الوقت ذاته أضعفت التحول الديمقراطي عند تغطيتها الإخبارية للأحداث نوعيًا.

2. القوانين، والتشريعات التي تنظم عمل الإعلام الفلسطيني بما فيها الصحافة المطبوعة شكلت أحد معوقات التحول الديمقراطي.

منهجية الدراسة

استعان الباحث، من أجل إتمام الأهداف، التي وضعتها الدراسة، بمنهجين علميين؛ الأوّل المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الوقائع وتحليلها بدلالة المعلومات المتوافرة، والذي يعد أسلوبًا من أساليب التحليل الذي يرتكز على معلومات كافية حول ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة زمنية محددة، استخدمه الباحث في الفصول الثلاثة الأولى من دراسته، وفي الفصل الرابع استعان الباحث بمنهج آخر هو منهج تحليل المضمون الذي لاقى نجاحًا في شتى مجالات الصحافة سواء أكانت الصحافة المطبوعة، أم المسموعة، أم المرئية، بل إنّ نجاحها تعدّى مجال الصحافة وتسلل إلى ميادين أخرى من العلوم الإنسانية، كعلم الاجتماع، والسياسة، وغيرهما. ويهدف منهج تحليل المضمون إلى الوصف الكمي، أو النوعي، أو الاثنين معًا للمحتوى المراد دراسته، بغرض الوصول إلى استنتاجات، أو تعميمات تتعلق بمشكلة الدراسة، واختبار فرضياتها.

واستخدم الباحث، في دراسته، منهج تحليل المضمون بشقيه الكمي، والنوعي، فمن خلال التحليل الكمي يتم تحليل البيانات للمحتوى المراد دراسته رقميًا، فلغة الأرقام تكون حاضرة بقوة في هذا النوع من التحليل، فمن خلاله نستطيع معرفة النسب المئوية لكل معيار وضعته الدراسة، ومقارنته مع المعايير الأخرى. وأمّا التحليل النوعي فهو يهتم بالمعنى الذي يحمله النص، فهو يعد نوعًا آخر من القراءة التي لا تتوقف عند المعنى الظاهر في النص، وإنما يتعداه إلى الغور عميقًا في باطن النص بهدف الوصول إلى المعنى، وذلك من خلال تحليل عينة الدراسة التي تم رصدها؛ فالتحليل النوعي لا يهتم بلغة الأرقام على الإطلاق، وإنما يولي اهتمامًا بالكيفية التي عرض فيها الموضوع، ومدى انسجام عنوان المادة مع مضمونها، والعمق التي اشتملت عليه.

ويشترط لنجاح منهج تحليل المضمون، كأداة للبحث العلمي، أن تتم عملية التحليل بصفة منتظمة، ووفق أسس منهجية، ومعايير موضوعية[1].

حدود الدراسة

وضع الباحث حدودًا زمنية، ومكانية للدراسة، بهدف تأطير الدراسة وحصرها، فانحصرت الحدود الزمنية من عام 2004م، لغاية عام 2007م، محدّدة بالفترات التي شهدت فيها تحولات ديمقراطية وهي انتخابات الحكم المحلي 2004/12/23م، والانتخابات الرئاسية الثانية 2005/1/9م، وانتخابات المجلس التشريعي الثانية 2006/1/25م. أما الحدود المكانية فتحددت في الضفة الغربية.

الدراسات السابقة

لاحظ الباحث شحًا بالدارسات التي تصب في صلب موضوع الدراسة، فقليلة هي تلك الدراسات التي بحثت في موضوع الصحافة المطبوعة ودورها في التحول الديمقراطي وإنما بالإعلام بشكله العام.

ففي دراسة صدرت عن المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية والمعنونة: **رصد التغطية الإعلامية للانتخابات الرئاسية في فلسطين عام 2005م**، اقتصرت الدراسة على فترة واحدة من فترات التحول الديمقراطي، وهي انتخابات الرئاسة الثانية، وشملت الدراسة الصحف اليومية الثلاثة: القدس، والأيام، والحياة، بالإضافة إلى أربع محطات متلفزة اثنتان منهما محليتان وهما فلسطين، ووطن، والأخريان هما الجزيرة، والعربية، كما شملت الدراسة صوت فلسطين، وموقع وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. تمت عملية الرصد للصحف والمحطات المذكورة في الفترة القانونية التي حددها قانون الانتخابات الفلسطيني التي بدأت

[1] قطر، محمود: **الصورة الذهنية لمكتبة الإسكندرية**. موقع جامعة المنصورة الالكتروني. 2008/8/15م.
http://www.mans.edu.eg/libr/ESILA/rep_conf.htm

بتاريخ 2004/12/25م، وانتهت بتاريخ 2005/1/7م، ومن خلال فريق تكون من أربعة عشر مراقبًا، وباستخدام منهج تحليل المضمون بشقيه الكمي، والنوعي.

توصلت الدراسة إلى أن صحيفة "القدس" توزعت فيها حصص المرشحين من التغطية الإخبارية كالآتي: محمود عباس 50.6%، وتيسير خالد 18.3%، ومصطفى البرغوثي 15.6%، وبسام الصالحي 7.4%، وعبد الحليم الأشقر 6.4%،و عبد الكريم شبير 1%،و السيد حسين بركة 0.70%، وهي نسب متقاربة مع النتائج التي وصل إليها الباحث في دراسته. كما أن دراسة المبادرة الفلسطينية توصلت إلى أن الصحف اليومية الثلاثة مجتمعة، ركزت على مرشح فتح للرئاسة محمود عباس، وحدوث نقص لدى إدارات الصحف الثلاثة من حيث السياسة التحريرية لافتقارها للتغطية المعمقة لبرامج مرشحي الرئاسة، وانتهكت الفترة القانونية للدعاية الانتخابية في اليوم القانوني لتوقف الدعاية الانتخابية. وهذه النتائج توصل إليها الباحث في دراسته، ولاحظها من خلال التحليل الكمي للتقارير التي أفردتها صحيفة "القدس" لتحليل برامج المرشحين. ويأخذ الباحث على دراسة المبادرة الفلسطينية، عدم تخصيصها لنسب حصص المرشحين لكل صحيفة على حدة، وخاصة الصور الإخبارية، والإعلانات التي ظهرت بنسب حملة الصحف الثلاثة مجتمعة، كما أن التحليل النوعي الخاص بدراسة المبادرة الفلسطينية لم يكن واضحًا، ومفصلاً، فقد اكتفت بالقول: إن التغطية التحريرية لبرامج المرشحين في الصحف الثلاثة مجتمعة، افتقرت للتحليل، دون بيان أمثلة على هذا الافتقار للتدليل على ذلك القول.

وفي دراسة أعدتها لجنة الانتخابات المركزية بعنوان: **مراقبة التغطية الإعلامية للانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 15 كانون أول 2005م، إلى 26 كانون الثاني 2006م**، والتي اعتمدت فيها منهجية التحليل الكمي، والنوعي لتحليل مضمون المواد، والتي اشتملت على الصحف اليومية الثلاثة: القدس، والأيام، والحياة، وبرنامج صباح الخير الذي يبثه تلفاز فلسطين، والجزيرة منتصف اليوم، إضافة لعدد من المحطات الإذاعية هي فلسطين، وأجيال، وأمواج، والأقصى، والحرية، وألوان. تمت عملية الرصد خلال ثلاث فترات، الأولى ما قبل الدعاية الانتخابية من 15 إلى 26 كانون الأول 2005م، والفترة الثانية من 27 كانون

الأول 2005م، إلى 2 كانون الثاني 2006م، والفترة الأخيرة من 3 إلى 23 كانون الثاني 2006م، وهي الفترة القانونية التي حددها قانون الانتخابات لممارسة الدعاية الانتخابية من قبل جميع المرشحين.

توصلت الدراسة إلى أن التغطية الإخبارية التي حظيت بها القوائم الانتخابية، أتت من خلال النسب الآتية: قائمة التغيير والإصلاح 40.7%، وقائمة حركة فتح 22.2%، وقائمة البديل 10%، وقائمة الشهيد أبو علي مصطفى 8%، وقائمة فلسطين المستقلة 7.6%، وقائمة الطريق الثالث 6.8%، وقائمة الحرية والاستقلال 2.5%، وقائمة الحرية والعدالة الاجتماعية 1.5%، وقائمة الشهيد أبو العباس 0.8%، ولم تحظ قائمتا الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية، والعدالة الفلسطينية بأية تغطية إخبارية تذكر. وكانت نتائج الباحث لا تختلف كثيرًا عن دراسة اللجنة المركزية للانتخابات، إلا أن دراسة اللجنة المركزية ركزت على الجانب الكمي إلى درجة طغت على التحليل النوعي التي قالت الدراسة، في البداية، إنها استخدمت التحليلين الكمي والنوعي، عدا عن اقتصارها لدراسة تحول ديمقراطي واحد، وهو الانتخابات التشريعية الثانية، بمعزل عن التحولات الأخرى المتمثلة بالحكم المحلى، والرئاسية الثانية، ولم يشمل تحليلها إلا التغطية الإخبارية دون الأخذ بعين الاعتبار موضوعات أخرى، مثل الانتهاكات الإسرائيلية للمرشحين، والمقالات، والتقارير الإخبارية.

وفي دراسة أخرى صادرة عن المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية بعنوان: **الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني في الانتخابات التشريعية الفلسطينية**. وضعت الدراسة خمسة موضوعات كمعايير استخدمت أثناء عملية الرصد للكتل الانتخابية في الانتخابات التشريعية الثانية هي: مدينة القدس ورأي الكتل الانتخابية منها، والبرامج السياسية للكتل الانتخابية، وحماس في الإعلام، والمعتقلون السياسيون الفلسطينيون، والإغلاق الإسرائيلي للقدس والضفة الغربية وقطاع غزة وممارسات سلطات الاحتلال. وتألفت مادة الرصد من الصحف الفلسطينية اليومية الثلاثة: القدس، والأيام، والحياة، إضافةً إلى تلفاز فلسطين، وخلال الفترة القانونية لممارسة الدعاية الانتخابية الممتدة بين 2006/1/3م، – 2006/1/23م.

الدراسة اقتصرت على طرح كل موضوع من المواضيع الخمسة التي حددتها كمعـــايير للدراسة، للتدليل عليها من الصحف الفلسطينية الثلاثة، ومن تلفاز فلسطين، دون استخدام التحليل الكمي، وإظهار نسب وأرقام كل وسيلة إعلامية، كم بلغت فيها النسبة المئوية مع تعاطيها لكـــل موضوع. فالهدف كان من الدراسة هو بيان رأي الكتل الانتخابيـــة مـــن تلـــك المواضـــيع دون الاهتمام بتعاطي وسائل الصحف معها، ومدى اهتمامها من خلال النسب المئوية التي تظهرهـــا استخدام التحليل الكمي.

وفي دراسة صادرة عن مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية بعنوان **الإعلام والديمقراطية**، عالجت فيها، بشكل مقتضب، موضوع الإعلام والديمقراطية، حيث بدأت بنبـــذة تاريخية تناولت تطور وسائل الإعلام وانتشارها، مركزة على الكتاب، والصـــحيفة، والراديـــو والتلفاز، وشارحة تطور كل وسيلة من الوسائل الإعلامية المذكورة ووظائفها وخصائصها. وتبع ذلك عرض ونقاش لوظائف وسائل الإعلام في المجتمع الديمقراطي وأهميتها، حيـــث بينـــت أن لوسائل الإعلام عدة وظائف، من أهمها: عرض الأفكار المختلفة والتحـــاور، وبالتـــالي تعزيـــز المساءلة والإسهام في عملية المشاركة، مبينة أن جميع الوظائف مرتبطة بمبدأين أساسيين همـــا: حرية التعبير، وحرية الحصول على معلومات. وتنتهي الدراسة بمناقشة محدودية وسائل الإعلام بالنسبة لدورها الديمقراطي، حيث تتحول هذه الوسائل وفي بعض الحالات لخدمة مصالح الدول، والفئات الاقتصادية المتنفذة على حساب أغلبية المواطنين، مما يحدث إخلالاً بوظـــائف وســـائل الإعلام في النظام الديمقراطي.

وفي دراسة صادرة عن وزارة الإعلام الفلسطينية للمحامي على غزلان بعنـــوان: **دور الإعلام الحر في بناء مجتمع ديمقراطي، نحو تشريع إعلامي فلسطيني**، بينت الدراسة أهميـــة الإعلام، ودوره في بناء الوطن، وداعية إلى خلق ارتباط وثيق بين الجهاز الإعلامي والمـــواطن الفلسطيني، على أن يحظى الجهاز الإعلامي بالمصداقية والثقة لدى المـــواطن، مؤكـــدة علـــى استقلالية الجهاز الإعلامي، عن التبعية للسلطة. وركزت الدراسة على المنحى القانوني للإعلام

كطريقة تنظم عمل الجهاز الإعلامي وتحدد حقوقه وواجباته تجاه السلطة، كبداية على طريق الديمقراطية عن طريق تشكيل لجنة قانونية، تضع مسوده للتشريع الإعلامي الفلسطيني.

وفي دراسة أخرى، صدرت عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون، بعنوان: **حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية** جاءت على شكل مجموعة من الدراسات التي تبحث حق الاتصال بمفهومه الشامل، وتؤكد على احترام هذا الحق في مختلف الدول باعتباره حقًا أساسيًا من حقوق الفرد والجماعة، وأنه من الواجب إيجاد الظروف الملائمة لكي يتسنى للفرد والجماعة ممارسة هذا الحق. واعتبرت الدراسة الحق في الاتصال حاجة أساسية، وعمادًا للنظام الاجتماعي، وأنه مرتبط بالأفراد والمجتمعات في داخل كل منها، وفيما بينها.

لم تأخذ الدراسة وسيلة اتصال معينة، وإنما اقتصرت على البحث في نطاق الإطار المفاهيمي من خلال تتبع تطور المفهوم تاريخيًا، وأكدت الدراسة اعتبار حق الاتصال حقًا من حقوق الإنسان كفلته الأعراف والمواثيق الدولية، وفي النهاية تطرقت الدراسة للإطار القانوني لحق الاتصال، متخذه المغرب العربي نموذجا لهذا الإطار.

وفي دراسة للدكتور محمد قيراط نشرت على الشبكة العالمية بعنوان: **جدلية الإعلام والديمقراطية** اعتبر فيها الإعلام المنبر الرئيسي للديمقراطية، وتكمن وظيفته بتنوير الرأي العام، وعده سلطة حقيقية في المجتمع. ويقول إنه لكي نحصل على ديمقراطية فعاله، لابد أن يكون لدينا إعلام فعال، وهذا يتأتّى عندما يستند إلى مجتمع مدني فعال، وقُوى مضادة موجودة داخل المجتمع، شُغْلها الأساسي إفراز ثقافة ديمقراطية، وحراك سياسي، مهمتها المراقبة وكشف الحقائق للوقوف أمام الفساد والتجاوزات، واستعمال النفوذ والسلطة، وترشيد القرار، فالإعلام القوي بحاجة إلى مجتمع مدني قوي، وحياة ديمقراطية شفافة واضحة المعالم.

ويبين أن الإعلام القائم على ثقافة التبرير والتمجيد والإشادة والمدح، يعد مؤشرا على دخول المجتمع مرحلة نفاق إعلامي اجتماعي، يصبح عندها الخطاب الإعلامي بلا معنى، وفي تناقض مع الواقع. وأكد، في نهاية دراسته، أن العلاقة بين الإعلام والمجتمع علاقة جدلية

وعلاقة تأثير وتأثر، وتطرق للصحافة العربية، وكشف المعوقات التي تعاني منها سواء المهنية، أو التنظيمية، أو النقابية، والتي قادت إلى فشلها في تحقيق مهامها الإستراتيجية في المجتمع.

وفي مقالة زعيم النصار والتي نشرت على موقع جريدة الصباح الالكتروني بعنوان **الإعلام والديمقراطية**، بين فيها أهمية الإعلام ودوره، بوسائله المختلفة، في التعليم والتوجيه والتحريض والكشف عن الناقص، وتوضيح الملتبس، وتعميق الثقافة بشكلها العام، ويؤكد أن هذا الدور للإعلام لا يمكن أن تقوم له قائمة في أي مجتمع إلا بتوافر عناصر أساسية من بينها حرية الكلمة والرأي الناقد لأخطاء السلطة واستقلالية الإعلام وابتعاده عن تأثيرات السلطة.

وهناك رسالة ماجستير غير منشورة للطالب سهيل خلف من جامعة النجاح الوطنية جاءت بعنوان: **حرية الصحافة في عهد السلطة الفلسطينية من عام 1994 إلى 2004 وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)**، بدأت الدراسة بنبذة عن نشأة الصحافة الفلسطينية وتطورها من الحكم العثماني ولغاية انتفاضة الأقصى، وتحدثت الدراسة عن واقع الصحافة الفلسطينية في ظل السلطة الفلسطينية منذ نشأتها حتى عام 2004م، وتطرقت إلى موضوع الرقابة على وسائل الإعلام في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، منتهية، في الحديث، إلى بيان أثر حرية الصحافة في إحداث التغيير السياسي، وترابطها مع التنمية السياسية.

ولم تتطرق الدراسة إلى الحديث، بشكل مباشر، حول جدلية الإعلام والديمقراطية، وإنما اقتصرت حول موضوع حرية الصحافة، ذلك المفهوم الواسع الذي تكون الديمقراطية ضمنا جزءًا منه، فلا وجود لديمقراطية دون توافر حرية، وخلصت الدراسة إلى أن الحريات الصحفية، في مناطق السلطة الفلسطينية، كانت أحسن حالا من تلك المقرونة بها في بقية الدول العربية، وعلى الرغم من ذلك، لم تكن الفترة التي غطتها دراسته مثالية بالنسبة للصحافة والإعلام، وانعكاس ذلك على حرية الرأي والتعبير في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي لا يعد مؤشرا على تحسن الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية.

فصول الدراسة

قسم الباحث دراسته إلى أربعة فصول؛ قام الفصل الأول بتعريف مجموعة من الجدليات التي تتعلق بشكل مباشر بموضوع الدراسة وتحليلها مثل؛ الصحافة لغةً، ومفهومًا، والتنمية السياسية لغة ومفهومًا، وعلاقتها بالإعلام، والديمقراطية والتحول الديمقراطي، وارتباطهما بالتنمية السياسية والإعلام.

واستعرض الفصل الثاني، من الدراسة، أبرز المراحل التاريخية التي مرت بها الصحافة المطبوعة في فلسطين، بدءًا بالحكم العثماني (1876– 1918م)، ومروراً بمرحلة الانتداب البريطاني (1918– 1948م)، فمرحلة خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الحكمين الأردني والمصري (1948– 1967م)، فمرحلة الاحتلال الإسرائيلي (1967– 1994م)، وانتهاءً بمرحلة دخول السلطة الفلسطينية (1994–2007م). للإحاطة بأبرز الصحف الصادرة، ومجموعة الظروف والعوامل التي نشأت فيها الصحافة في تلك المراحل، والقوانين التي كانت تنظم عملها، إضافة للدور التي كانت تلعبه الصحافة من خلال تلك المراحل.

وفي الفصل الثالث، عالج الباحث عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، من خلال عدة محاور؛ تناول المحور الأوّل منها المداخل النظرية التي قدمت من خلالها تفسيرات لعملية التحول الديمقراطي، والعوامل والمتغيرات، والأنماط والأشكال التي تؤثر في التحول الديمقراطي، وفي المحور الثاني، تحدث الباحث عن أبرز مظاهر التحول الديمقراطي في فلسطين، ونظرية التحول الديمقراطي التي تتناسب مع الحالة الفلسطينية، وفي المحور الأخير، تطرقت الدراسة لأبرز نظريات الإعلام الديمقراطي، وإلى النظرية الأمثل التي يمكن إسقاطها على الإعلام الفلسطيني.

وفي الفصل الأخير، وقفت الدراسة على دور صحيفة "القدس" خلال الفترات التي حدثت فيها تحولات ديمقراطية بدءًا بانتخابات الحكم المحلي 2004/12/23م، ومرورًا بالانتخابات الرئاسية الثانية 2005/1/9م، وانتهاءً بالانتخابات التشريعية الثانية 2006/1/25م بهدف الوقوف

على مدى التزام صحيفة "القدس" بإظهارها لكافة وجهات النظر الخاصة بالمرشحين بطريقة حيادية وموضوعية، ومدى تمكن المرشحين، والأحزاب السياسية الأخرى، من الحصول على فرص متكافئة في التغطية خلال تلك الفترات، ومعرفة مدى درجة التزام جريدة "القدس" بالقوانين والتعليمات التي حددها قانون الانتخاب الفلسطيني، من أجل تنظيم عملية الانتخابات، بما فيها ممارسة الدعاية الانتخابية.

وفي نهاية الدراسة، وضع الباحث أهم الاستنتاجات، التي توصل إليها طوال فترة الدراسة، وأتبعها بأهم التوصيات التي يمكن أن تُسهم في حل مشكلة الدراسة التي كانت الأساس الدافع وراء القيام بالبحث.

الفصل الأول

الصِّحافة والتنمية والديمقراطية:

الإطار النظري والمفاهيمي

أفرد الباحث هذا الفصل للحديث عن التعاريف والمفاهيم التي سوف تتناولها هذه الدراسة، بهدف حصرها العلمي، ومعرفة دلالات كل مفهوم على حدة، وذلك من خلال تناول مفهوم ما يخص موضوع الدراسة ومصطلحاتها. والتعاريف والمفاهيم التي ستتطرق لها الدراسة ستكون، في البداية، الصحافة بشكلها العام المجرد، ومن ثم الصحافة المطبوعة كوسيلة من وسائل الإعلام، والتنمية السياسية من باب الصحافة والديمقراطية، وذلك بهدف كشف العلاقة الجدلية بينها، وأخيرا الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي.

1. 1 الصحافة

إن إيجاد تعريف شامل للصحافة لا يزال يشكل هاجسًا يراود العديد من العاملين والباحثين في الدراسات الصحفية، ويرجع ذلك إلى اتخاذ مفهوم الصِّحافة أبعادًا جديدة مع تطور الممارسة الصحفية ونمو دراساتها، مما يجعل الحديث عن مفهوم محدد للصحافة غاية لا تدرك وبعيدة المنال، لذا سيلاحظ، أثناء الحديث عن الصحافة، ورود تعريفات متعددة ومختلفة بحيث لا يوجد إجماع على مفهوم واحد ومحدد متفق عليه.

1. 1. 1 المدخل اللغوي لتعريف الصحافة

تُعَرَّف الصحافة لغويًا بأنها: "مهنة من يعمل بالصحف"[1]، وبالرجوع إلى المعاجم العربية نجد بأنها تُجمع على أن الصحافة مهنة تقتصر على جمع الأخبار والآراء ومن ثم نشرها في الصحيفة أو المجلة، فالمعجم الوسيط عرفها بأنها: "مهنة من يجمع الأخبار والآراء وينشرها في صحيفة أو مجلة والنسبة إليها صحافي[2*]".

---

[1] صالح، أشرف وعلم الدين، محمود: **مقدمة في الصحافة**. القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح. 2004. ص53.

[2] مصطفى، إبراهيم وآخرون. **المعجم الوسيط**. ج1. القاهرة: مطبعة مصر. 1960م. ص510.

* والصواب هو: صَحَفِي، لأن النسبة إلى فعيله هو فَعلي.

والمنجد عرفها بأنها: "كتابة الجرائد"[1]، واقتصر لسان العرب على تعريف الصحافة بأنها: "صناعة الصحف"[2]، دون أن يبين لنا من الذي يقوم بتلك الصناعة وما هو لقبه؟، وكيف لنا أن نميز بين من يصنع الصحف، ومن يصنع أشياء أخرى لا علاقة لها بالصحف؟.

ويرجع المعجم الوسيط ليؤكد بأن الصحافة مهنة وحرفة، ليتوافق بذلك مع المعجم المحيط فعرفها بأنها: "حرفة من يجمع الأخبار والآراء في صحيفة أو مجلة"[3]، والمعجم الغني لا يؤكد اقتصار النشر في الصحيفة أو مجلة، وإنما يتوسع أكثر من ذلك لتشمل وسائل الإعلام، دون أن يوضح لنا قصده بتلك الوسائل فعرفها بأنها: "العمل في الجرائد والمجلات ووسائل الإعلام، أي تتبع الأخبار وكتابة التعليق والتحقيقات والمقالات"[4]، ونلاحظ من المعجم الغني تفصيله لبعض أنواع الكتابة بالصحف على العكس من بقية المعاجم سابقة الذكر.

نستطيع القول مما سبق إن المعاجم العربية على الأغلب تتفق في كون الصحافة مهنة، وأن هناك آليات تحدد عملها ومهامها، واختلاف مكان وطريقة النشر، فهناك من قصرها على الصحيفة مثل المنجد، وهناك من جمع بين الصحيفة والمجلة كالمعجم الوسيط والمحيط، وغيرها توسع ليضم إليها وسائل الإعلام قاطبة كما فعل المعجم الغني في تعريفه للصحافة.

1. 1. 2 الصحافة في الموسوعات والقواميس

لم تكن القواميس أوفر حظًا من المعاجم العربية في وضعها تعريفًا واحدًا ومحددًا اتفقت عليه عند تعريفهما للصحافة، فهنا أيضًا تعددت التعاريف وإن كانت هناك قواسم مشتركة إلا أن الاختلاف ما زال واضحًا، فقاموس اكسفورد مثلاً استخدم الصحافة للدلالة على معنيين، يقول إن الصحافة تشملهما فعرفها على هذا النحو: "تستخدم كلمة صحافة بمعنى Press وهي شيء

---

[1] **المنجد في اللغة والإعلام**. ط28. بيروت: دار المشرق. 1986. ص417.

[2] الخياط، يوسف: **لسان العرب المحيط للعلامة ابن منظور**. المجلد الثاني. بيروت: دار لسان العرب. باب (صحر- صحم).

[3] اللجمي، أديب وآخرون: **المحيط**. المعاجم. موقع عجيب الالكتروني. 2008/2/10م.
http://lexicons.sakhr.com/openme.asp?fileurl=/html/1070588.html

[4] أبو العزم، عبد الغني. **المعجم الغني**. المعاجم. موقع عجيب الالكتروني. 2008/2/10م.
http://lexicons.sakhr.com/openme.asp?fileurl=/html/3069051.html

مرتبط بالطبع والطباعة ونشر الأخبار والمعلومات، وهي تعني أيضًا Journal ويقصد بها الصحيفة و Journalism بمعنى الصحافة وJournalist بمعنى الصحفي، فكلمة الصحافة تشمل إذن الصحيفة والصحفي في الوقت نفسه"[1]. وبهذا ربط قاموس اكسفورد بين الصحيفة والصحفي مؤكدا العلاقة العضوية بينهما حينما عرف الصحافة بهذا المعنى.

وفي موسوعة انكارتا التي تصدر على شبكة الانترنت اقتصر تعريفها للصحافة على المعنى الوظيفي فعرفتها بأنها: "جمع وتقييم ونشر الحقائق عن الأحداث الجارية"[2]. وذهبت معها بالاتجاه نفسه الموسوعة الحرة ويكيبيديا، لكن مع المزيد من التفصيل لهذا المعنى الوظيفي، فعرفتها على أنها: "المهنة التي تقوم على جمع وتحليل الأخبار والتحقق من مصداقيتها وتقديمها للجمهور، وغالبًا ما تكون هذه الأخبار متعلقة بمستجدات الأحداث على الساحة السياسية أو المحلية أو الثقافية أو الرياضية أو الاجتماعية وغيرها"[3]. ويلاحظ من هذا التعريف تفصيل للمعنى الوظيفي لتعريف الصحافة التي تبنته الموسوعة بناء على ما تحمله الصحف من مواضيع متنوعة تشمل شتى المجالات.

وإذا ما قارنا ما بين تعريفات المعاجم و تعريفات الموسوعات والقواميس فإننا نستطيع تسجل الملاحظات التالية:

- المعاجم العربية كانت الأكثر تحديدًا لطريقة نشر المواد ومكانها سواء كان ذلك عبر صحيفة أو مجلة*.

---

[1] Onions c. t: **The Oxford Dictionary**. Clarendon Press. Oxford Third Edition. Volume II London. Pp. 1662- 1663.

[2] **الصحافة وأنواعها: ماهية الصحافة.** موقع يا بيروت الالكتروني. 2008/2/19. ص5.
http://yabeyrouth.com/pages/index3372.htm (بالإنجليزية: Encarta) هي: موسوعة إلكترونية تطبعها وتحدثها دوريا شركة مايكروسوفت. تتوفر على أقراص مدمجة أو عبر الاشتراك، وفي اللغات الإنكليزية، والإسبانية، والفرنسية، والألمانية، واليابانية، والإيطالية، والهولندية. انظر موقع موسوعة إنكاراتا على شبكة الانترنت http://www.microsoft.com/learningspace/default.aspx

[3] **صحافة**. موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. 2008/2/19. ص1.
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9

* على الرغم من عدم وضوح الصورة حتى اللحظة فيما إذا كان معنى الصحافة يقتصر على الصحيفة أو المجلة دون وسائل الإعلام الأخرى، إلا أن الباحث سيقوم بمناقشة ذلك عند الحديث عن العلاقة ما بين الصحافة والإعلام.

- تتفق المعاجم العربية مع الموسوعات والقواميس على كون الصحافة مهنة بالرغم من غياب تعريف واحد ومحدد متفق عليه عند تعريف الصحافة من قبل الطرفين.

- الموسوعات والقواميس امتازت بدقة عالية فاقت المعاجم العربية عند تناولها للمعنى الوظيفي للصحافة، ويتضح ذلك من خلال ربطها لمعنى الصحافة بمستجدات الأحداث واختلاف المواضيع.

1. 1. 3 الصحافة كمفهوم

لكي نتعرف إلى الصحافة كمفهوم علينا الإحاطة بمختلف المداخل والمحددات التي تتعلق بهذا المفهوم، ومن أجل ذلك ارتأت الدراسة بأن تتحدث عن العلاقة بين الصحافة والإعلام، ومن فيهما يمثل الفضاء الأوسع للآخر؟، وهل هناك في حقيقة الأمر اختلاف بينهما أم لا؟.

عند الحديث حول هذا الموضوع فانه تبرز عدة اتجاهات وتيارات تختلف فيها الآراء وتتنوع. فهناك من يرى عدم وجود فارق بينهما، وهناك من يرى أن الإعلام يمثل الفضاء الأوسع الذي انبثقت منه الصحافة أساسًا، ومنهم من يضم وسائل الإعلام الحديثة التي ظهرت مطلع القرن العشرين وصولا إلى عصر الفضائيات والانترنت.

ويرى كثير من خبراء الإعلام أن الإعلام والصحافة شيء واحد، ولا تقتصر كلمة صحافة على المواد المطبوعة، وإنما تشمل وسائل الإعلام كافة، ويرى آخرون أن الصحافة هي أحد أجهزة الإعلام والاتصال الرئيسة وأقواها أثرا وتأثيرًا.

ويمكن بيان هذه التيارات على النحو التالي:

- **التيار الأول:** يرى أن الإنسان قد عرف الصحافة قبل أن تظهر المطبعة، وبالتالي قبل أن تظهر الصحيفة المطبوعة، فهذا التيار يرجعنا إلى العصر الحجري حينما كان النقش على الحجارة والمقابر، حيث سميت هذه المرحلة بالمرحلة الخطية، أو ما إلى دون ذلك عن طريق المناداة، التي تسمى بالمرحلة الشفهية، وأصحاب هذا التيار يقولون إن هناك مرحلة

ثالثة يطلقون عليها مرحلة الصحافة المطبوعة. وهذا التيار ينادي بضرورة اتساع مفهوم الصحافة ليشمل جميع ألوان تبادل المعلومات.

- **التيار الثاني:** كان أكثر تحديدًا من التيار الأول، فقد قصر اصطلاح مفهوم الصحافة عندهم على الدوريات المطبوعة فقط، أي تلك التي ظهرت بعد اكتشاف المطبعة في القرن الخامس عشر.

- **التيار الثالث:** لا يكتفي بما حدده التيار الأول، ويضيف إليه ليعمم الإعلام فيشمل بقية أنواع وسائل الإعلام التي ظهرت بعد اكتشاف المطبعة كالراديو والتلفاز وغيرهما من التطورات التي عرفها هذا القطاع.

يتضح مما سبق وجود خلط عند تحديد مفهومي الإعلام والصحافة، ومن أجل وضوح المفاهيم التي تقصدها الدراسة فإنها تتبنى رأي التيار الثاني الذي يعد الصحافة مشتملة على ما هو مطبوع، مجلة كانت أو صحيفة دون الوسائل الأخرى سواء كانت مسموعة أو مرئية أو الكترونية. ومن خلال تبني هذا المفهوم فإن الصحافة تكون قد ظهرت بظهور أول صحيفة مطبوعة في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر.

ومن أجل فهم العلاقة الجدلية بين الصحافة والإعلام بشكل أفضل، تسوق الدراسة هنا تعريفا للإعلام كما ورد عند الباحث الإعلامي شواف ياسين الذي عرفه كالتالي: "الإعلام لغة مشتق من الفعل الرباعي "أعلم" بمعنى أخبر وأنبأ أو أبلغ، إلا أن عملية الإعلام لا تقتصر بمفهوم العلم على تناقل الأخبار فقط، وإنما تشمل كل عملية إيصال ذهني بين طرفين، بحيث يكون احدهما مرسلاً والآخر مستقبلاً، وكثيرا ما يتناوب الطرفان، كونهما مرسلاً والآخر مستقبلاً للمعلومات كما يحدث أثناء المحادثة"[1]. وبناء على هذا التعريف، فانه يشترط لحدوث إعلام واتصال وجود طرفي اتصال ولغة تفاهم مشتركة.

[1] ياسين، شواف: **مدخل إلى علم الصحافة والإعلام**. ألمانيا: جامعة مونستر. 1997. ص7.

إذن الإعلام بمعناه العام يعني نقل المعلومات وتبادلها، وهذا يقودنا لوجود فرق كبير بين الصحافة والإعلام، فالإعلام أقدم من الصحافة وأشمل وفي هذا السياق يقول الدكتور فاروق أبو زيد: "الإعلام أقدم من الصحافة فقد نشأ منذ ظهرت الحاجة إلى نقل المعلومات وتبادلها، أي مع بدء الحياة الاجتماعية للإنسان، في حين أن الصحافة لم تظهر إلاّ مع اكتشاف المطبعة"[1]. وبهذا يكون الإعلام هو الفضاء الأوسع الذي يتسع معناه للصحافة بحيث تكون من إحدى وسائله، ولكن لكل واحد منها هويته الخاصة التي تميزه من غيره من وسائل الإعلام.

1. 2 الصحافة المطبوعة

من الاستعراض السابق لمفهوم الصحافة وعلاقتها بالإعلام، يتبين لنا أن الصحافة تعني كل ما هو مطبوع، وأن الإعلام هو الكل والفضاء الأوسع، والصحافة هي من إحدى وسائله مع حفاظ كل واحد منهما على هويته الخاصة، ولكن هل ذلك يعني أن كل ما هو خارج من الطباعة يطلق عليه صحافة؟ ستقوم الدراسة بمناقشة هذا السؤال، والإجابة عنه، لكي نستطيع التعرف أكثر إلى الصحافة المطبوعة كمفهوم، ولا سيما أنه يعد أحد المفاهيم الأساسية لهذه الدراسة.

هناك من عرّف المطبوع على أنه: "مجموعة من أوراق صادرة عن مطبعة تعد مطبوعًا مثل الجرائد والكتيبات والكتب والنشرات والمطبوعات والجداول والملصقات، وبعض هذه المواد المطبوعة بشكل دوري ومنتظم"[2]. هذا التعريف خاص بالمطبوع بشكله العام؛ أي أن كل ما هو صادر عن مطبعة يعد مطبوعًا، لذا يعد هذا التعريف فضفاضا إلى حد ما، ولا يتصف بالدقة المطلوبة لأنه يفتقر إلى الخصوصية.

وقد عدّ الدكتور إجلال خليفة الصحافة المطبوعة قسمًا من أقسام الصحافة، ففي هذا يقول: "تنقسم الصحافة إلى عدة أقسام تتفرع بدورها إلى نوعيات أقل، تحدد الخطوط العريضة لمعنى الصحافة، ومهمتها، والقسم الأول منها، هو الصحافة المطبوعة التي تتكون من الصحف اليومية والنصف أسبوعية والمجلات بأنواعها الكثيرة المتعددة الدورية والأهداف والسياسات،

---

[1] أبو زيد، فاروق: **مدخل إلى علم الصحافة**. ط2. القاهرة: عالم الكتب. 1998م. ص47.

[2] **الصحافة وأنواعها: ماهية الصحافة**. موقع يا بيروت الالكتروني. مصدر سبق ذكره. ص3.

والكتب والكتيبات ومنشورات وملصقات وما إليها"[1]. وعلى هذا النحو فان الصحافة المطبوعة تضم الوسائل التي تستخدم الكلمة المطبوعة، والمكتوبة بوجه عام، والتي تعد الصحافة اليومية في مقدمة الصحافة المطبوعة.

وهناك من يسميها الصحافة الورقية المطبوعة التقليدية[2]، في إشارة منه لاعتمادها على الورق المطبوع التقليدي في نقل محتوياتها للقراء. وهناك من يعدها "وسيلة من وسائل الإعلام، وأطلق عليها الوسائل المطبوعة التي تشمل، حسب رأيه، الصحف، والمجلات، والدوريات، والكتب، والنشرات، والكتيبات، واللافتات، والملصقات"[3]. وذكر الكثير من وسائل الإعلام الأخرى، مثل السمعية والبصرية والاثنتين معًا، وعدها جميعًا من وسائل الاتصال الجماهيري.

وعند الحديث عن الصحافة المطبوعة، فإننا نقترب بهذا المعنى إلى الصحيفة أو المجلة بمعزل عن وسائل الإعلام الأخرى، ويرجع ذلك لمطابقتهما للخصائص والمعايير الموضوعة من قبل باحثين وأكاديميين إعلاميين. فمثلاً اشترط الباحث الألماني اتوجروت عام 1938 خمسة معايير أساسية تميز الصحيفة بالذات من غيرها من وسائل الإعلام الأخرى وهذه المعايير هي[4]:

1. أن تنشر بشكل دوري لا يتجاوز اسبوعًا.
2. أن تطبع بآلات طباعة.
3. أن تكون متاحة لجميع شرائح المجتمع وفئاته.
4. تنوع المحتوى ليشمل كل ما يهم الجماهير بكافة طوائفها.
5. أن تعالج قضايا معاصرة في وقت صدورها مع شيء من الاستمرارية.

---

[1] خليفة، إجلال: **الصحافة: مقروءة، مرئية، مدرسية، مسجديه، تجارية، إدارية**. القاهرة: دار الطباعة الحديثة. 1976. ص55.

[2] صالح، أشرف وعلم الدين، محمود: **مقدمة في الصحافة**. مصدر سبق ذكره. ص125.

[3] همام، طلعت: **مائة سؤال عن الصحافة**. ط1. عمان: دار الفرقان. 1983. ص7.

[4] **الصحافة وأنواعها: ماهية الصحافة**. موقع يا بيروت الالكتروني.مصدر سبق ذكره. ص1.

وسار معه، بالاتجاه نفسه، مؤرخ الصحافة الأمريكي أدوين ايمري[1]. مع تأكيده على عامل الصدور وثباته، وأن يستطيع قراءتها كل من تلقى تعليمًا عاديًا، مع اتفاقه الكامل لجميع المعايير التي طرحها اتوجروت.

يبدو أننا نقترب أكثر من اعتبار الصحافة المطبوعة قاصرة فقط على الصحيفة والمجلة ولا شيء آخر معهما. قد يكون هذا صحيحًا إلى حد ما تحديدًا قبل أن تقوم الدراسة بمراجعة الآراء الواردة حول هذه النقطة بالذات. فقد وجدت الدراسة من يضيف إلى ذلك وسائل أخرى تتعدى الصحيفة والمجلة، لتشمل وسائل أكثر تقدمًا، وتحاكي تقنيات هذا العصر، فموسوعة انكارتا الصادرة على الشبكة العنكبوتيه تقول: "إن الصحافة الأصلية تتضمن فقط المواد المطبوعة، مثل الجرائد والمجلات والدوريات، ولكنها في القرن العشرين تتضمن وسائل أخرى مثل الراديو والتلفاز وخدمات شبكات الحاسبات الالكترونية"[2]. ولكي نكون قادرين على فهم حقيقة ذلك لابد من بيان تعريف الصحيفة أولاً ليسهل علينا تحديد فيما إذا كانت الصحافة المطبوعة تقتصر على الجرائد والمجلات فقط ام لا؟.

1. 2. 1 الصحيفة التعريف والمفهوم

يعرف المعجم الوسيط الصحيفة بأنها: "إضمامة من الصفحات تصدر يوميًا أو في مواعيد منتظمة بأخبار السياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة وما يتصل بذلك"[3]. ويتصف هذا التعريف بالبساطة مكتفيًا بوصف سمات الصحيفة بكونها مجموعة من الأوراق تضم أخبارًا متنوعة، والموسوعة الحرة "ويكيبيديا" تسير وفق هذا التعريف مع إضافة تنوع محتوى الصحيفة فعرفتها بأنها: "إصدار يحتوي على أخبار ومعلومات وإعلانات، وعادة ما تطبع على ورق زهيد الثمن، يمكن أن تكون الصحيفة صفحة كاملة أو متخصصة وقد تصدر يوميّا أو اسبوعيّا"[4]. بهذا

---

[1] **الصحافة وأنواعها: ماهية الصحافة.** موقع يا بيروت الالكتروني.مصدر سبق ذكره، ص2.

[2] المصدر نفسه. ص5.

[3] خضور، أديب: **مدخل إلى الصحافة نظرية وممارسة.** ط2.دمشق. 2000. ص10.

[4] **صحيفة.** موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. 2008/2/19. ص1.
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D9%81%D8%A9

التعريف تطلق ويكيبيديا مصطلح صحيفة، بغض النظر عن طبيعة محتواها. ويوافق هذا التعريف الدكتور أديب خضور، لكنه يضع شرطًا لصلاح ذلك وهو أن يتعلق المحتوى بالوقائع والأحداث الراهنة فعرف الصحيفة بناءً على ذلك بأنها: "مطبوعة دورية، غالبًا ما تكون يومية تتضمن موادّ تتعلق أساسًا بالوقائع والأحداث الراهنة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية..."[1]. وفي تعريف آخر للدكتور محمد سيد محمد، نجده يدمج فيه الصحيفة مع المجلة، مبينًا بعض السمات الفارقة بينهما حيث يقول إنها: "تعبير يشمل الجريدة والمجلة معًا إلا أنهما تختلفان بالشكل والمضمون والفترة الزمنية لتتابع الصدور"[2]. ويذكر الدكتور محمد أن تحديده هذا يساعد على التفرقة بين النشرة والمجلة وإمكانية إدراك التطور القانوني لتعريف الصحيفة.

ومن التعريفات السابقة تستطيع الدراسة الخروج بالخصائص المميزة للصحيفة من خلال النقاط التالية:

1. الصحيفة مجموعة من الصفحات تصدر وفق تصميم معين يميزها من باقي المطبوعات الأخرى.
2. تستخدم آلات الطباعة لإنتاجها.
3. تتسم بالانتظام الزمني ودورية الصدور.
4. تحتوي على مواضيع تحاكي آخر المستجدات والتطورات في مختلف المعارف والعلوم.
5. تأتي في مقدمة الصحافة المطبوعة وتعد وسيلة من وسائل الاتصال والإعلام.

وتتفق هذه الدراسة مع تصنيف الجريدة والمجلة ضمن الصحافة المطبوعة، وليس هناك شيء آخر سواهما يمكن أن نطلق عليه صحافة مطبوعة، لأن الصحافة المطبوعة أساسًا مرتبطة

---

[1] خضور، أديب: **مدخل إلى الصحافة نظرية وممارسة**. مرجع سبق ذكره. ص10.

[2] محمد، محمد سيد: **الصحافة بين التاريخ والأدب**. ط1. القاهرة: دار الفكر العربي. 1985. ص8.

بظهور المطبعة، وتعد محورًا لإنتاجها الصحفي، وكانت منذ اختراعها تشكل الأساس الذي يبنى عليه صرح الصحافة والتي استمدت وجودها منه.

1. 3 التنمية السياسية

مفهوم التنمية ذاته يعد مثيرًا للجدل، حيث لا يوجد اتفاق على تعريفه، فالتنمية كمفهوم يمكن أن تعني الديمقراطية أو التنمية الاقتصادية، أو التحديث السياسي، أو الاستقرار، أو المشاركة السياسية أو المساواة، وهذه بدورها مفاهيم لا تقل غموضًا عن مفهوم التنمية ذاته كما أنها مرتبطة مع بعضها بدرجة معقدة مما يجعل أي محاولة لتفكيكها عديمة الجدوى.

ومن المعروف في الدراسات الإنسانية، وفي العصر الحديث تحديدًا، أن المصطلح لا يفهم إلا في إطار منظومته الحضارية التي يعبر عنها تمام التعبير، فكلمة تنمية خاضعة للتطور والتغير في معناها، ومرهونة بالأحداث التي تدفعها إلى تغيير معتقداتها ومواقفها، لذا ارتأت الدراسة مناقشة هذا المفهوم وتتبع بداياته ومحدداته وعناصره التي تتشابك وتتقاطع معها، والكشف عن الدور الذي يقوم به هذا المفهوم في الإعلام، والصحافة المطبوعة بشكل خاص، ومدى ارتباطه مع مفاهيم أخرى ذات علاقة به كالتحديث أو التغيير، لمحاولة الوقوف عند مدلول المصطلح في ضوء التباين اللغوي والثقافي والتاريخي وغيرها.

1. 3. 1 المدخل اللغوي لتعريف التنمية

تعدُّ لفظة تنمية لفظة حديثة، وهي تعني الحركة أو الفعل الذي يؤدي إلى النمو، والنمو هو رديف الزيادة والكثرة والتطور[1]. ويشتق لفظ التنمية من "نمّى" بمعنى الزيادة والانتشار، أما لفظ "النمو" من "نما ينمو نماء" فانه يعني الزيادة، ومنه ينمو نموًا، والنماء يعني "أن الشيء يزيد حالا بعد حال من نفسه لا بالإضافة إليه[2]. وعرّف ابن منظور في لسان العرب النمو بأنه:

---

[1] الطلحي، أحمد: **مفهوم التنمية**. موقع جريدة المحجة. 2008/2/29م. ص1.
http://www.almahaja.com/takafat_tanmia/takafat_tanmia253.htm

[2] عارف، نصر: **مفهوم التنمية**. موقع إسلام أون لاين. 2008/2/29م. ص1.
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1184649216665&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout

"ازدياد حجم الجسم بما ينضم إليه ويداخله في جميع الأقطار، ونما الشيء ينمو نموًا زاد وكثر". وعرّف المنجد التنمية كالآتي: ""تنمية الشيء تعني ارتفاعه من موضعه إلى موضع آخر، نما المال بمعنى زاد وكثر". وورد في المحيط "تنمية الشيء تعني تكثيره وزيادته"، وفي المعجم الغني وردت بمعنى "الرفع والزيادة".

أما بالانجليزية Development وتعني: التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام أكثر كفاية وقدرة على تحقيق الأهداف وفق المخطط الاقتصادي، وليس وفق رؤية جماهير الشعب، وثقافتها، ومصالحها الوطنية بالضرورة[1]. أي أن التنمية بالانجليزية تتداخل لتعبر عن عدة أشكال لتأخذ صبغة سياسية واقتصادية واجتماعية.

على ضوء ما سبق يمكن القول إن التنمية لغويًا تعني الزيادة والانتشار والرفعة وتحسين ما هو موجود أصلاً، بحيث يسهم في رفعه وتحسينه أيضًا. وفي الانجليزية تعددت مجالاتها وتداخلت لتشمل التنمية بشتى مجالاتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

1. 3. 2 التنمية السياسية كمفهوم

التنمية، بشكلها العام، تعد مفهومًا حديثًا نسبيًا، فقد بدأ استخدامها في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حيث لم تستعمل قبل ذلك بشكل كبير، والمصطلح الذي استخدم للدلالة على حدوث التطور هو التقدم والتحديث. فقد ظهر مفهوم التنمية، وما يتصل به، نتيجة للتغيرات التي ظهرت في العالم عمومًا، فكانت بدايات استخدامه في المجال الاقتصادي، ليدل على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع ما بهدف إكسابه القدرة على التطوير الذي يضمن تحسين حياة أفراده، وزيادة قدرته على الاستجابة للحاجات الأساسية والمتزايدة والمستحدثة لهؤلاء الأفراد، ثم انتقل إلى مفهوم التنمية السياسية للدلالة على عملية تغيير اجتماعي من عدة جوانب، بغرض الوصول إلى مستوى الدولة الصناعية عن طريق إيجاد نظم سياسية متعددة على شاكلة النظم الأوروبية. وبعدها تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من

[1] عارف، نصر: **مفهوم التنمية**. مصدر سبق ذكره. ص1.

الحقول المعرفية، فأصبحت هناك تنمية ثقافية وأخرى اجتماعية، وبعدها استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد، وقياس مستوى معيشته، وتحسين أوضاعه في المجتمع.

وقد لاحظت الدراسة، أثناء مسح الأدبيات المتعلقة حول موضوع التنمية السياسية كمفهوم، تنوع مجالات الباحثين والمهتمين واتجاهاتهم حول هذا المفهوم، فلم يتم الوقوف على تعريف محدد وواضح. وعرف المفهوم بناء على تنوع الباحثين واختصاصاتهم وتوجهاتهم، فقد تم تعريفه حسب عرف المختصين في العلوم الاقتصادية والاجتماعية بأنه: "استخدام للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عوائدها على أفراد المجتمع"[1]. وذهب معه، بالاتجاه نفسه، الدكتور محمد على العويني الذي أكد في تعريفه بأن هدف التنمية السياسية، والغرض منها، هو تسهيل النمو الاقتصادي فيقول: "يعرفها البعض بأنها الاحتياجات السياسية، فعندما يركز على مشاكل النمو الاقتصادي وتحويل الاقتصاديات إلى اقتصاديات تتسم بالسمة الديناميكية فان الظروف السياسية والاجتماعية لها دور في زيادة متوسط الدخل الفردي، أي دور التنمية السياسية يتحدد في تسهيل النمو الاقتصادي"[2]. فهذا يدل على أن الحديث عن التنمية السياسية يعني بالدرجة الأولى التنمية الاقتصادية التي تؤدي بالضرورة إلى تنمية اجتماعية شاملة، أي أن التنمية الاقتصادية شرط مسبق لتحقيق التنمية السياسية.

واختلط مفهوم التنمية السياسية بعدة مفاهيم أخرى كالتحديث والتغيير من قبل الباحثين في هذا المجال، فيقول الدكتور محمد على العويني: "هذا المصطلح يدخلنا إلى دائرة التحديث من خلال التغيير السياسي والاجتماعي، والتحديث السياسي يعني تغيير القيم والمعتقدات والبنيات بما

---

[1] الحلبي، محمد علي: **التنمية السياسية**. موقع الركن الأخضر. 2007/12/23م. ص2.
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=10277

[2] العويني، محمد علي: **الراديو والتنمية السياسية**. القاهرة: عالم الكتب. 1981.ص11

يكفل التحول السياسي نحو المجتمعات الحديثة"[1]. فبهذا المفهوم تأكيد علـــى أن مفهـــوم التنميـــة السياسية يدفعنا باتجاه التحديث الذي لا يحدث إلا من خلال التغيير بشقيه السياسي والاجتمـــاعي وتكون النتيجة تحولاً باتجاه المجتمعات الحديثة.

واعتبر الدكتور عبد الهادي الجوهري التحديث مصطلحًا توأمًا للتنمية[2]، مع وجود بعض الفوارق التي تمثلت بكون التحديث أكثر وضوحًا من مفهوم التنمية الـــذي وصـــفه بالغـــامض، ويستخدم للدلالة على شيء أرفع منزلة من عملية التغيير بقليل، مؤكدًا أن التحديث يتواجد حيثما يوجد نظام تقليدي بحاجة للتغيير[3]. والتحديث بالنسبة إليه يعني تأثير الجديد في القـــديم، ولـــيس استئصال القديم بالجديد. فالعملية هنا إضافة وتكميل وليس استئصالاً وحذفًا. فهو يعد التحـــديث أرقى منزلة من التنمية فيقول: "نشعر بارتياح عند الإشارة إلى أن مجتمعًا ما تحدث لـــه عمليـــة تحديث أكثر من قولنا أنه تحدث له عملية تنمية"[4]. والعلاقة ما بين التنمية والتحديث تكون أكثـــر وضوحًا عندما نقوم بعملية تحديث سياسي، حيث تظهر لنا مشكلات تنموية تدرك من قبل التنمية السياسية. ويذهب بالاتجاه نفسه إحدى الكاتبات البارزات أثناء تقديمها اقتراحًا لتعريـــف التنميـــة السياسية معرفةً إياها بأنها: "المقدرة على حل المشكلات التي تظهر من التحديث"[5]. فلقد عرفـــت التنمية السياسية ليس بأنها عملية تهدف إلى حالة معينة وإنما اعتبرتهـــا عمليـــة تحقـــق إطـــارًا مؤسسيًا لحل مدى واسع من المشكلات الاجتماعية.

وفي أدبيات أخرى تم التعبير عن التنمية السياسية باستخدام مصطلح تغيير، وعلى هـــذا النحو عرفها الدكتور نصر عارف بأنها: "عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"[6]. وقصد الدكتور نصر عارف بالدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي، والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياســـية،

---

[1] العويني، محمد علي: **الراديو والتنمية السياسية**. ص58.

[2] الجوهري، عبد الهادي: **أصول علم الاجتماع السياسي**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية. 1998. ص279.

[3] المصدر نفسه. ص ص 13-17.

[4] المصدر نفسه. ص281.

[5] المصدر نفسه. ص284.

[6] عارف، نصر: **مفهوم التنمية**. مصدر سبق ذكره. ص1.

وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية. وعدّ الدكتور ناجي شراب التنمية بأنها نمط خاص من التغيير المقصود والمتجه لتحقيق هدف خاص[1]. ولا يشكل التغيير بنظره حدًا أو معيقًا، وإنما اعتبره مجرد اختلاف بين الماضي والظروف المحيطة. وذهب الدكتور غالب الفريجات إلى اعتبار التنمية عملية تغيير اجتماعي تشمل كل الجوانب المحيطة فعرفها بأنها: "مسألة تغيير في الاتجاهات والسلوك وفي البيئة، وما يتخللها من مشكلات، ومن أوضاع عقيمة ومتأخرة"[2]. وهناك من وصفها بالتغيير المنظم، وربط مفهوم التنمية بالاستقرار، فعرفها الدكتور محمد علي العويني بقوله: "التنمية السياسية تعني الاستقرار والتغيير المنظم، ويرتبط الاستقرار بمفهوم التنمية على أساس أي شكل من التقدم الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على البيئة الملائمة لذلك، وترتبط عملية التنمية السياسية بتحقيق تغيرات بنيويه في المؤسسات السياسية، تتلاءم مع الجسم السياسي والاقتصادي والاجتماعي"[3]. وهذا يعني أن البيئة الخصبة لحدوث تنمية سياسية فعالة تحتاج إلى وجود نظام سياسي مستقر ومتطور، يمتلك قدرات تساعد على تحقيق تنمية اقتصادية تدفع إلى التغيير الاجتماعي الشامل.

مما سبق يتضح تداخل مفهومي التحديث والتغيير في التنمية مع بيان المرتبة التي تتمتع بها كل واحدة منهما، فتبين لنا أن التحديث يقع في الأعلى، أي في قمة الهرم لتحقيق الهدف المنشود من عملية التنمية التي تتوسط الهرم، لتأتي في قاعدة الهرم عملية التغيير التي هي بالأساس تدفع باتجاه التحديث في نهاية الأمر فهذه العملية لا تعدو كونها وضع هدف محدد، والانطلاق من شيء موجود، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة التغيير نحو الهدف الأكبر وهو التحديث، والذي بدوره يؤثر في القديم بغرض التكميل وليس الاستئصال والحذف، وتأتي التنمية السياسية التي تتوسط كلا المفهومين لتساعد على الكشف عن أية مشكلات تحدث من بداية التغيير لغاية الوصول لمرحلة التحديث.

---

[1] شراب، ناجي صادق: **التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا**. ط2. خانيونس: مكتبة دار المنارة.2001. ص49.

[2] الفريجات، غالب: **التنمية السياسية**. موقع الهدف. 2008/2/29م. ص1.
http://www.elhadaf.net/new_page_182.htm

[3] العويني، محمد علي: **الراديو والتنمية السياسية**. مصدر سبق ذكره. ص12.

إن الوصول لمرحلة التحديث يتطلب تضافر جهود عناصر التنمية جميعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، فلا يمكن تصور تنمية سياسية بمعزل عن العناصر الأخرى وهذا ما أكده إعلان الحق في التنمية الذي أقرته الأمم المتحدة عام 1986م والذي جاء فيه: "التنمية عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية"[1]. فالتطور الاقتصادي والاجتماعي لا غنى عنه بالنسبة للتنمية السياسية، وبناء عليه لا يمكن مثلاً تصور تنمية اقتصادية مع وجود تخلف إداري أو اجتماعي أو ثقافي فالعملية هنا تكاملية وتصب باتجاه يدفع لتحقيق التنمية السياسية.

فعلى عاتق التنمية السياسية تقع مهام تهيئة الظروف الملائمة للتنمية، وتغيير القيم والمعتقدات بما يكفل التحول السياسي نحو المجتمعات الحديثة والمساهمة في تحقيق الاندماج الوطني والوحدة الوطنية ونبذ قيم القبيلة والعشائرية[2]. فنحن أمام تغيير للسلوكيات والعادات والتقاليد الموروثة التي تؤثر بدورها قي التنمية الاقتصادية. وهذا لا يمكن إيجاده إلا بدعم من التنمية السياسية التي تضمن تضافر أبعاد التنمية وتماسكها وتحافظ على الجدلية القائمة بينها.

ومن إعلان الحق في التنمية السابق، نستطيع القول إن التنمية، كمفهوم، تهدف إلى تحسين حياة الإنسان وتكون غايتها الإنسان، فهي كما أحسن وصفها الدكتور علي حيدر بقوله: "التنمية عملية تحرر إنساني تشمل تحرير الفرد من الفقر والقهر والاستغلال وتقييد الحرية"[3]. فهي تنمية تهدف بالدرجة الأولى لتحقيق كل ما هو خير لرقي الإنسان ورفعته.

وعلى ضوء ما سبق، في سرد تعريفات التنمية السياسية وما يحيط بها، ويتداخل من أبعاد ومفاهيم أخرى تؤثر في مفهومها ودلالتها، نستطيع القول بعدم وجود توافق بين الباحثين والمهتمين في ذلك المفهوم، فاختلفت التعريفات وتنوعت باختلاف الكتاب وتنوعهم في

---

[1] تركماني، عبد الله: **جدل التنمية والديمقراطية في العالم العربي وإفريقيا**. موقع النداء. 2007/8/28م. ص1.
http://www.damdec.org/preview.php?id=2608&kind=mid

[2] الفريجات، غالب: **على طريق التنمية السياسية**. ط1. عمان: أزمنة للنشر والتوزيع. 2005. ص15.

[3] الطلحي، أحمد: **مفهوم التنمية**. مصدر سبق ذكره. ص1.

تخصصاتهم، فمنهم من بحث بارتباط المفهوم وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وآخرون أولوا اهتماما بالمفهوم بإقرانه بمفهومي التحديث والتغيير وبيان مدى الترابط والعلاقة التي تجمعهما أثناء تناولهم لتعريف التنمية السياسية. ومع هذا وذاك تبقى التنمية في نهاية الأمر عبارة عن ظاهرة كلية شمولية ذات علاقة تكاملية ارتباطيه متعددة الأبعاد والاتجاهات تستهدف في الدرجة الأولى تحسين ورقي حياة الإنسان.

1. 3. 3 التنمية السياسية والإعلام

من التعريف السابق للتنمية السياسية بكونها عملية تنقلنا من نظام تقليدي إلى نظام آخر محسن ومحدث، وما تمر به من مشاكل ومعيقات كثيرة ومتعددة الأبعاد والاتجاهات وذات ترابط وتكامل فيما بينها. فمن الأمور التي تساعد على التخفيف من حدة تلك المشاكل، والمعيقات التي تظهر أثناء عملية الانتقال هذه، الإعلام الذي سبق لنا أن عرفناه على أنه الفضاء الأوسع الذي يتسع معناه لكل وسائل الاتصال سواء كانت وسائل مطبوعة أو مسموعة أو مرئية، إذ يمكن لهذه الوسائل أن تسهم بشكل فعال وكبير على التغيير وإحداث التنمية المطلوبة، فالإعلام يقوم بدور مهم في تنمية المجتمع ورفع كفاءته من خلال ما يحدثه من توعية وتبصير يسهمان في رقي الفرد والمجتمع على حدٍّ سواء.

وقبل إطلاق الحكم على الإعلام التنموي، يجدر بنا بداية أن نقوم بتعريفه، فقد عرفه العديد من الباحثين، في مجال الإعلام التنموي، على أنه: "فن وعلم الاتصال الإنساني الذي ينطبق على التحول السريع لدولة ما من حالة الفقر إلى حالة مستمرة فعالة من النمو الاقتصادي والتي توفر تكافؤا اقتصاديًا واجتماعيًا أفضل وانجازًا أعظم للإمكانات الإنسانية"[1]. فهذا التعريف ينطلق من المجال الاقتصادي لإحداث تغيير اجتماعي ثم يدفع في النهاية نحو تعزيز الإنسان وإمكاناته.

[1] أبو اصبع، صالح: **تحديات الإعلام العربي "دراسات في الإعلام" المصداقية- الحرية- التنمية والهيمنة الثقافية**. ط1. عمان: دار الشروق للنشر. 1999. ص297.

وهناك تعريف آخر يذكر فيه الدكتور محمد سيد محمد أن الإعلام التنموي يمثل "الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في تحويل المجتمعات من مجتمعات متخلفة إلى مجتمعات متقدمة"[1]. مؤكدا على أن الإعلام لا يأتي أبدًا عندما تبدأ عملية التنمية وإنما قبل ذلك[2]. فالإعلام سابق للتنمية وممهد لها لكي تحدث في بيئة إعلامية سليمة تساعد وتساهم في إحداث التغيير المطلوب.

ومن المهام الأساسية للإعلام العمل على تدفق المعلومات باتجاه الجماهير، فهو ناقل للمعلومات التي يستطيع الجماهير من خلالها بناء آرائهم على أساسها، مما يجعلهم قادرين على قبول المواقف الضرورية التي تسهم في عملية التغيير، فالجماهير لا يمكن أن تتحرك بدون إعلام تنموي وقد أشارت دراسة ليرنر وشرام وروجرز وغيرهم إلى ذلك[3]. فالإعلام التنموي يشكل لديهم عصبًا مهمًا لنجاح مشروعات التنمية.

وكذلك الحال مع الصحافة المطبوعة، التي هي جزء من عملية الإعلام والاتصال هذه، وهنا يتساءل الدكتور محمد جميعان قائلاً: "لماذا لا تكون الصحافة صاحبة المبادرة والمنبر الحر القادر على المناظرة وتفعيلها لدفع التنمية السياسية الحقيقية الفاعلة من خلال المقالات والأفكار التي تشكل نوى حقيقية مؤثرة للنقاش؟"[4]. فالصحافة المطبوعة يمكن أن تعمل على إحداث التغيير المطلوب عبر صفحاتها من خلال إتاحة المجال للرأي والرأي الآخر، والمساهمة في رفع المستوى الثقافي وتغيير العادات الضارة وتحويلها إلى قيم ايجابية نافعة للمجتمع من خلال ربط الفرد بمشكلات مجتمعه، وتوعيته بالمتغيرات المعاصرة وتبصيره بالتحديات المحيطة به. فالصحافة المطبوعة تكون بمنزلة المرشد والمعلم والشريك الذي يسهم مساهمة مباشرة في عملية التنمية، فكلما تحدث نمو في الصحافة المطبوعة تزيد المشاركة السياسية والتحول السياسي فضلاً عن إحداث حراك سياسي يدفع باتجاه إحداث التغيير المطلوب والمساعدة على حل المشاكل والمعيقات التي تظهر أثناء عملية التنمية السياسية.

---

[1] محمد، سيد محمد: **الإعلام والتنمية**. القاهرة: دار المعارف. 1979. ص8.

[2] المصدر نفسه. ص10.

[3] أبو إصبع، صالح. مصدر سبق ذكره. ص20.

[4] جميعان، محمد أحمد: **نحو تنمية سياسية فاعلة**. مدونات مكتوب. 2007/5/11م. ص8.
.http://majcenter.maktoobblog.com/

1. 4 الديمقراطية والتحول الديمقراطي

يعد هذا المحور محددًا نظريًا، وظيفته تأطير البحث في مسألة الديمقراطية والتحول الديمقراطي، خصوصًا قبل الحديث عن الصحافة المحلية المطبوعة ودورها في عملية التحول الديمقراطي، فلا بد أولاً من تحديد الإطار النظري قبل البدء بمعالجة هذا الموضوع. لذا سنناقش في البداية مفهوم الديمقراطية، من حيث النشأة والدلالة والمضمون، والمقصود بعملية التحول الديمقراطي؟ وعلاقته بالتنمية السياسية؟. كل ذلك سيكون في سياق تحليلي ممهدٍ للحديث عن جدلية الإعلام والديمقراطية ودور كل واحد منهما في التأثير في الآخر مع بيان طبيعة العلاقة القائمة بينهما.

1. 4. 1 الديمقراطية: التعريف والمفهوم

يعود أصل اصطلاح الديمقراطية إلى اليونانيين القدماء، حيث ينظر إليها على أنها من أول الأمثلة التي تنطبق عليها المفاهيم المعاصرة لكلمة ديمقراطية، وأول من مارس الديمقراطية[1]. والكلمة يونانية الأصل تتكون من مقطعين الأول (Demos)وتعني الشعب، والثاني (Krates) وتعني حكم أو سلطة الشعب، وعند جمع المصطلحين معًا فإن مصطلح الديمقراطية يعني سلطة الشعب أو حكم الشعب[2]. وهذا يعد تعريفًا جوهريًا للديمقراطية قائمًا على أساس إرادة الشعب كمصدر والمصلحة العامة كغرض. وهناك تعريف إجرائي للديمقراطية قائم على العملية الانتخابية التي تقوم على التنافس والمشاركة. وقد انتصر التعريف الإجرائي على التعريف الجوهري، ويفسر ليث زيدان ذلك قائلاً: "العالم الديمقراطي اليوم يقيس مدى نجاح الديمقراطية لأي نظام سياسي من خلال الحكم على العملية الانتخابية الحاصلة هناك فيما إذا كانت حرة ونزيهة وعادلة أم لا، وذلك من خلال مراقبين دوليين يدلون بشهاداتهم بوفاء الانتخابات بأدنى معايير النزاهة والحياد"[3]. ويستدل من التعريف السابق أن الحكم على

---

[1] **ديمقراطية**. موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. 2008/2/22. ص1
http://ar.wikipedia.org

[2] زيتون، وضاح: **المعجم السياسي**. عمان دار أسامة للنشر. ط1. 2006. ص183.

[3] زيدان، ليث: **أثر خطة خارطة الطريق على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين**. موقع الحوار المتمدن. 2007/6/17. ص2.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=99956

ديمقراطية أي نظام سياسي سيكون من خلال اختيار صناع القرار الجماعي في انتخابات عادلة وحرة ونزيهة ودورية وبالتالي يكون جوهر الديمقراطية متمثلاً في عملية انتخاب شعبي لصناع القرار. وقد ذهب في الاتجاه نفسه الدكتور غالب الفريجات بتعريفه للديمقراطية بأنها: " إفساح المجال أمام مشاركة القوى الحية والفاعلة في المجتمع"[1]. معتبرًا إياها ممارسة يومية شاملة لجميع مفردات الحياة، وأسلوبًا للتفكير والسلوك، نافيًا أن تكون شكلا قانونيًا ولا حالة مؤقتة، ولا يعتبرها منحة من أحد وعدّها ذات أهمية للجميع وأنها تطبق على الجميع بدون تمييز فهو يقول: " الديمقراطية تعني الاعتراف الفعلي والواقعي بالطرف الآخر وأن الحقيقة لا يحتكرها طرف واحد، وأن الاعتراف والحوار في جو من التكافؤ والاعتراف المتبادل مبني على الاحترام والرغبة بالتعاون"[2]. فمن خلال هذه المقولة نجده يعطي بعدًا آخر للديمقراطية قائما على مبدأين رئيسين يتمثلان في حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات، وستقوم الدراسة بالخوض بتفاصيلهما عند الحديث عن جدلية الإعلام والديمقراطية.

وقد سلك المعجم السياسي للديمقراطية منحىً اجتماعيًا عندما اعتبرها تسعى لتحقيق التغيرات الاجتماعية نحو ضمان حقوق أوسع للطبقة العاملة نحو تحرير المجتمع من قيود التفرقة بين الناس على أساس العنصر، أو الجنس، أو الدين، أو العقيدة، أو الدخل وذلك من خلال الإصلاح التشريعي وليس الاستيلاء على الحكم بالقوة سواء بالثورة أو الانقلاب[3]. وعرف الدكتور عبد الوهاب الكيالي الديمقراطية بأنها: "نظام سياسي– اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأي المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة[4]. وهذه النظرة للديمقراطية تعود، في الأساس، إلى المبدأ القائل إن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر شرعيته وبالتالي تكون الحكومة مسؤولة أمام ممثلي المواطنين، وتكون رهن إرادتهم. وعرّف معجم علم السياسة الديمقراطية بأنها: "طريقة تنظيم السلطة السياسية التي تعد مشروعة عندما تقر بتفوق السيادة الشعبية وعندما ترمي إلى التعزيز الفعلي للسيادة ولكن

---

[1] الفريجات، غالب: **على طريق التنمية السياسية**. مصدر سبق ذكره. ص17.

[2] المصدر نفسه. ص18.

[3] زيتون، وضاح: **المعجم السياسي**. مصدر سابق ص 182.

[4] الكيالي، عبد الوهاب: **الموسوعة السياسة**. ج2. ط1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1987. ص751.

تنسيقها الفعلي يرتكز دومًا بمعظمه على تفويض السلطة إلى طاقم متخصص من خلال انتخابات دورية وتنافسية من إقصاء فاضح لبعض القطاعات"[1]. وبناء على هذا التعريف فان الديمقراطية تنتفي عندما يحرم الناخبون من ملكة الاختيار أو تنحية حكامهم سلميًا. وأكدت على هذا المعنى الموسوعة الحرة ويكيبيديا بتعريفها للديمقراطية بأنها: " شكل من أشكال الحكم السياسي قائم بالإجمال على التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثرية وحماية حقوق الأقليات والأفراد"[2]. فوصفت الموسوعة الحرة نظام الحكم في دولة ديمقراطية تتخذ المشاركة أساسًا لحكمها وتراعي مبادئ حقوق الإنسان وحرياته، فهي تسعى لوصف مجتمع حر عند حديثها عن أخلاقيات اجتماعية، والإشارة إلى ثقافة سياسية، تتجلى فيها مفاهيم الديمقراطية الأساسية، ويعد هذا المعنى الأوسع للديمقراطية ولا يقتصر على وصف مجتمع ديمقراطي من خلال توافر مبدأ المشاركة فحسب، وإنما يتسع ليشمل أبعادًا أخرى للديمقراطية.

مما سبق نستنتج أن من أهم ما تضمنته مبادئ الديمقراطية يتمثل في ممارسة المواطنين لحقهم بالمشاركة في الانتخابات، وصيانة حقوقهم العامة وحرياتهم المدنية. ولا يقف معنى الديمقراطية عند هذا الحد، فهناك صعوبة في تحديد نمط ديمقراطي ثابت ودقيق، وهذا يدفعنا إلى القول بعدم وجود تعريف جامع مانع للديمقراطية لكل زمان ومكان، فهو مفهوم يرتبط بالعصر الذي يعيش فيه، فكلما حدث تطور بالمجتمع ارتفعت درجة تعقيده نظرا لما تدخله الحياة المعاصرة من زيادة في التنظيم البيروقراطي للمجتمع، وتكاثر السكان وغيرها من عوامل تجعله أكثر تعقيدا بتطور البيئة المحيطة به.

بشكل عام نستطيع القول إن صفة الديمقراطية تطلق على أنظمة الحكم السياسية والاجتماعية التي تحارب اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتعمل على توزيع الثروة والمكانة الاجتماعية بشكل متقارب جدًا بين أعضاء المجتمع. فكل الأنظمة الديمقراطية تنطلق من أساس فكري واحد هو أن السلطة في الدولة ترجع إلى الشعب الذي هو وحده صاحب السيادة، أي أن

---

[1] هرمية، غي وآخرون. ترجمة هيثم اللمع: **معاجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ط1. 2005. ص214.

[2] **ديمقراطية**. موقع ويكيبيديا. مصدر سبق ذكره. ص1.

الديمقراطية في النهاية هي مبدأ السيادة الشعبية. ومهما يكن من أمر فإن هذه الدراسة تتبنى التعريف التالي للديمقراطية، هو أنها: "شكل من أشكال تنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس أن الشعب هو مصدر السلطات وعلى أسس العدالة والمساواة والمشاركة في صنع القرار"[1]. أي أن الديمقراطية ما هي إلا وسيلة تستخدم لإدارة شؤون الدولة، وآلية تسهم في صنع القرار المتعلق بحياة الشعب، وتؤكد الدراسة على أن مشاركة الناس في الانتخابات، وفصل السلطات، ومبدأ تداول السلطة، وحرية الاختيار والتعبير، وفتح الأبواب أمام تشكيل الأحزاب، وحرية الصحافة هي مبادئ أساسية في مفهوم الديمقراطية ومعايير يمكن استخدامها للحكم على ديمقراطية الأنظمة السياسية.

1. 4. 2 مفهوم التحول الديمقراطي

لا يبعد كثيرًا مفهوم التحول الديمقراطي عن مفهوم الديمقراطية، ويعد بمثابة إجراء عملي يأتي بعد توافر مبادئ الديمقراطية التي تم الحديث عنها سابقًا. فعملية التحول الديمقراطي تتمحور في تغيير حكومة لم يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية واستبدالها بأخرى يتم اختيارها في انتخابات حرة وعلنية ونزيهة. ومن هنا يكون أساس عملية التحول الديمقراطي هو تغيير بنية النظام السياسي غير الديمقراطي بنظام آخر ديمقراطي من خلال عملية انتخابية تقوم على أساس المشاركة والتنافس مع توفير الحريات المدنية والسياسية.

وفيما يتعلق بتعريف هذا المفهوم بعد الاطلاع على أدبيات الباحثين والكتاب السياسيين يمكن القول إنهم أكدوا على المبادئ نفسها التي تطلبها الديمقراطية فالباحث مهند صلاحات عرف التحول الديمقراطي بأنه: "إمكانية تحول مجتمع ما من حالة انغلاق تام إلى تحول ديمقراطي نحو مجتمع مدني"[2]. مؤكدا على عدم إمكانية إسقاط هذا التحول على المجتمعات بشكل طارئ، وإنما يمكن ذلك من خلال خطوات استباقية تؤسس لمراحل سابقة تتمثل نواتها في

---

[1] الشقاقي، خليل وآخرون: **مقياس الديمقراطية في فلسطين تقرير عام 2006**. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. 2007. ص18.

[2] صلاحات، مهند: **التوجهات نحو الديمقراطية والمجتمع المدني في فلسطين وإمكانيات تحققها الفعلية**. موقع الحوار المتمدن. العدد 1988. 2007/7/26. ص1. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=103865

وجود مجتمع مدني حقيقي (مجتمع مؤسسات) لكي تأتي الديمقراطية بعدها بشكل تلقائي. وعبر أحمد جابر عن مفهوم التحول الديمقراطي بأنه: " شكل من أشكال تنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس أن الشعب هو مصدر السلطة وعلى أسس العدالة والمساواة والمشاركة في صنع القرار[1]. وسار بالاتجاه نفسه الباحث ليث زيدان الذي يقول: "إن أساس عملية التحول الديمقراطي هو تغيير بنية النظام السياسي غير الديمقراطي بنظام آخر ديمقراطي من خلال عملية انتخابية حرة ونزيهة وعلنية ودورية تقوم على أساس المشاركة والتنافس مع توفير الحريات المدنية والسياسية ودعم هذا النظام لضمان استمرارية واستدامة عملية التحول الديمقراطي من خلال إقرار دستور ديمقراطي ودعم الاقتصاد وتوفير الاستقرار ودعم شرعية النظام بتعزيز دور الإصلاحيين الديمقراطيين وتعزيز دور المجتمع المدني"[2].

من التعريفات السابقة يتبين لنا أن التحول الديمقراطي لا يعدو كونه وسيلة من وسائل تنظيم العمل السياسي التي تكون غايتها التغيير والبناء السياسي. وقد تأتي بأشكال مختلفة منها السلمي نتيجة لحدوث تطور أخلاقي ومؤسسي وثقافي في المجتمع، ومنها الثوري نتيجة لحدوث ثورة ضد الظلم والاستبداد، وقد يكون دمويًا نتيجة لحروب دموية، كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية حينما فرضت الدول المنتصرة نموذجها الليبرالي على ألمانيا وإيطاليا واليابان.

1. 4. 3 الديمقراطية والتنمية السياسية

بعد الخوض في تعريفات كلا المصطلحين تبين للباحث وجود علاقة جدلية بين التنمية والديمقراطية، هذه الجدلية تدفعنا لطرح السؤال التالي: أي من المصطلحين هو سابق للآخر؟. ورد في هذه المسألة ثلاثة آراء؛ الأول يدعي أن الديمقراطية تسبق التنمية السياسية بحيث لا يمكن حدوث تنمية سياسية دون تواجد الديمقراطية، ويعد الدكتور أحمد جميعان أحد أنصار هذه النظرية فهو يقول: "التنمية السياسية عمومًا تعني الزيادة والتطور الايجابي في إطار الديمقراطية من خلال التأثير والتفعيل واستحداث التشريعات التي تولد الأفكار وتحرك المفاعيل التي تحدث

---

[1] جابر، أحمد: **مقياس الديمقراطية في فلسطين**. موقع عرب 48. 2006/4/9م. ص1.
http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=36010

[2] زيدان، ليث: **أثر خطة خارطة الطريق على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين**. مصدر سبق ذكره. ص3.

حراكًا سياسيًا فاعلا ينعكس إيجابيًا على كافة مناحي الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنموية"[1]. وذهب معه بالاتجاه نفسه الباحث أحمد نوفل الذي يقول: "من الصعب أن تنجح التنمية السياسية في أي بلد دون وجود ديمقراطية حقيقية نشطة واستقرار سياسي وسلطة سياسية ترعى مطالب الأمة وتنفذها وتحقق الوحدة الوطنية وتعزز مفهوم المواطنة والانتماء للوطن والمساواة بين المواطنين كافة دون تمييز"[2]. وربط الدكتور فارس إيغو المفهومين معًا مع تأكيده على أسبقية الديمقراطية على التنمية السياسية، ويتضح ذلك من خلال قوله: "الديمقراطية والتنمية متقاربتان ولا يمكن أن تعيشا إلا متحدتين غير مفترقتين، فالتنمية ليست علة الديمقراطية بل نتيجة الديمقراطية"[3].

أما الرأي الثاني الذي تبنى الاتجاه المعاكس للرأي الأوّل من خلال ادعائه أن التنمية السياسية شرط أساسي ومسبق لحدوث الديمقراطية، فلوسيان باي قدم عام 1965عشرة مفاهيم للتنمية، ومن ضمنها التنمية السياسية كبناء للديمقراطية: وترادف هنا المؤسسات الديمقراطية بمعنى أن الشكل الوحيد للتنمية السياسية هو بناء الديمقراطية[4]. ويؤكد ذلك الدكتور أحمد وهبان الذي يقول: "يجدر بنا التعريف بالديمقراطية وصورها للحكم مع تعريف التنمية السياسية بأنها تحقيق الديمقراطية"[5]. فهو يرى أن غاية التنمية السياسية هي تحقيق الديمقراطية، فمن خلال وجود تنمية سياسية يمكن تحقيق الديمقراطية.

والرأي الثالث رأى تكامل المفهومين " إن الديمقراطية والتنمية مفهومان متكاملان يدعم كل منهما الآخر، وما يزيد في قوة الصلة بينهما أنها تنبع من تطلعات الأفراد والشعوب ومن

---

[1] جميعان، محمد أحمد: **نحو تنمية سياسية فاعلة**. مدونات مكتوب. 2007/5/11. ص1.
http://majcenter.maktoobblog.com

[2] نوفل، أحمد سعيد: **التنمية السياسية**. موقع جريدة الغد. 2008/2/23م. ص1.
http://www.alghad.jo/index.php?news=104429

[3] إيغو، فارس: **الديمقراطية والتنمية**. موع الرأي. 2005/12/18. ص4.
http://www.arraee.com/modules.php?name=News&file=print&sid=8168

[4] شراب، ناجي صادق: **التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا**.ص45.

[5] وهبان، أحمد: **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر. 2000. ص113.

حقوقهم المشروعة"[1]. فعدَّ أصحاب هذا الرأي دولة القانون الخيط الذي يستطيع الربط بين بناء وتوطيد الديمقراطية، وبناء وتوطيد التنمية، والذي يكفل بتوطيد القاعدة المشتركة بينهما هي احترام حقوق الإنسان؛ فالديمقراطية لكي تؤدي وظيفتها فمن الضروري توفر العدالة، والوعي بالقوانين والقدرة على فهمها، وبالمثل لا يمكن للتنمية أن تتحقق في مناخ تعسفي، أو في غياب دولة القانون.

أما رأي الدراسة في هذه المسألة، فإنها تتجه مع الرأي الأول، وتدعم فكرة الرأي الثالث؛ فالدراسة ترى أن الديمقراطية تسبق التنمية السياسية، فلا يمكن الحديث عن تنمية سياسية من غير توافر أجواء الديمقراطية ومبادئها وثقافتها، و لا يمكن لتنمية أن تتحقق في أجواء التعسف وغياب القانون، ولا يمكن كذلك الحفاظ على ديمومة التنمية إلا بوجود الديمقراطية التي أيضا تحافظ على ديمومة التحول الديمقراطي وبقائه.

وأيًّا ما كانت الآراء التي تضاربت إزاء المفهومين إلا أنه من الأولى التركيز على أن المفهومين لا يمكن تجزئتها ولا يمكن الحديث عن حكم صالح إلا بهما. يجب التأكيد على تلك المسألة، فلا تنمية سياسية دون وجود بيئة ديمقراطية، ولا وجود للديمقراطية ما لم تكن تعمل على وضع خطط تنموية، تدفع البلد قدما نحو الحداثة والتغيير. فالعلاقة بين المفهومين هي علاقة تكاملية والذي يزيد من قوة الصلة بينهما أن تكون نابعة من تطلعات الأفراد والشعوب ومن حقوقهم المشروعة.

1. 4. 4 جدلية الإعلام والديمقراطية

بعد أن تعرفنا على الجدلية القائمة بين التنمية السياسية والديمقراطية، بقي لنا أن نشير إلى طرف ثالث في المعادلة لا يقل أهمية عن سابقيه، هذا إن لم يكن هو الركيزة الأساسية التي يستند عليها الطرفان. فالحديث عن الإعلام والديمقراطية ليست مسألة قديمة فقد برزت اتجاهات

[1] غالي، بطرس بطرس وآخرون: **التفاعل بين الديمقراطية والتنمية**. فرنسا: اليونسكو. 2003م. ص 10. هو تقرير صادر عن اليونسكو قامت سنة 1998م بإنشاء فريق عمل دولي متخصص من أجل بحث مسألة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية برئاسة بطرس بطرس غالي، ويضم شخصيات دولية بارزة.

تدعو إلى تثبيت وجود رابط قوي بينهما منذ مطلع التسعينيات، وتحديدًا في المجتمعات التي تمر بمرحلة تحول ديمقراطي. وتقوم هذه الفرضية على فكرة أساسية مفادها أن المعلومات والأفكار والقدرة على تسيير الوقائع والأحداث تشكل جانبًا مهمًا من مفهوم القوة المعاصرة[1]. فقي السابق كان من يمتلك القدرة على توجيه المعلومات والأفكار وتفسير الأحداث يمتلك القوة وبالتالي السلطة، وتتمثل أولويات عمل الإعلام المعاصر في تجزئة هذه القوة وتحطيم اسطورة احتكارها من جهة واحدة، بحيث يتمكن الأفراد والجماعات من الوصول إلى المعلومات والحقائق وتفسيرها.

وعلى الرغم من الإقرار بوجود ارتباط وثيق بين الإعلام والديمقراطية، وتحديدًا فيما يتعلق بدور الإعلام في عملية التحول الديمقراطي، إلاّ أن المسألة لا تخلو من وجود خلاف حول طبيعة هذه العلاقة، وهنا تبرز ثلاثة اتجاهات حول طبيعة تلك العلاقة[2]:

- الاتجاه الأول: يشكك بأهمية هذا الدور ويقلص حدوده، فهو بشكل عام ينظر بسلبية إلى دور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، وفرضيته الأساسية في هذا المضمار تتمثل في أن الإعلام ما هو إلا أداة تساند السلطة ويقف معها، مما يعزز نفوذ الفئات المسيطرة في المجتمع ويسهم في إطالة عمر الأنظمة الاستبدادية، واستمرار دعم الوضع القائم.

- الاتجاه الثاني: ينظر أصحاب هذا الاتجاه نظرة معتدلة لوسائل الإعلام، فهو يعترف بأهمية تلك الوسائل في المساهمة في عملية تحول ديمقراطي، ولكن على غير النحو الذي يجب أن يكون عليه، فهو يدعي أن الإعلام يقتصر على مهام محددة في عملية التحول جاءت نتيجة سيطرة الحكومات على وسائل الإعلام، وعلى الرغم من ذلك فأصحاب هذا الاتجاه ينادون بإمكانية إصلاح ذلك ليبدأ بعدها تبلور دور الإعلام في أثناء عملية التحول الديمقراطي.

---

[1] الطويسي، باسم: **الإعلام والديمقراطية الساخنة**. موقع جريدة الغد. 2006/10/5. ص2.

[2] المصدر نفسه. ص2.

- الاتجاه الثالث: ينظر هذا لاتجاه نظرة أكثر ايجابية نحو تقدير دور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي وقضايا الإصلاح السياسي. وينطلق أصحاب هذا الاتجاه من اعتبار الإعلام من المنطلقات الأساسية للديمقراطية، فالإعلام عندهم يعد سليل الديمقراطية وله مساهمة مباشرة في ترسيخ الديمقراطية وقيمها.

وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول دور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي، فإن هذا الاختلاف يكمن في طبيعة الأنظمة التي يتواجد فيها الإعلام، وليس الاختلاف على الإعلام نفسه. فالإعلام هنا يتأثر بالنظام الموجود، فإذا كان النظام استبداديًا فإن الإعلام يتحول إلى أداة تعمل على تعزيز قيم هذا النظام وإطالة عمره، أمّا إذا كان الإعلام يعيش في أجواء مفعمة بالحرية، وتحت مظلة الديمقراطية فالإعلام يكون هنا أداة أساسية تعمل على تعزيز عملية التحول الديمقراطي وإطالته، كما وتحافظ على تلك الأجواء، وتسهم أيضا جنبا إلى جنب مع النظام في عملية السعي لإظهار الحقيقة، وتسيير شؤون الحكم والمجتمع، ومن هذا المنطلق برز مبدأ السلطة الرابعة.

فالدراسة لا تستطيع أن تميل إلى أي اتجاه من الاتجاهات السابقة، فيما يتعلق بدور الإعلام، وعملية التحول الديمقراطي، فهذا يتطلب دراسة للنظام السياسي الذي يعمل الإعلام فيه وبيانًا لطبيعة الأنظمة والقوانين التي تعمل على تنظيم عمله. ورغم ذلك فإن الدراسة لا تتنكر للدور الذي يستطيع الإعلام القيام به في أي مجتمع مهما كانت طبيعة النظام السياسي الذي يعمل فيه، وخاصة فيما يتعلق بقدرته على التأثير على النمط الاجتماعي السائد، وطريقة توجيهه من خلال إعطاء إشارات واضحة إلى ضرورة إجراء إصلاحات سياسية في مرحلة تسبق عملية التحول الديمقراطي، فهو قادر على أن يسهم بالتهيئة لعملية تحول ديمقراطي. ولا شك في أن التحديات التي تواجه الإعلام في ظل نظام استبدادي تكون أكبر فيما لو كان ذلك في ظل نظام تسوده أجواء من الحرية والديمقراطية.

وبالنسبة للصحيفة، التي هي محل الدراسة، فإنها تتأثر أيضا بطبيعة النظام الذي تتواجد فيه كغيرها من وسائل الإعلام، كما أن دورها في عملية التحول الديمقراطي لا يقل أهمية عن

بقية تلك الوسائل. فهناك من اعتبرها بداية الطريق لعملية ظهور الديمقراطية وتطورها، يقول الدكتور سعيد خمري: "ارتبط ظهور الديمقراطية بتطور وسائل الإعلام، بل إن بداية التطور الديمقراطي يرجع بالأساس إلى اختراع الطباعة التي أتاحت تنقل وتبادل الأفكار بين مختلف المفكرين، ولا يمكن تحقيق انتشار عالمي للديمقراطية دون إنتاج مكثف لتقنيات وأدوات الانتقال"[1]. فالصحيفة تحديدًا تعد المنبر المفتوح الذي تتلاقى فيه الأفكار وتتعارض، ويعد ذلك مبدأً أساسيًا في النظام الديمقراطي في أن تجد جميع الآراء والأفكار فرصًا متساوية في التعبير عن نفسها من خلال الصحافة.

فالصحافة تعمق شعور المواطن بقدرته على الاهتمام بمحيطه السياسي، وعلى فهمه وتحليله للأمور، وتساعد على إشاعة قواعد التعامل المبنية على احترام الرأي، وقبول الرأي الآخر، يقول الدكتور غالب الفريجات: "الدور الديمقراطي للإعلام يكمن في وظيفته المهمة في كبح النظام وفرض الرقابة عليه، وليس استعمال الإعلام للسيطرة على الرأي العام وطمس الآراء المعارضة للتيار الأساسي فيه"[2]. فمن خلال المعلومات المختلفة التي يتلقاها المواطن يستطيع تكوين أفكاره وانطباعاته، ويكون هو صاحب القرار الفصل في ذلك، يقول الباحث أحمد الصياد: "من مهام الصحافة إعطاء الفرصة لجميع وجهات النظر في كافة مناحي الحياة للمناقشة، وفي نهاية المطاف يبقى القرار النهائي بيد المواطن الحر الذي يعبر عنه بالاقتراع، فحجب المعلومات عن هذا المواطن الحر يشكل أول وأخطر إهدار لحقوقه، وهو بداية تقويض المجتمع الديمقراطي"[3]. فالصحافة تحفز المواطنين على التعلم، والتعمق والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية، والقدرة على التأثير فيها، فالمواطن، من خلال الإعلام، يعلم بما يجري، ويصبح قادرًا على الاختيار بين البدائل المختلفة في الحياة السياسية والاجتماعية.

---

[1] خمري، سعيد: **الإعلام والديمقراطية المحلية بالمغرب**. موقع الحوار المتمدن. العدد 1824. 2007/2/12. ص1. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88483

[2] الصالح، نبيل: **الأعلام والديمقراطية**، ط1. مواطن. رام الله 1999. ص43.

[3] البرغوثي، حافظ وآخرون: **إعلام عام أم حر**. منشورات وزارة الإعلام. رام الله. 1994. ص16.

خلاصة الفصل

تعددت التعريفات الخاصة بالمصطلحات الثلاثة التي ناقشتها الدراسة في هذا الفصل؛ بحيث لم يجد الباحث تعريفًا محددًا وثابتًا لكل من الصحافة، والتنمية السياسية، والديمقراطية، فكل واحدة منها اجتهد الكتاب أثناء تفسيرهم لها بناءً على خلفياتهم العلمية؛ فهي في نهاية الأمر تبقى من العلوم الإنسانية الخاضعة للتطور بتطور الدراسات لتأخذ أبعادًا ومضامينً جديدةً بالتوازي مع تلك التطورات. فالباحث وجد تعريفات عديدة للصحافة وأشكالها وأنواعها، لكن مسألة الصحافة ودورها في إحداث تنمية سياسية لم يعثر الباحث على مقياس عالمي لهذا الدور، وبالتالي صعوبة إيجاد هذا التعريف وقياسه.

والصحافة ترتبط بالتنمية السياسية من خلال المعلومات التي تتدفق منها اتجاه الناس مما يؤثر على بلورة آرائهم؛ فمثلاً عند حدوث عملية تحول ديمقراطي في بلد ما تبدأ معها وسائل الإعلام –بما فيها المطبوعة– بالترويج لأفكار المرشحين، ونشر آخر استطلاعات الرأي الصادرة عن مراكز متخصصة في هذا الشأن، فكل ذلك يؤثر على القرار الانتخابي لدى جمهور الناخبين، فكلما تعاملت وسائل الإعلام بايجابية، وموضوعية اتجاه هذا الأمر تكون الصحافة عاملاً إيجابيًا يدفع اتجاه تحول ديمقراطي مستقر، وثابت، وإذا ما قامت وسائل الإعلام في هذا الدور بشكل سلبي فإنها تؤخر حدوث التحول الديمقراطي وتسهم في إعاقته.

وعلى اختلاف الأنظمة السياسية التي تتواجد فيها الصحافة لا بد أن تقوم بدورها التي وجدت من أجله كسلطة رابعة كرقيب، وحارس لمشاريع التحولات الديمقراطية، لا أن تتحول إلى أداة بيد السلطة تجيرها كما تشاء وتوجهها الوجهة التي تدعم نظامها الفاسد فتصبح بوقًا بيد السلطة وتفقد دورها الأساسي التي وجدت من أجله.

الفصل الثاني

واقع الصحافة المحلية المطبوعة في فلسطين

سيناقش هذا الفصل واقع الصحافة المحلية المطبوعة في فلسطين، بدءًا من الإطار التاريخي لنشأة الصحافة المطبوعة وتطورها، وذلك لمعرفة أبرز الظروف والعوامل والإمكانات المتاحة لكل فترة من الفترات التي مرت بها الصحافة المطبوعة في فلسطين. وسنتطرق أيضا الحديث عن الإطار القانوني المنظم للعمل الإعلامي، الذي يعد في غاية الأهمية عند الحديث عن نشأة الصحافة وتطورها في أي بلد كان، ليتسنى للدراسة فحص مدى تأثيره على الأداء الإعلامي والدور المنوط به في أداء الرسالة التي وجد من أجلها.

2. نشأة الصحافة المطبوعة وتطورها في فلسطين

سبق للدراسة أن تحدثت عن مدى ترابط اختراع المطبعة بظهور الصحافة، وقوة العلاقة التي تجمع بينهما. وعلى الرغم من تأخر انتقال المطبعة إلى البلاد العربية التي جاءت بعد قرنين من اختراع جونتبرغ للمطبعة عام 1445م، فإن الصحافة العربية عمومًا لم تر النور إلا في القرن الثامن عشر. ففلسطين تحديدًا، والتي هي محل الدراسة، تعد من أقدم الدول العربية التي عرفت الطباعة حيث دخلتها عام 1830م، ومرت بتجاربها المبكرة، ويعزى ذلك إلى مركزها الديني المهم باعتبارها مهبطا للديانات الثلاثة، وهذا الاهتمام بالطباعة يعكس مدى الاهتمام بالصحافة باعتبارها الأداة الإعلامية المتاحة، والصوت المعبر عن آراء الجماهير والطوائف من ناحية، والحكومات من ناحية أخرى، وكان هذا الاهتمام عام 1876م[1].

فمنذ نشأة الصحافة الفلسطينية وهي تمر بالعديد من المراحل المختلفة، متأثرةً بالظروف السياسية والاجتماعية التي تعاقبت عليها، لذا فإن الدراسة ستقوم بهذا المحور باستعراض لأبرز الصحف الصادرة في المراحل التي مرت بها الصحافة المطبوعة في فلسطين، وطبيعة الظروف التي تأثرت بها تلك الصحافة، بدءًا بالحكم العثماني، وتحديدًا منذ عام 1876م، وحتى عهد السلطة الفلسطينية.

[1] أبو شنب، حسن: **الأعلام الفلسطيني**. ط1. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية. 1988. ص27.

ومن خلال هذا التصنيف تكون الصحافة الفلسطينية قد مرت بمراحل خمس هي:

المرحلة الأولى: مرحلة النشأة في ظل الحكم العثماني (1876– 1918م).

المرحلة الثانية: مرحلة الانتداب البريطاني عام (1920– 1948م).

المرحلة الثالثة: مرحلة خضوع الضفة الغربية للحكم الأردني وقطاع غزة للحكم المصري (1948– 1967م).

المرحلة الرابعة: مرحلة الاحتلال الإسرائيلي (1967– 1994م).

المرحلة الخامسة: مرحلة دخول السلطة الوطنية الفلسطينية (1994– 2007م).

2. 1 نشأة الصحافة الفلسطينية في ظل الحكم العثماني (1876– 1918م)

تشير معظم الدراسات، التي قام بها الباحثون والمهتمون بتاريخ الصحافة الفلسطينية ونشأتها إلى أن بداية الصحافة الفلسطينية كانت عام 1876م، مع صدور صحيفة **القدس الشريف**[1]، التي كانت تحت إشراف الحكومة العثمانية والتي صدرت باللغتين العربية والتركية، واشتملت محتوياتها على الفرمانات والأنظمة والأوامر الحكومية[2]، كانت تطبع بالمطبعة المأمونية بالقدس، ولكنها توقفت عن الصدور عام 1908 لتعود من جديد عام 1912م[3]. وصدرت في العام نفسه، في مدينة القدس أيضًا، صحيفة **الغزال**، وقد صدرت باللغة العربية وحررها على الريماوي[4]، وكانت صحيفة شهرية تُعنى بنشر الأنظمة الرسمية والقوانين التي تصدرها الحكومة العثمانية باللغة العربية[5].

---

[1] تربان، ماجد: **الصحافة الفلسطينية وتطورها**. موقع مجلة العرب. 2007/5/25م. ص2.
www.arabmage.blogspot.com

[2] أبو شنب، حسن: **الأعلام الفلسطيني**. مصدر سبق ذكره. ص29.

[3] الشوملي، قسطندي: **الحياة الصحفية في فلسطين نشأتها وتطورها (1876– 1976)**. مجلة جامعة بيت لحم. جامعة بيت لحم. المجلد الثاني. ع1. تموز 1983. ص20.

[4] المصدر نفسه. ص29.

[5] الشوملي، قسطندي: **الحياة الصحفية في فلسطين نشأتها وتطورها (1876– 1976)**. المصدر السابق. ص20.

عاشت الصحافة الفلسطينية، في العهد العثماني، أجواءً ملؤها القهر والاستبداد، وخاصة قبل القوانين التي تنظم عملها، وحتى بعد صدورها. فقبل عام 1846م، لم يكن هناك قانون للصحافة، فجميع المطبوعات في البلدان الخاضعة للسيطرة العثمانية كانت خاضعة لنظارة، أو وزارة المعارف، أو الداخلية في اسطنبول اللتين كانتا تصدران أوامرهما باسم الباب العالي[1]، ففي عام 1846م وفي عهد السلطان عبد العزيز، أصدرت الدولة العثمانية قانوناً جديدًا يحدد الشروط المطلوبة للحصول على إذن بإصدار مطبوعة، ومن ضمن هذه الشروط[2]:

- كل شخص يريد إصدار مطبوعة، عليه أن يطلب إذنًا من الوالي الذي سيحيله إلى وزير التربية، أما إذا كان أجنبيًا فيجب التقدم بالطلب إلى وزارة الخارجية.

- على طالب الرخصة أن يكون عمره 30 عامًا على الأقل، وأن يكون سجله نظيفًا.

- طلب الرخصة يجب أن يحتوي على اسم النشرة، ومكان الطبع، وتاريخ الصدور، كما يتضمن تصريحًا يتعهد فيه طالب الرخصة بإصدار نسخة موقعة عن كل عدد إلى الوالي، ويكلف القانون كذلك تشكيل مكتب خاص مكلف بمراقبة التطبيق.

وبناءً على القرار السابق، تم، في العام 1876م، توقيف الكثير من النشرات وملاحقة الناشرين. ولم يكن وضع الصحف أحسن حالاً في عهد السلطان عبد الحميد عام 1876م[3]. فقد أعطي للوهلة الأولى للصحافة حريتها عن طريق الدستور في 1876/11/2م، الذي اعترف، في المادة "12" بالحرية الصحفية حيث جاء فيها: "إن المطبوعات هي حرة ضمن دائرة القانون"[4]. وعلى أثر هذا القانون بقيت الجرائد، لفترة وجيزة جدًا، تنشر ما تريد وتنتقد الحكومة، لكن هذه الحرية كانت مؤقتة، بيد أنها سرعان ما تلاشت، فقد أعطى السلطان أوامره لرئيس وزرائه مدحت باشا بتكميم الأفواه وتوقيف النشرات الصادرة عن الأحزاب والمجموعات السياسية، وحل

---

[1] حمدون، ليلى: **تواريخ الصحافة**. موقع الصحف. 2008/3/29. ص2.1.www.elsohof.com/tawareek.htm

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه..

[4] مفهوم حرية الصحافة. **موقع حرية الصحافة الالكتروني**. 2008/4/11م. ص4.
/http://www.pressliberty.4t.com

البرلمان، وأبعد العديد من النواب والصحفيين إلى الخارج[1]. وعندما اندلعت الحرب التركية الروسية عام 1877م وأعلنت الأحكام العرفية كان "المكتبجي" –مراقب المطبوعات– في الولاية هو الذي يراقب الأنباء، وكانت الرقابة وفق مزاجه الذي كان يصل أحياناً إلى حد العقاب الجسدي[2]. وفي عام 1878م، تولت وزارة الداخلية المراقبة على الصحافة بعدما أصدرت إدارة المطبوعات إعلاناً بتعطيل قانون المطبوعات، وقد وضعت وزارة المعارف العمومية أسس الرقابة على الصحف والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي[3]:

– يجب على الصحف أولاً إعلام الشعب عن صحة السلطان الغالية، وبعدئذٍ يمكنها الكتابة عن الإنتاج الزراعي، والرقي التجاري، والصناعة الإمبراطورية.

– لا يجوز نشر أي مقال، أو خبر، قبل أخذ موافقة وزارة المعارف، ويستثنى من ذلك القضايا التي لا تتعارض مع الوجهة الاجتماعية.

– ممنوع نشر المقالات الطويلة لأي موضوع أخلاقي أو اجتماعي.

– ممنوع استعمال عبارة البقية تأتي، أو يتبع، أو للبحث صلة، أو البقية في العدد القادم، أو أي إشارة إلى أن المقال غير كامل.

– ممنوع ترك فراغ في الجريدة أو استعمال نقط بدلاً من فقرات حذفتها الرقابة، لأن في ذلك تشويشاً ويترك مجالاً للتأويل من الرأي العام.

– لا يجوز انتقاد الشخصيات الكبيرة الرسمية، وإذا اتهم حاكم بسرقة فلا ينشر شيء من هذا، وإذا اتهم برشوة فلا يشار إلى النبأ، وإذا قتل الحاكم أو الموظف الكبير فيحذف أي تلميح بأنه مات بطريقة غير عادية، بل يكتفى بأن ينشر أنه توفي إلى رحمة الله.

---

[1] حمدون، ليلى: **تواريخ الصحافة**. مصدر سبق ذكره. ص3.

[2] تربان، ماجد: **الصحافة الفلسطينية وتطورها**. مصدر سبق ذكره. ص5.

[3] سليمان، محمد: **الصحافة الفلسطينية وقوانين الاستعمار التركي** (1865– 1918م). مجلة رؤية. غزة. السنة الثانية. ع22. أيلول 2003. ص134.

– لا يجوز نشر أي شكوى من تصرفات الحكومة، بل لا يجوز نشر كون هذه الشكاوى قد اتصلت بمعالم جلالة السلطان.

– لا يجوز نشر أي أنباء عن ثورات في داخل السلطنة، أو عن ثورات تاريخية ضد أي ملك من الملوك.

– لا يجوز نشر أية هزائم أصابت جيش السلطنة، ولا أي انتصارات انتصرها الأعداء ولا يجوز تعظيم أي قائد من قواد العدو.

– لا يجوز نشر أسماء أعداء جلالة السلطان ولا الإشارة إليهم.

وكان مكتب الصحافة التابع لوزارة المعارف في الولايات، يسهر ويراقب الصحف، وكانت العقوبات تتراوح بين إنذار إلى ثلاثة إنذارات، وتعطيل، ومن ثم إغلاق، ويبت به بإدارة سلطانية[1]. وفي العام 1894م، أصدر السلطان عبد الحميد قانوناً جديدًا كان القصد منه التضييق أكثر فأكثر على الصحفي وعلى حرية الصحافة، فللحصول على رخصة الإصدار، كان يجب انتظار موافقة السلطات المختصة، التي لم تكتف بالتقصي عن السجل القانوني فقط لطالب الرخصة وإنما راحت تبحث عن حياته الخاصة وإرادته السياسية[2]. وكان صاحب الطلب تواجهه متاعب كثيرة، لأن الطلب حينها يتنقل لعدة سنوات بين المكاتب الحكومية، وإذا أراد الشخص أن يحقق طلبه، فإن ذلك قد يتحقق بوساطة دفع رشوة[3].

كان السلطان عبد الحميد يعمل على تقييد الحريات، حتى قيام الثورة في اسطنبول[4]، ففي 1908/7/25م دبرت جمعية الاتحاد والترقي انقلابًا على السلطان عبد الحميد تحت شعار (حرية، عدالة، مساواة)[5]، ومن ثم إعلان الدستور الذي فتحت من خلاله حريات أوسع

---

[1] **مفهوم حرية الصحافة**. موقع حرية الصحافة الالكتروني. ص4.

[2] حمدون، ليلى: **تواريخ الصحافة**. مصدر سبق ذكره. ص3.

[3] يهوشع، يعقوب: تاريخ الصحافة العربية في فلسطين في العهد العثماني (1908– 1918).ج1. القدس: مطبعة المعارف. 1974. ص13.

[4] **عبد الحميد الثاني**. موقع ويكيبيديا.2008/4/16. ص2.

[5] المصدر نفسه.

للصحفيين، وأصبح من السهل الحصول على رخصة الإصدار، وتم تخفيض تعرفة البريد التي سهلت بدورها انتشار الصحف.

واعتبر عام 1908م البداية الحقيقية للصحافة العربية في فلسطين[1]، فازدادت نشأة الطباعة، وانطلقت حرية الصحافة، ففي هذا العام وحده، صدرت خمس عشرة صحيفة ومجلة، منها اثنتا عشرة صحيفة في القدس وثلاث في حيفا[2]. ويمكن القول إجمالاً إن عدد الصحف الصادرة في العهد العثماني، بدءًا بصحيفة **القدس الشريف** عام 1876م، إلى ما قبل فترة الانتداب البريطاني، بلغ أربعين صحيفة[3] ، وتوزعت أماكن صدور الصحف في كل من القدس، ويافا، وحيفا، دون بقية المناطق الأخرى، ويعزى ذلك إلى وجود المطابع وتوفرها في تلك المدن آنذاك.

وفي العهد العثماني لمعت أسماء صحف عديدة، بحيث لا يمكن للدراسة أن تتجاهلها، أو لا تقف عندها، لما لها من أهمية من خلال وضعها بصمات واضحة على نمو الصحافة العربية وتطورها في فلسطين. ومن تلك الصحف التي لمع اسمها آنذاك صحيفة **فلسطين** التي صدرت في يافا بتاريخ 1911/1/14م، عندما شعر صاحبها عيسى داود العيسى بالخطر الصهيوني يهدد البلاد[4]، وكان يرأس تحريرها شقيقه يوسف العيسى، واستمرت بالصدور حتى عام 1967م. وقد وصف الدكتور قسطندي الشوملي تلك الصحيفة بأنها من أرقى صحف فلسطين، وأكثرها قيمة كما أنها استطاعت على حد قوله أن تصبح أهم الصحف وأكثرها انتشارًا بفضل جهود القائمين على إدارتها[5]. لقد مرت هذه الصحيفة، طوال فترة صدورها، بمتاعب جمة، وستقتصر الدراسة

---

[1] يهوشع، يعقوب: **تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية في نهاية عهد الانتداب البريطاني على فلسطين (1930– 1948)**. ج3. شفا عمرو: دار المشرق للترجمة والطبعة والنشر والقدس: معهد هاري ترومان للأبحاث– الجامعة العبرية. 1983. ص15.

[2] أبو شنب، حسن: **الأعلام الفلسطيني**. مصدر سبق ذكره. ص28.

[3] الدلو، جواد راغب: **الصحافة الرياضية في فلسطين (1876– 1997م)**. مجلة كلية التربية. غزة. المجلد الثاني. ع2. يونيو 1998. ص155.

[4] يهوشع، يعقوب: **تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية في نهاية عهد الانتداب البريطاني على فلسطين (1930– 1948)**. مصدر سبق ذكره. ص95.

[5] الشوملي، قسطندي: **الحياة الصحفية في فلسطين نشأتها وتطورها (1876– 1976)**. مصدر سبق ذكره. ص22.

على الحديث عن الفترة الزمنية الخاصة بهذا المحور **(1876– 1918م)**، على أن توضح محطات حياتها في المحاور اللاحقة من هذا الفصل. ففي سنة 1914م، عطلت الحكومة العثمانية الصحيفة لمطالبتها، عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، بالوقوف، في هذه الفترة، على الحياد، وبدورها أوقفت الحكومة العثمانية الصحيفة، ونفت صاحبها إلى الأناضول[1]، وصدرت بعدها تحت اسم **الدستور** التي كان صاحبها أحد أفراد عائلة المالكي[2]. وكان هذا الاجراء نوعًا من أنواع التحايل على القانون، الذي كان يسمح بإصدار صحف للشخص نفسه تحت أسماء مختلفة. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تستخدم بها صحيفة **فلسطين** اسمًا آخر، عندما كانت تتعرض للإغلاق، فقبل ذلك بعام واحد، استخدمت اسم **الأخبار**، حينما أوقفتها السلطات العثمانية لنشرها مقالاً ضد تلك السلطات[3].

وقد تطورت هذه الصحيفة بتطور الزمن من الناحيتين الفنية والمضمون، فكانت، في بداية صدورها، تظهر مرتين اسبوعيًا بأربع صفحات، وبعد الحرب ظهرت ثلاث مرات اسبوعيًا، وبعد عام 1929م أصبحت تظهر يوميًا بثماني صفحات[4]. وكانت الصحيفة تتطرق لمواضيع عديدة، وتعالج العديد من المشاكل التي كانت سائدة في تلك الفترة، وخاصة فيما يتعلق بالأمن العام، وانتخابات البلدية، وإصلاح المحاكم، والتجارة والزراعة، وما إلى ذلك من المواضيع التي تتعلق بالقضايا العمرانية. وكان يعرف عن صاحبها عيسى داود العيسى بأنه عزرائيل الصهيونيين ورقيب الحكومة[5]، فكان من أوائل الأشخاص الذين تنبهوا إلى فترة هجرة اليهود، وامتلاكهم للأراضي، ومعرفة نواياهم إزاء ذلك.

وكما أن يافا اشتهرت بصدور صحيفة **فلسطين** فيها، وهي المدينة الثانية التي صدرت فيها الصحف بعد مدينة القدس، فإن حيفا هي المدينة الثالثة التي صدرت فيها الصحف في تلك

---

[1] مصالحة، عمر أمين: **من أرشيف الصحافة: نشأة صحيفة "فلسطين" في العهد التركي (1911– 1976م)**. موقع الحريص. 2006/12/8. ص1.www.alhares.org/site/modules/news/print.php

[2] يهوشع، يعقوب: **تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية في نهاية عهد الانتداب البريطاني على فلسطين (1930– 1948)**. مصدر سبق ذكره. ص96.

[3] المصدر نفسه . ص109.

[4] يهوشع، يعقوب: **تاريخ الصحافة العربية في فلسطين في العهد العثماني (1908– 1918)**.مصدر سبق ذكره. ص119.

[5] المصدر نفسه. ص117.

الحقبة الزمنية، حيث صحيفة **الكرمل** الحيفاوية، تلك الصحيفة التي تركت أيضًا بصمات واضحة وجلية في تاريخ الصحافة العربية في فلسطين، وقد صدرت في عام 1908م، ذلك العام الذي صدر فيه الدستور العثماني، وسمح بإصدار الصحف، وكان صاحبها نجيب نصار الذي لقب بـ "شيخ الصحافة الفلسطينية"، واستمرت الكرمل في الصدور حتى عام 1942م.

مرت **الكرمل**، كغيرها من الصحف، في تلك الفترة، بمصاعب كثيرة، لدرجة أدت إلى احتجابها عن الصدور لمدة سبع سنوات متتالية (1913– 1920م)، بفعل ملاحقة السلطات التركية لها[1]. ولم تكن السلطات التركية وحدها العامل الوحيد على توقف صدورها، فقد كان هناك عامل آخر عانت منه جميع الصحف الصادرة في ذلك العهد، وقد تمثل ذلك في المال والأعباء الاقتصادية المترتبة على كاهل أصحاب الصحف التي كانت تلازم كل صحيفة تصدر، مما كان له الأثر البالغ في إرهاق صاحب الصحيفة، واضطراره للإغلاق في أحيان كثيرة. ويرجع سبب الصعوبات المالية إلى تخلف المشتركين من القراء عن دفع ما عليهم من التزامات للصحيفة، التي كانت تنشر بدورها عبر صفحاتها الأولى نداء لهم يطالبهم بدفع المستحقات المترتبة عليهم، لكي يتسنى لها الصدور، وكانت، في كثير من الأحيان، تناشدهم بدافع قومي لكي يستجيبوا للنداء من أجل الاستمرار، وعدم الانقطاع عنهم.

كانت سياسة صحيفة **الكرمل** في البداية، تدعم السلطات العثمانية، وتتقرب منها، وكما كانت تدعو باستمرار للتآخي بين كل العثمانيين عربًا، ومسلمين من مبدأ أن لا فرق بين الاثنين، وبقي الوضع على هذا الحال حتى شرعت قيادة "تركيا الفتاة"، بقيادة أنور، وطلعت وغيرهما بقمع العرب القوميين واضطهادهم، وتضييق الخناق على مهنة الصحافة، عندئذ بدأت سياسة صحيفة **الكرمل**، تتخذ منحى آخر تجاه تلك السياسات[2]. وتعد الكرمل أيضًا من أوليات الصحف التي تنبهت إلى مخططات الحركة الصهيونية وفضحتها، فكان نصار مولعًا بالصهاينة لدرجة أن

---

[1] مروات، أحمد: **تاريخ الصحافة في مدينة حيفا العربية**. موقع ديوان العرب الالكتروني. 2007/4/19. ص1
www.diwanalarab.com

[2] المصدر نفسه. ص2.

العرب لقبوه بمجنون الصهاينة[1]. وكان محتوى الصحيفة يعالج العديد من المشاكل والمعضلات التي كانت موجودة في تلك الحقبة الزمنية.

وهناك صحف أخرى عديدة صدرت في العهد العثماني، لكنها لم تصمد، ولم تطل فترتها الزمنية على غرار **فلسطين** و**الكرمل**. وتذكر الدراسة من تلك الصحف صحيفة **سورية الجنوبية** التي صدرت في القدس بتاريخ 1919/9/8م، وتوقفت بتاريخ 1920/4/17م، بسبب مماطلة المشتركين بدفع ما عليهم من اشتراكات[2]. وصحيفة **القدس** التي صدرت عام 1908م، بالقدس واستمرت لغاية عام 1918م، لصاحبها جورجي حبيب حنانيا[3]. وصحيفة **المنادي** التي تعد من أوائل الصحف العربية الإسلامية وكان لصاحبها ومحررها سعيد جار الله، وصدر العدد الأخير منها بتاريخ 1913/7/17م[4]، رغم أن صاحبها كان موظفًا حكوميًا إلا أنها كانت مناوئة للسلطات، وكانت تهاجم الحكام والوجهاء وتنتقدهم.

ومن الصحف التي صدرت في يافا صحيفة **الأخبار**، التي صدرت في عام 1909م، على يد بندلي عرابي، وصحيفة **الأصمعي** لحنا عبد الله العيسى، و**الدستور** التي كان يشرف على تحريرها خليل السكاكيني،[5]. ومن أبرز الصحف التي صدرت بحيفا، إبان العهد العثماني، صحيفة **العصا لمن عصا** الهزلية لصاحبها نجيب جانا الصادرة عام 1912م، و**الحمارة القاهرة** وهي هزلية أيضًا، ونالت استحسان الجمهور لصاحبها توفيق جانا، وكان يقوم بتحريرها الصحفي خليل زقوت وصدرت في عام 1911م[6] ، وجريدة **الصاعقة** الصادرة في عام 1913م لجميل رمضان[1]. ومع تلك الصحف الهزلية يمكن القول إن النشاط الصحفي في العهد العثماني

---

[1] مروات، أحمد: **تاريخ الصحافة في مدينة حيفا العربية**. مصدر سبق ذكره. ص2.

[2] يهوشع، يعقوب: **تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية في نهاية عهد الانتداب البريطاني على فلسطين (1930– 1948)**. مصدر سبق ذكره. ص48.

[3] يهوشع، يعقوب: **تاريخ الصحافة العربية في فلسطين في العهد العثماني (1908– 1918)**.مصدر سبق ذكره. ص10.

[4] المصدر نفسه. ص54.

[5] الشوملي، قسطندي: **الحياة الصحفية في فلسطين نشأتها وتطورها (1876– 1976)**. مصدر سبق ذكره. ص22.

[6] مصالحة، عمر أمين: **من أرشيف الصحافة: نشأة صحيفة "فلسطين" في العهد التركي (1911– 1976م)**. مصدر سبق ذكره. ص2.

[1] الشوملي، قسطندي: **الحياة الصحفية في فلسطين نشأتها وتطورها (1876– 1976)**. مصدر سبق ذكره. ص22.

لم يقتصر على الصحف السياسية بل امتد ليشمل المجلات الأدبية والهزلية التي تعالج المشكلات الاجتماعية بقالب ساخر قريب إلى السواد الأعظم من الناس في تلك المرحلة.

ومن الإحصائيات المتوافرة عن عدد الصحف الصادرة بين عامي 1906- 1914م، أربع عشرة مجلة وجريدة أدبية، ولم تشهد تلك الفترة صحفًا عبرية لأن سكان فلسطين كانوا عربًا من المسلمين والمسيحيين وقلة لا تصل إلى 5% من اليهود[1]. وفي الفترة 1908- 1918م صدرت ثلاثون صحيفة، وهي فترة السنوات العشر الأواخر من العهد العثماني، ولم تصدر صحف خلال سنوات الحرب العالمية الأولى 1914- 1918م[2]، ويعد هذا العدد كبيرا بالنسبة إلى بلد صغير الحجم كفلسطين، وخاصة أنه كان قليل عدد السكان مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة المتعلمين من السكان[3].

ولكن الدراسة لا تتفق مع هذا القول، وخاصة بأن تلك الفترة الزمنية تميزت بانتشار الجهل والتخلف، وتفشي الظلم والتسلط والفساد، فصورة هذا الوضع بحاجة إلى صحف عديدة تدفع باتجاه ترسيخ مبادئ الأخلاق، والحديث عن قضايا النمو والتطور الاجتماعي والتقدم. ويعتقد الباحث بأن كل هذه الظروف قد ساعدت على تأخر الصحافة، وعدم تقدمها، وليس أنها فترة اتسمت بزيادة في عدد الصحف.

يستخلص الباحث من هذا المحور بأن الصحافة، التي وجدت في تلك الفترة رغم صغر حجمها، وتدني عمر إصدارها لدى بعضها، والضغوطات التي تعرضت لها من قبل السلطات العثمانية التي أدت في أحيان كثيرة لإغلاقها، أو ليِّ ذراعها باتجاه يدفع بالابتعاد عن نقد سياسة البلاد، وانصرافها إلى الانشغال بالأبحاث اللغوية والأدبية، إضافة للصعوبات المالية، استطاعت القيام بخدمة الحاجات المحلية، وتقوية الإحساس بالوعي القومي، والوطني، والقيام بدور بارز في بعث النهضة بين الجماهير. كما أنها عبر موادها الاجتماعية والسياسية، استطاعت وضع حجر الأساس للصحافة العربية في فلسطين، حيث أخذت بالنمو والتطور، واستمرت على ذلك

---

[1] الشوملي، قسطندي: **الحياة الصحفية في فلسطين نشأتها وتطورها (1876- 1976)**. مصدر سبق ذكره ص155.

[2] يهوشع، يعقوب: **تاريخ الصحافة العربية في فلسطين في العهد العثماني (1908- 1918)**.مصدر سبق ذكره. ص162.

[3] المصدر نفسه.

بتلك الفترة حتى دخول تركيا الحرب العالمية الأولى، عندها توقفت الصحف عن الصدور لتعود للظهور في ظروف سياسية واقتصادية جديدة في عهد الانتداب البريطاني الـذي هـو حـديث الدراسة في المحور اللاحق.

2. 2 الصحافة الفلسطينية في ظل الانتداب البريطاني (1920– 1948م)

لم تختلف الصحافة الفلسطينية، في ظل الانتداب البريطاني، كثيرًا عن الوضـع الـذي كانت عليه في فترة الحكم العثماني وخاصة فيما يتعلق بموضوع الرقابة، وستقوم الدراسة، فـي هذا المحور، بمناقشة القوانين التي تنظم عمل الصحافة المطبوعة في هذه المرحلة، لما للقوانين من أهمية في الربط بينها وبين الصحف الصادرة في تلك المرحلة، وسنتطرق بعدها لبيـان دور الصحف في تلك الفترة، وأبرز المواضيع التي كانت تشغل صفحاتها، والامكانات المتوافرة لها، والمعيقات التي كانت تحد من عملها.

لم يختلف موضوع الرقابة كثيرًا، في عهد الانتداب البريطاني، عما كان عليه في العهد العثماني، بل على العكس من ذلك، فقد كادت تلك القوانين، في عهد الانتداب البريطاني، تكـون أكثر قسوة منها في العهد العثماني. فمنذ دخول الانتداب البريطاني على فلسطين، أخـذ الجميـع يتفاءلون بقدوم مرحلة مزدهرة ستشهدها المنطقة برمتها بحيث تدفع باتجاه إحداث تغيير وتطوير يعمان مختلف القطاعات، وهناك من يصف تلك المرحلة بقوله: "الصحافة الفلسـطينية افتتحـت مسيرة حياتها وسط توقعات متفائلة بمزيد من فرص الحرية في التعبير والحرية في العمل، كما أخذ الصحفيون الفلسطينيون يمارسون المهنة وسط شعور بالحرية النسبية قياسًا بظروف عملهم في العهد التركي، بما في ذلك فترة اندلاع الحرب العالمية الأولى"[1]. ففي البداية شكل الانتـداب البريطاني موجة أمل لدى الفلسطينيين، لاعتقادهم بأن البريطانيين هم الأجدر على تعليمهم الرقي والتقدم، الذي يأخذهم نحو تطوير أحوالهم وأوضاعهم المعيشية، ولا سيما أن المنطقة كانت وقتها يضربها الفقر والجوع وتفشي البطالة والتخلف العلمي والاقتصادي، فمخلفات الحرب العالميـة الأولى لا يزال يعاني الجميع من ويلاتها.

---

[1] سليمان، محمد: **الصحافة الفلسطينية وقوانين الانتداب البريطاني**. ط1. قبرص: الاتحاد العـام للكتـاب والصـحافيين الفلسطينيين. 1988. ص110.

أبقت حكومة الانتداب البريطاني الصحف الفلسطينية خاضعة لقوانين المطبوعات العثمانية وتعديلاتها، ولم تحدث أية تغييرات عليها إلا بما يتناسب مع مواقفه[1]. وقد لاحظ الباحث صحة العبارة السابقة: "ولم تحدث أية تغيرات إلا بما يتناسب مع مواقفها"، فالحكومة الانتدابية ما كانت تعمل على تعديل القوانين القائمة إلا إذا استشرفت حدوث طارئ أو حدث شيء أرادت منه فرض شروطها وتضييق الخناق بما يتناسب مع ذلك الحدث. ويسوق الباحث هنا عدة أمثلة تؤكد صحة هذا الادعاء، ففي عام 1929م، قامت الحكومة الانتدابية بإجراء أول تعديلاتها على قانون المطبوعات العثماني، فمن خلال هذا القانون استطاعت أن تفرض شروطها وسيطرتها على الصحف، وهو العام نفسه الذي حدثت فيه ثورة البراق، وتصاعدت فيه حدة الأمور، وفي سنة 1933م، استشرفت حكومة الانتداب مقدمات الثورة فقامت بسن أول قانون للمطبوعات أطلقت عليه اسم "قانون المطبوعات لسنة 1933"، فاعتمد هذا القانون كأساس لسياسة الحكومة تجاه الصحافة التي تصدر في فلسطين والصحفيين العاملين بهذا القطاع.

وهناك من يعلل إبقاء بريطانيا على القوانين الموجودة طيلة تلك الفترة قائلاً: "رأت السلطات البريطانية في أشكال التنظيم التركية، التي كانت قائمة، ما يعزز سيطرتها ويساعدها على التحكم بكل مقدرات البلاد وتطويع أوضاعها في خدمة تحقيق وعد بلفور بإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، لذلك أبقت حكومة الانتداب على القوانين التركية، وسنت عددًا من القوانين والأوامر الإضافية المعدلة أو المفسرة لها بما ينسجم والسياسة البريطانية ويخدم مصالحها"[2]. وهذا يعزز القول بأن حكومة الانتداب البريطاني لم تأت من أجل الارتقاء والنهضة بالقطاع الصحفي، وإنما كانت بمثابة تضييق الخناق، وكبت للحريات على ذلك القطاع الذي أدركت بريطانيا خطورته على مشروعها، وموقعها السياسي إزاء تلك المنطقة.

قام الباحث بالاطلاع على نصوص القوانين الصادرة في فترة الانتداب البريطاني بدءًا بأول تعديل حدث على قانون المطبوعات العثماني سنة 1933م، الذي عرف وقتها باسم "قانون المطبوعات لسنة 1933"، وانتهاءً بنظام الدفاع والطوارئ لسنة 1945م، فوجد أنها جميعًا كان

---

[1] سليمان، محمد: **الصحافة الفلسطينية وقوانين الانتداب البريطاني** مصدر سبق ذكره. ص6.

[2] المصدر نفسه ص6.

الهدف منها تضييق الخناق على الصحف والمطبوعات، والحد من انتشارها، وتجيير الصحف باتجاه يخدم سياساتها في المنطقة. فقانون المطبوعات لسنة 1933م، تكوّن من خمسة فصول ضمت (41) مادة تتعلق بطبع الجرائد ونشرها، وتحديد شروط الحصول على تراخيص الصحف، وطباعة الكتب ونشرها، وامتلاك المطابع، كما أُلحق بالقانون خمسة ذيول تحدد توصيفات طالب الترخيص، والنماذج الواجب تعبئتها من قبل مقدم الطلب، وكل ما يتعلق بطالب الترخيص. وصدر نظام الدفاع "الطوارئ" عام 1945م، واشتملت نصوص مواد الدفاع، على تقييد حرية الصحافة، فمن خلاله منعت صحف عربية من دخول فلسطين وأصبحت الموضوعات والتقارير التي يرسلها المراسلون في فلسطين عرضة للحجز والرقابة، وتعرض جزء من الصحف للإغلاق ومنع التوزيع وللمصادرة. وقد توافرت إحصائيات تفيد أن عدد الصحف التي منعتها سلطات الانتداب البريطاني خلال الفترة الواقعة ما بين (1934م – 1939م)، قد بلغ (46) صحيفة عربية مختلفة الاختصاصات والتوجه[1]. وكذلك كان الحال مع قانون الطوارئ لسنة 1945م، الذي نصت بنوده على تشريعات صارمة ضد الصحافة الفلسطينية لمنعها من تهيئة الأجواء لاحتمالات ما بعد انتهاء الانتداب فعطلت بموجب هذا القانون صحف عديدة كان من ضمنها صحيفة **الاتحاد** الأسبوعية، التي عطلتها حكومة الانتداب البريطاني لمدة شهر، بحجة أنها تهدد الأمن، وتعكر صفو السلام في البلاد، وصحيفة **الدفاع** التي عطلتها لمدة اسبوع، بدعوى أنها نشرت مواضيع لم تعرض على الرقابة. وكانت دائرة التحقيق الجنائي لسلطة الانتداب الجهة الوحيدة المخولة بالإشراف على الصحف.

واستمر الحال على ذلك حتى في المرحلة الأخيرة من عمر الانتداب البريطاني وهي "مرحلة اندلاع الحرب العالمية الثانية وتواصلها "، حيث تعرضت لمعاملة قاسية، وخاصة فيما يتعلق بموضوع الرقابة، حيث أصبح الرقيب يتلقى التوجيهات من سلطات الرقابة في لندن[1]. ومما لا شك فيه أن القوانين التي تم استعراضها آنفاً، قد أثرت، بشكل مباشر، على عمل

---

[1] سليمان، محمد باسل: **القوانين البريطانية وتطور الصحافة الفلسطينية**. الحوار المتمدن. 2008/1/11م. ص2.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=121278

[1] **نبذة عن الصحافة الفلسطينية في فترة الانتداب البريطاني**. موقع عروبة الالكتروني. 2008/4/25م. ص7.
www.3roba.net

الصحافة الفلسطينية في تلك الفترة، فلم تتمكن الصحف الفلسطينية من أن توزع إصداراتها من الصحف إلى بلدان مجاورة، وكذلك لا يمكن أن تجلب المطبوعات العربية والأجنبية من الخارج إلى فلسطين، وإن أمكن ذلك فإنه يكون في غاية الصعوبة.

فإذا ما قارنا أجواء الرقابة في العهد العثماني، معها بفترة الانتداب البريطاني، نجد أنها تشترك ببعض جواهر القوانين التعسفية التي اتخذتها السلطتان، فقد تعرضت الصحافة، في عهد الانتداب، لأمور مشابهة كانت قد حدثت في العهد العثماني، مثل تعطيل الصحف، ومصادرتها وإغلاقها، ونقص الورق واللجوء إلى تقنينه، وتقييد حركة الصحفيين وممارسة مقص الرقيب في المواد الصحفية، وعرضها على الرقيب قبل نشرها في الصحف، وفرض عقوبات قاسية بحق كل من يخالف القوانين وقد يصل بعضها إلى الغرامة المالية، أو السجن أو الاثنين معا.

وعلى الرغم مما سبق من بيان حجم القسوة التي عانتها الصحافة الفلسطينية، جراء قوانين الانتداب البريطاني، فقد وجدت الدراسة رأيًا مخالفًا لهذا القول يدعي بأن تلك الفترة ما كانت إلا فترة رخاء، وطريقًا خضراء لم تشهدها الصحافة الفلسطينية من قبل. وكان موقفه من التشريعات الصادرة بخصوص تنظيم عمل الصحف تحمل دلالة أخرى لم يتنبه لها أي من الكتاب والمؤرخين الذين درسوا تلك الفترة، وعلل ذلك لأنهم جميعا يتحدثون عن مستعمر، دون أن يتحدثوا عن حسناته، مؤكدا أن الصحافة بفعل التشريعات الصادرة، كانت بمثابة طفرة بارزة في مسار الصحافة الفلسطينية، ونقطة انطلاق لمسيرة تحديث الثقافة الفلسطينية وتنويرها والتي، بدورها، أسهمت في تعميق الوعي الاجتماعي، مستندًا بذلك على عدة مؤشرات من بينها ازدياد عدد الصحف الصادرة خلال فترة الانتداب، واتساع نطاقها، وصدور العديد من المجلات المتخصصة، وتعدد اللغات المكتوبة بكلتيهما[1].

يرى الباحث عدم صحة هذا الادعاء لاحتواء تلك الدراسة على العديد من التناقضات التي قام الباحث برصدها، فعلى سبيل المثال يقول المؤلف في بداية دراسته: " القوانين التركية التي ظلت سارية المفعول في عهد الانتداب البريطاني والتعديلات التي أدخلت عليها خلال ذلك

[1] سليمان، محمد باسل: **القوانين البريطانية وتطور الصحافة الفلسطينية**. الحوار المتمدن. مصدر سبق ذكره. ص2.

العهد، والقوانين والأنظمة التي أصدرتها سلطات الانتداب البريطاني بشأن المطبوعات والنشر قد أضرت بصورة مباشرة ليس على تصدير الصحف والمطبوعات الفلسطينية إلى البلدان العربية المحلية فحسب وإنما على صعيد منع أو تصعيب استيراد المطبوعات العربية والأجنبية من الخارج إلى فلسطين أيضًا"[1]. وفي موضع آخر من الدراسة يقول المؤلف: "يدل النشاط الحيوي في تداول الصحف والمطبوعات على الصورة الايجابية للتشريع البريطاني إذ كانت تتدفق إلى فلسطين أعداد كبيرة من الصحف العربية التي تصدر في العواصم العربية عن طريق الاستيراد المباشر للصحف من تلك العواصم بموجب أحكام قانون المطبوعات والنشر البريطاني وأنظمته المرعية الإجراء"[2]. فالمؤلف يؤكد مرة على أن التشريعات البريطانية قد أضرت بالصحف الفلسطينية، ويثني على تلك التشريعات مرة أخرى.

ويرى الباحث أن ما فعله المؤلف ما هو إلا محاولة أراد من خلالها أبراز جانب آخر مختلفٍ عما هو موجود في معظم الأدبيات الواردة حول هذا الموضوع، والتي تؤكد بالمجمل على الدور السلبي للتشريعات البريطانية إزاء الصحف الصادرة. والباحث هنا يرى أن المؤلف لم يكن موفقا في ذلك، لأن القوانين الصادرة، وما جرى على الأرض أثناء تطبيقها، وما آلت إليه الصحافة الفلسطينية في ذلك العهد مما سبق عرضة، فهو دليل قاطع يدحض صحة ما يدعيه المؤلف.

امتاز عهد الانتداب البريطاني بصدور صحف جديدة لم يسبق لها الصدور من قبل، وتنوعت هذه الصحف في تناولها للموضوعات بين السياسة، والاقتصاد، والأدب، والدين، كما نشطت الأحزاب السياسية في اعتمداها الصحافة وسيلة إلى الجماهير، وإلى إعلان رأيها للسلطة، وإضافة إلى ذلك ظهرت المجلات المتخصصة والمتنوعة المجالات وبعدة لغات. وكانت هناك صحيفة رسمية حكومية واحدة تنشر باللغات الرسمية الثلاثة: الإنجليزية، والعبرية، والعربية، وكل واحدة منها تختلف عن الأخرى وكانت موجهة لسكان البلاد، والنشرة الإنجليزية

[1] سليمان، محمد باسل: **القوانين البريطانية وتطور الصحافة الفلسطينية**. الحوار المتمدن. مصدر سبق ذكره. ص1.
[2] المصدر نفسه. ص4.

كانت تدعى **ذي بالستاين نيوز The Palestine News**، والعبرية **حدشوت ميهآرتس**، والعربية **جريدة حكومة فلسطين الرسمية**، وظهر الشعار البريطاني في رأس كل منها، وكانت تصدر بالقاهرة مع وقوع أجزاء من البلاد بأيدي الجيش البريطاني[1]، ظهر العدد الأول منها في مدينة القدس بتاريخ 1918/4/4م، وكانت القيادة البريطانية تشرف عليها عن طريق مركزها الموجود في (بيرسالم) وتقوم أيضًا بتمويلها[2]وفي نهاية عام 1931م، وبدءًا من كانون الثاني سنة 1932م، تغير اسمها فأصبحت تصدر باسم "**الوقائع الفلسطينية**"[3]، وكانت تنشر البيانات والبلاغات والأنظمة الحكومية واستمرت بالصدور حتى نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين.

ومن أبرز الصحف، التي استمرت في الصدور من بداية العهد العثماني حتى نهاية عهد الانتداب البريطاني، صحيفة **فلسطين** اليافاوية، وصحيفة **الكرمل** الحيفاوية، و**القدس الشريف** المقدسية. فصدر أول عدد في العهد البريطاني من صحيفة **فلسطين** بتاريخ 1921/3/6م، بعد توقف دام مدة ست سنوات وهي الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى من أجل إبعادها أثناء الحرب، وقد استمرت بالقيام بنفس الدور الذي كانت قد قامت به إبان العهد العثماني، ولكنها كانت هذه المرة معارضة سلطات الانتداب البريطاني، والتي قامت بدورها بإغلاق الصحيفة نتيجة لاستمرارها بمهاجمة الصهيونية والتنبيه على أخطارها[4]. وكذلك كان الحال مع صحيفة **الكرمل** التي عاودت الصدور مجددًا في بداية الانتداب البريطاني، ولكنها توقفت في عام 1942م، على عكس جريدة **فلسطين** التي عاشت حتى آخر يوم من أيام الانتداب. لعبت **الكرمل** دورًا في الحركة الأدبية والثقافية والسياسية في فلسطين حتى أصبح محررها ينطق باسم الحركة الوطنية في البلاد[1]. فهاجمت السياسة الاستعمارية البريطانية في البلاد، وطعنت في وعد بلفور، ونددت بالهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وحركت الوعي الوطني. ويعد نجيب نصار صاحب

---

[1] يهوشع، يعقوب: **تاريخ الصحافة العربية في فلسطين في العهد العثماني (1908– 1918)**.ج1. مصدر سبق ذكره. ص145.

[2] المصدر نفسه.

[3] سليمان، محمد باسل: **القوانين البريطانية وتطور الصحافة الفلسطينية**. الحوار المتمدن. مصدر سبق ذكره. ص15.

[4] الشوملي، قسطندي: **الحياة الصحفية في فلسطين نشأتها وتطورها (1876– 1976)**. مصدر سبق ذكره. ص29.

[1] المصدر نفسه.

صحيفة **الكرمل** أوّل من نشر كراسة خاصة بالحركة الصهيونية، وكان دائمًا يفتخر بأن جريدته كانت منبرًا لمحاربة الصهيونية، وتكرس العمل الجاد في سبيل النهضة العربية[1]. فصحيفة **الكرمل** هي أول من أشار إلى أخطار الصهيونية وغاياتها في تأسيس دولة لليهود وإعادة ملك إسرائيل.

ولكن صحيفة **الكرمل**، لم تتطور خلال السنوات الطويلة التي عاشتها لا بأفكارها ولا بشكلها الخارجي الأمر الذي دفع بعضهم إلى القول: "إنك إذا تصفحت العدد الأول منها وقارنته بالعدد الأخير لن تجد أي فرق من حيث الطباعة والتحرير"[2]. على العكس من صحيفة **فلسطين** التي أخذ صاحبها يطورها مع تطور العصر سواء بالطباعة أو الإخراج الفني أو المحتوى والمضمون. وأمّا صحيفة **القدس الشريف**، لصاحبها ومحررها المسؤول حسن صدقي الدجاني، والتي كانت تصدر إبان العهد العثماني، فعاشت فترة قصيرة في عهد الانتداب البريطاني بعد أن صدر منها زهاء ثلاثين عددًا ثم توقفت بتاريخ 1920/7/29م[3]. وكانت تبدي حركة مقاومة ضد من كانوا يبيعون الأراضي لليهود، وتحارب الهجرة اليهودية إلى فلسطين كما فعلت سائر الصحف في تلك الفترة.

ولكثرة الصحف الصادرة في عهد الانتداب البريطاني، ستقصر الدراسة الحديث عن أبرز الصحف التي اشتهرت ولمعت في تلك الفترة، وتركت أثرا على مسيرة الصحافة الفلسطينية بشكل خاص، ودورًا بارزًا على مجريات الأمور، والأحداث بشكل عام. ومن تلك الصحف **مرآة الشرق**، التي صدر عددها الأول بتاريخ 1919/9/17م، وكان رئيس تحريرها بولس شحادة، ومديرها المسؤول نيقولا شحادة، وكان مدير شؤون الجريدة حنا سمعان، واعتبارًا من العدد الثلاثين أصبح بولس شحادة محرر الجريدة ومدير شؤونها، وظلت تصدر لعدة سنوات، وتوقفت عن الصدور على أثر وفاة محررها ومديرها سنة 1938م، وخلال حياتها قام

---

[1] يهوشع، يعقوب: **تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية في بداية عهد الانتداب البريطاني (1919– 1929)**.ج2. المركز اليهودي العربي في جامعة حيفا. 1981.ص 427.

[2] المصدر نفسه. ص436.

[3] المصدر نفسه. ص124.

بتحريرها أحمد الشقيري وعادل زعيتر[1]. تعد **مرآة الشرق**، من أقوى الصحف الوطنية وحاربت –كسائر الصحف– اعتراف حكومة الانتداب باللغة العبرية كلغة رسمية. وعلى أثر تحريضها المستمر للجماهير أغلقتها سلطات الانتداب لفترة قصيرة. أما صحيفة **سورية الجنوبية**، فتعد أوّل صحيفة تصدر بالقدس خلال السنوات الأولى من عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، وقد صدر عددها الأول بتاريخ 1919/9/8م، لمحررها عارف العارف، وهي جريدة سياسية أدبية تصدر مرة في الاسبوع، ثم صدرت نصف اسبوعية، وكغيرها من الصحف تعرضت للإغلاق لمدة عام من قبل سلطات الانتداب بحجة هجومها المتكرر على الصهيونية[2]. وصحيفة **بيت المقدس**، وهي الصحيفة الثانية التي تصدر بالقدس خلال السنوات الأولى من عهد الانتداب البريطاني وقد صدر عددها الأول بتاريخ 1919/12/26م لصاحبها ومديرها المسؤول بندلي الياس مشحور، ومدير إدارتها حسن صدقي الدجاني وكان شعارها "جريدة عامة من الشعب إلى الشعب"، وقد عاشت فترة من الزمن، وفي عام 1924م توقفت عن الصدور[3]. وكانت صحيفة **الأقصى**، ثالث صحيفة تصدر بالقدس، خلال السنوات الأولى من عهد الانتداب، وقد صدر عددها الأول بتاريخ 1920/9/6م، لصاحبها ومديرها المسؤول صالح عبد اللطيف الحسيني. عاشت هذه الصحيفة بضعة أشهر، ثم توقفت عن الصدور. ومن الصحف التي برزت خلال فترة الانتداب صحيفة **لسان العرب**، التي صدرت بالقدس بتاريخ 1921/6/24م، لمحرريها سليم النجار وعادل جبر وإبراهيم محب[4]. امتازت الصحيفة بكونها أكثر واقعية من سائر الصحف العربية، وكانت، باستمرار، تتساءل، عبر صفحاتها، عن النهضة الاقتصادية بفلسطين وتقارنها بأعمال الصهيونيين التي بلغت شأنًا عظيمًا في وقتها، إلا أنّ **لسان العرب**، كانت تدافع عن حكومة الانتداب، فقد قالت في أحد أعدادها: "إنّ البلاد بحاجة إلى معونة دعوها إنتدابًا فكل من ينكر ذلك فهو جاهل وغبي أو متعصب أو ذميم، والانجليز هم خير دولة بالغرب تستطيع القيام

---

[1] يهوشع، يعقوب: **تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية في بداية عهد الانتداب البريطاني (1919– 1929)**. ج2. مصدر سبق ذكره ص 149.

[2] تربان، ماجد: **الصحافة الفلسطينية وتطورها**. مصدر سبق ذكره. ص6.

[3] يهوشع، يعقوب: **تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية في بداية عهد الانتداب البريطاني (1919– 1929)**.ج2. مصدر سبق ذكره. ص100.

[4] المصدر نفسه. ص50.

بهذه المساعدة، فهذه قضية مسلمة ولا تقبل الجدل"[1]. فسليم النجار لم يقاطع حكومة الانتداب ومؤسسات الحركة الصهيونية، وكانت باستمرار تمدح المهاجرين اليهود لثقافاتهم. وقد استمرت بالصدور لمدة ثلاث سنوات بواقع (150) عددًا ثم توقفت عن الصدور. ومن الصحف التي ذاع صيتها في عهد الانتداب صحيفة **الصراط المستقيم**، التي صدر عددها الأوّل بتاريخ 1925/9/2م، لمحررها الشيخ عبد الله القلقيلي، والتي بدأت في سنة 1929م، بالصدور بشكل يومي، وفي سنوات الحرب العالمية الثانية تحولت إلى جريدة مسائية، وفي أواخر سنة 1943م، اشترتها جريدة **الدفاع**، وصدرت جريدة **الصراط المستقيم** بصورة مسائية كملحق لجريدة **الدفاع**[2]. وكانت الصحيفة تبحث في المواضيع السياسية والإخبارية والدينية والاجتماعية وغيرها من المواضيع الأخرى.

وبتاريخ 1922/5/11م صدرت صحيفة **صوت الشعب**، في بيت لحم، لصاحب امتيازها ورئيس تحريرها عيسى بندك، ومنشئها الدكتور يوسف أبي العراج ومدير إدارتها يوسف يعقوب الدبدوب، ولكنها توقفت عن الصدور مع ابتداء الحرب العالمية الثانية ورجعت للصدور في 1947/11/29م[3]. وقد دعت الصحيفة اليهود الوطنيين إلى تعزيز الفكرة العربية مطالبة إياهم بإلغاء وعد بلفور، لأنه يضر بمصالحهم السياسية والريفية، وأن يضموا صوتهم إلى صوت الجمعيات العربية التي تطلب تأسيس حكومة نيابية وطنية تعيش وإياهم بأمن وسلام. فقد عملت الصحيفة وباستمرار على الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، والسعي لتقوية العلاقة بين الجهات العربية في أمريكا والشعب الفلسطيني.

وصدر العدد الأوّل من صحيفة **الصباح**، بتاريخ 1921/10/21م، لصاحبها ومديرها المسؤول محمد كامل البديري، وقد داومت على الصدور أكثر من سنة تقريبًا[1]. وامتازت

---

[1] يهوشع، يعقوب: **تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية في بداية عهد الانتداب البريطاني (1919– 1929)**.ج2. مصدر سبق ذكره. ص76.

[2] يهوشع، يعقوب: **تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية في نهاية عهد الانتداب البريطاني على فلسطين (1930–1948)**.ج3. مصدر سبق ذكره. ص223.

[3] يهوشع، يعقوب: **تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية في بداية عهد الانتداب البريطاني (1919– 1929)**. ج2. مصدر سبق ذكره. ص195.

[1] المصدر نفسه. ص180.

الصباح بكونها أول صحيفة، في تاريخ الصحافة العربية، تصدر من قبل مؤسسة عربية قومية، وهي اللجنة التنفيذية العربية.

شهدت يافا في بداية الانتداب صدور صحف جديدة لم تصدر من قبل، كصحيفة **العهد الجديد**، التي صدرت بتاريخ 1929/5/23م، لمحررها محمد حسن اسويد، وسكرتير تحريرها زهدي السقا، ومدير إدارتها محمود يعيش، وكانت هذه الصحيفة اجتماعية فنية انتقاديه تصدر مرة بالأسبوع. وصحيفة **المطرقة**، التي صدرت بتاريخ 1933/3/25م، للدكتور خليل أبو العافية، وكانت اجتماعية فكاهية مصورة. وجريدة **الكفاح**، التي صدر عددها الأول بتاريخ 1935/2/8م، لرئيس تحريرها صليبا عريضا، ومدير إدارتها سعيد الخليل والمحرر المسؤول المحامي مصطفى الرشيد وكانت تنطق بلسان مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني. وصحيفة **الحياة** التي كانت يومية إخبارية انتقاديه لصاحبها جميل شلالي، ومحررها عيس أسعد، وقد صدرت خلال مدة قصيرة ولم تستمر لفترة طويلة[1].

لقد شهدت مدينة حيفا أيضا صدور صحف جديدة في بداية الانتداب البريطاني، تذكر الدراسة منها صحيفة **حيفا**، الصادرة في بداية العشرينيات لمؤسسها ومدير تحريرها إيليا زكا الذي امتلك صحيفة ومطبعة النصر، تميزت الصحيفة بدعمها للعمال، إلا أنها لم تنتظم بالصدور وتوقفت نهائيا عام 1925م. وصحيفة **الإقدام**، التي صدر عددها الأول في حيفا بتاريخ 1926/8/1م، وفي عام 1931م، انتقلت إلى يافا، وبقيت تصدر حتى عام 1948م، وصحيفة **البشرى** لرئيس تحريرها عطا الله الجلندري، وكانت تعنى، بشكل خاص، بالمواضيع الدينية والعامة بشكل عام، وقد أصدرتها الطائفة الأحمدية في حيفا وفي بداية صدورها كانت فصلية إلا أنه في عام 1935م، أصبحت تصدر شهريًا. وصحيفة **آخر ساعة**، وهي صحيفة يومية صدرت في مطلع تشرين أول من عام 1938م، لرئيس تحريرها يوسف سلوم، واشترك في تحريرها أنس الحمرة. وصحيفة **الزهور**، وهي صحيفة أدبية، روائية، سياسية، ترفيهية، قال عنها

[1] يهوشع، يعقوب: **تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية في نهاية عهد الانتداب البريطاني على فلسطين (1930– 1948)**. ج3. مصدر سبق ذكره. ص ص: 69–80.

صاحبها بأنها وطنية المبدأ، وأنها مخلصة بالخدمة، وذات حرية وصرامة بالرأي، وصدق في سرد الحوادث، وقد صدر العدد الأول منها بتاريخ 1927/1/12م، لصاحبها ومديرها المسؤول جميل البحري[1]. وكانت موادها ذات علاقة بفلسطين وسكانها بشكل خاص، والبلاد العربية بشكل عام، وتنشر أهم أخبار العالم، ولها عناية خاصة باطلاع الجمهور على ما ينشر في فلسطين من قوانين وأنظمة، وما يجري فيها من حوادث.

وقد لاحظ الباحث، تمركز الصحف الصادرة في بداية عهد الانتداب البريطاني في مدينة القدس وحيفا ويافا، ويعتقد الباحث بأن ذلك يعود إلى المكانة البارزة التي كانت تحتلها تلك المدن وخاصة مدينة القدس التي كانت تشغل معظم مقرات سلطات الانتداب، فكانت مقرًا للدوائر الحكومية المركزية، وللمكاتب الرئيسية لحركة الاستيطان اليهودي والحركة الصهيونية، بالإضافة إلى مكاتب الحركة الوطنية، كاللجنة التنفيذية العربية، والمجلس الإسلامي الأعلى، ومكاتب الأحزاب العربية المعارضة للمجلس، واللجنة التنفيذية، عدا عن توافر المطابع بتلك المدن دون بقية المدن الأخرى. كما أن معظم محرري الصحف وأصحابها كانوا من المسيحيين، ومعظمهم يقطنون في مدن كالقدس، وحيفا، أو مناطق قريبة من ذلك. وهنا لا يغفل الباحث مدنًا أخرى صدرت بها صحف، إبان هذا العهد، مثل بيت لحم، وغزة، ونابلس، ورام الله وغيرها، لكن كان لتلك المدن نصيب الأسد من الصحف الصادرة في تلك الفترة.

كانت معظم الصحف السياسية في فترة العشرينات تنقسم إلى شقين، الأوّل: صحف مؤيدة لكتلة الحاج أمين الحسيني "المجلسين"، وظهرت على خلفية تصاعد النشاط السياسي مع فرض الانتداب البريطاني وظهور الحاج أمين الحسيني كمفتي وكرئيس للهيئة الإسلامية العليا، ومن أشهر صحف المؤيدين: **الأقصى**، و**الصباح**، و**الجامعة العربية**. والثاني: صحف معارضة، وكان يترأس تلك الكتلة راغب النشاشيبي، ومن أهم صحفها: **مرآة الشرق**، و**فلسطين**، و**الصراط المستقيم**[1]. وقلما نجد صحفًا سياسية تأخذ خطًا مستقلاً عن تلك الكتلتين.

---

[1] مروات، أحمد: **تاريخ الصحافة في مدينة حيفا العربية**. مصدر سبق ذكره. ص40.

[1] أبو حسنة، نافذ: **الصحافة العربية في القدس**. المركز الفلسطيني للإعلام. 2008/4/20م. ص1.
http://palestine-info.info/arabic/books/beet_maqdes/maqdes120.htm

وقد توافرت عدة إحصائيات حول عدد الصحف الصادرة في بداية عهد الانتداب البريطاني منها إحصائية تشير إلى أنه في الفترة الواقعة بين 1919–1929م، بلغ عدد الصحف الجديدة خلال تلك الفترة 18 صحيفة كان من بينها 15 صحيفة فلسطينية، وصحيفتان للمستوطنين اليهود، وصحيفة حكومية رسمية واحدة هي: "**جريدة حكومة فلسطين الرسمية**"[1].

وفي فترة الثلاثينات شهدت ظهور صحف أخرى جديدة، ومجلات ذات اختصاصات متنوعة وبعدة لغات. ففي تاريخ 1933/7/16م، صدرت صحيفة **الجامعة الإسلامية**، لصاحبها ومدير سياساتها ورئيس تحريرها سليمان التاجي الفاروقي، وقد استمرت بالصدور حتى عام 1949م، بعد أن انتقلت من يافا[مكان صدورها]، إلى عمان[2]. وفي 1934/4/20م صدر العدد الأول من صحيفة **الدفاع**، التي كانت تنطق بلسان حزب الاستقلال لصاحب امتيازها ومحررها المسؤول إبراهيم الشنطي، ورئيس تحريرها سامي السراج، واشترك في تحريرها طائفة من العرب[3]. وقد حازت صحيفة **الدفاع**، على شعبية واسعة بين الجماهير لأنها كانت وطنية، واتخذت لنفسها خطا متشددا لمعارضة الانتداب البريطاني والهجرة اليهودية. وفي 1933/12/14م، صدرت جريدة **الجامعة العربية**، التي كانت لسان حال حزب مفتي القدس الحاج أمين الحسيني، ودعمها المجلس الإسلامي الأعلى ماليًا، ولكنها توقفت عن الصدور خلال الثورة الكبرى 1936–1939م[4]. وقد عاشت تلك الصحيفة أكثر من عشر سنوات، وكان من أبرز أهدافها دعوة العرب إلى ما فيه صلاح دينهم ودنياهم، واهتمت اهتمامًا خاصًا بالمسألة الصهيونية التي كرست أكثر من صفحة للحديث حولها. وصدرت أيضًا جريدة **اللهب**، في مدينة القدس بتاريخ 1938/2/12م، لصاحب امتيازها أديب جرجس خوري، ورئيس تحريرها يوسف فرنسيس، وكانت لسان حال الشبيبة العربية القومية، لم تكمل عامها الأول لتتوقف عن الصدور

---

[1] سليمان، محمد: **الصحافة الفلسطينية وقوانين الانتداب البريطاني**. مصدر سبق ذكره. ص15.

[2] المصدر نفسه. ص159.

[3] يهوشع، يعقوب: **تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية في نهاية عهد الانتداب البريطاني على فلسطين (1930–1948)**.ج3. مصدر سبق ذكره. ص97.

[4] المصدر نفسه. ص16.

في 1939/1/15م[1]. وصدرت صحيفة **الاتحاد** بمدينة حيفا بتاريخ 1943/5/15م، كإطار ماركسي لينيني للشيوعيين الفلسطينيين الذين استقلوا عن الحزب الشيوعي الفلسطيني لأسباب تتعلق بقضايا خلافية حول مسألة الصهيونية والوطن القومي لليهود، وحركة التحرر الوطني الفلسطيني والاستقلال[2]. ويمكن القول هنا بأنه كان هناك عامل رئيسي ومهم أسهم في تشكل الحركة النقابية والعمالية في فلسطين وانطلاقتها وتطورها والذي تمثل في اعتناء الأحزاب والقوى السياسية بإصدار صحف ومطبوعات رسمية ناطقة باسمها أو مناصرة لها تذكر الدراسة منها: **لسان العرب**، و**الجامعة العربية**، و**للهب**، و**الجامعة الإسلامية**....

كما شهدت فترة الثلاثينيات ظهور مجلات متخصصة ومتنوعة المجالات، مثل مجلة **العرب**، التي ظهرت عام 1932م، وكان يحررها عجاج نويهض، ومجلة **الاقتصاديات العربية**، التي ظهرت عام 1935م، لرئيس تحريرها عادل جبر، وكانت من أولى المجلات الاقتصادية في الوطن العربي، لمعالجة موضوعات تجارية واقتصادية، واستمرت في الصدور حتى النكبة عام 1948م[3].

كما ظهرت مجلة **الطلبة**، عام 1938، ومجلة **المنتدى** عام 1940م، وهي ثقافية اجتماعية أشرفت الحكومة على إنشائها[4]. كما ظهرت عدة مجلات باللغة الإنجليزية تذكر الدراسة منها: (**The Palestine Bulletin**) وهي نشرة تابعة لجريدة **فلسطين**، ومجلة (**Arab Federation**) الصادرة بالقدس عام 1935م، لمحررها إميل غوري وكانت تنطق بلسان الحزب العربي الفلسطيني، ومجلة (**The Arab Time**) التي صدرت بالقدس أيضًا، لمحررها محيي الدين الحسيني وكانت تصدر بشكل اسبوعي[1]. ومن الإحصائيات المتوافرة حول

---

[1] يهوشع، يعقوب: **تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية في نهاية عهد الانتداب البريطاني على فلسطين (1930-1948)**.ج3. مصدر سبق ذكره. ص48.

[2] سليمان، محمد باسل: **القوانين البريطانية وتطور الصحافة الفلسطينية**. الحوار المتمدن. مصدر سبق ذكره. ص8.

[3] الشوملي، قسطندي: **الحياة الصحفية في فلسطين نشأتها وتطورها (1876- 1976)**. مصدر سبق ذكره. ص26.

[4] شقير، نوفل وصفي: **الصحافة الفلسطينية في ظل الانتداب البريطاني (1920-1948م)**. مدونات مكتوب. 2007/11/20م. ص1. http://alashqar2011.maktoobblog.com

[1] الشوملي، قسطندي: **الحياة الصحفية في فلسطين نشأتها وتطورها (1876- 1976)**. مصدر سبق ذكره. ص29.

صدور الصحف خلال فترة الثلاثينات، إحصائية تشير إلى أن عدد الصحف الصادرة عام 1933م قد بلغ (26) صحيفة[1]. وتوافرت إحصائية أخرى أشارت إلى كل سنة وعدد الصحف التي صدرت فيها على النحو التالي: عام 1932م: صحيفتان، 1934م: إحدى عشرة صحيفة، عام 1935م: اثنتا عشرة صحيفة، 1936م: ست صحف، عام 1937م: إحدى عشرة صحيفة، عام 1938م: ست صحف، عام 1939م: تسع صحف[2]. ويذكر أن صحافة الثلاثينيات قد أسهمت في التحول من أساليب الاحتجاج بوساطة العرائض والمؤتمرات والوفود التي كانت سائدة في العشرينيات إلى الإضرابات، والمظاهرات، وأعمال العنف، والعداء التي رافقت الحركة الوطنية الفلسطينية في الثلاثينيات وكان ذلك بفعل الافتتاحيات الحماسية والأسلوب الحاد مما كان له الأثر في الحياة السياسية.

وفي فترة الأربعينيات (أواخر الحرب العالمية الثانية، وحتى نهاية عهد الانتداب البريطاني)، صدرت صحف يومية ومجلات اسبوعية ونصف شهرية، وتلك الفترة لم تشهد صحفاً حزبية، عدا الصحف الشيوعية التي بدأت تصدر في تلك السنوات، ويعزى ذلك لعدم وجود كيان ثابت للأحزاب يحمل خطة أيديولوجية معينة، ولم يتوافر لديهم جهاز فني ومالي يأخذ على عاتقه إدارة الجريدة بصورة منتظمة[3]. وخلال تلك الفترة لم تظهر إلا جريدتا **الدفاع** و**فلسطين**[4]. ويفسر الدكتور قسطندي الشوملي ذلك لإتباع كلتا الصحيفتين لهجة وطنية معتدلة واستسلامهما لأغراض الانتداب البريطاني[5]. وتشير بعض الإحصائيات المتوافرة حول تلك الفترة إلى أنه، خلال الفترة الواقعة ما بين 1945–1948م، بلغ عدد الصحف الصادرة فيها (68) صحيفة[1].

---

[1] سليمان، محمد: **الصحافة الفلسطينية وقوانين الانتداب البريطاني**. مصدر سبق ذكره. ص55.

[2] سليمان، محمد باسل: **القوانين البريطانية وتطور الصحافة الفلسطينية**. الحوار المتمدن. مصدر سبق ذكره. ص3.

[3] يهوشع، يعقوب: **تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية في نهاية عهد الانتداب البريطاني على فلسطين (1930–1948)**.ج3. مصدر سبق ذكره. ص17.

[4] الشوملي، قسطندي: **الحياة الصحفية في فلسطين نشأتها وتطورها (1876– 1976)**. مرجع سبق ذكره. ص28.

[5] المصدر نفسه.

[1] سليمان، محمد: **الصحافة الفلسطينية وقوانين الانتداب البريطاني**. مصدر سبق ذكره. ص133.

وهناك إحصائية تجمل عدد الصحف والمجلات الصادرة منذ بداية الانتداب حتى نهايته (1920–1948م)، وأشارت إلى أن عدد الصحف والمجلات بتلك الفترة وصل إلى (241) ما بين صحيفة يومية، واسبوعية، ومجلة دورية[1].

ويخلص الباحث، في هذا المحور، إلى أن أدبيات الصحف التي صدرت خلال فترة الانتداب البريطاني، قد تنوعت أدوارها بناءً على المراحل التي مرت بها خلال ذلك العهد. ففي بداية الانتداب البريطاني لعبت الصحافة الفلسطينية دور الحارس للنموذج الديمقراطي، فكرست جهودها من أجل تحقيق النزاهة والجودة الحياتية، من خلال قيامها بالكشف عن أعمال الفساد والفضائح، وكانت أداةً للتعبير عن الآراء وبلورتها، ومنبرًا يعكس الرأي العام والأجواء السائدة هناك. وإبان الثورة الكبرى (1936–1939م)، لعبت الصحافة الفلسطينية دورًا وطنيًا من خلال تقديمها لنفسها كأداة تعبير وتعبئة لتوجهات الحركة الوطنية، مما أضفى عليها مواصفات الصحافة الملتزمة، وأعطاها جدية ونسقيه، وباعد بينها وبين أية طموحات تطويرية. وخلال الثورة الكبرى(1936–1939م)، كان للصحافة أثر قوي في توعية الجماهير من مخاطر الصهيونية والاستعمار وبث روح الوطنية فيها والدعوة إلى الوحدة.

وفي المرحلة الأخيرة من الانتداب البريطاني، استمرت الصحافة في حمل رسالة التوعية والتنوير تجاه مخاطر الاستيطان، الذي اشتد عوده من خلال تلك الفترة، وعارضت بيع الأراضي لليهود، وسعت إلى وفاق وطني ونبهت إلى المخاطر الاقتصادية المتدهورة، وكيفية علاجها.

وإذا ما أجرينا مقارنة بين دور الصحافة الفلسطينية في العهدين العثماني والبريطاني، نجد الدكتور حسين أبو شنب يجمل لنا النقاط التي اشتركت بها الصحافة بالعهدين بقوله:"إن من أهم الموضوعات المشتركة بين الصحف في العهدين العثماني والبريطاني كان في الموضوعات التالية: وقف الهجرة اليهودية، ومنع امتلاك الأراضي، ونشر الوعي الوطني، والتحريض الجماهيري، وكشف الأهداف الصهيونية ومخاطرها، وتوسيع دائرة الاتصال العربي والدولي،

[1] أبو عياش، رضوان: **صحافة الوطن المحتل**. القدس: دار العودة. 1987. ص11.

وتشكيل جبهة عمل وطني موحد"[1]. فالدور المنوط بالصحافة الفلسطينية في العهدين، لم يتغير وإنما كانت هناك أمور مشتركة تجمع بين العهدين، وخاصة فيما يتعلق بالهجرة اليهودية، ومقاومة الاستيطان، والدعاية ضده التي احتلت المبدأ الأول للصحف الفلسطينية، وأما الوحدة العربية، وتوحيد الصفوف وغير ذلك من شعارات مماثلة فكانت تأتي في المرتبة الثانية.

وتوقفت الصحف جميعها خلال الحرب العالمية الثانية، ثم عادت للصدور، لتتوقف ثانية مع حلول النكبة، وتظهر مرة أخرى من جديد في ظل ظروف ومعطيات أخرى جديدة تختلف اختلافًا جذريا عما سبقها من مراحل. فالمرحلة القادمة هي مرحلة خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الحكمين الأردني والمصري، وهي حديث الدراسة في المحور التالي.

2. 3 الصحافة الفلسطينية في ظل خضوع الضفة الغربية للحكم الأردني وقطاع للحكم المصري (1948- 1967م)

دخلت فلسطين مرحلة جديدة في تلك الحقبة، فرضت عليها ظروفًا ومعطيات جديدة لم تكن موجودة من قبل. ففيها انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين، ونشرت وقتها صحيفة "**تايمز**" البريطانية في اليوم التالي الموافق 1948/5/15م نبأ انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين فكتبت تقول: "انتهى الانتداب في منتصف الليل، وأعلن المجلس القومي اليهودي قبل عدة ساعات من ذلك عن إقامة دولة إسرائيل، وعن عمل المجلس كحكومة مؤقتة برئاسة دافيد بن غوريون"[2] ، وغادر آخر جندي بريطاني البلاد بتاريخ 1948/6/30م، ووصفت صحيفة "**تايمز**"، في اليوم التالي عملية نقل السلطة في ميناء حيفا بعد مغادرة البريطانيين له تقول: "نزل العلم البريطاني الساعة 12.43 ظهرًا، وأنهى بذلك (25) عامًا من السيطرة البريطانية على فلسطين وأعلن الجنرال "مكمليان"، بعد دقيقتين من ذلك، صعود آخر جندي بريطاني إلى متن السفينة "فيبي" التي بدأت بالإبحار إلى بريطانيا"[1]، وسيطر جنود الهاغاناه وأوساط يهودية رسمية

---

[1] أبو شنب، حسن: **الأعلام الفلسطيني**. مصدر سبق ذكره. ص26.

[2] كريتمان، موري: **أحداث رئيسية في تاريخ فلسطين**. جريدة القدس. 2008/5/9م. ص15.

[1] المصدر نفسه.

على الفور على المواقع العسكرية في جبل الكرمل، وشارك دافيد بن غوريون في ساعات المساء بالطقوس الرسمية برفع علم إسرائيل في الميناء.

وبعد إعلان قيام دولة إسرائيل في 1948/5/14م، أصبح ما لا يقل عن (750) ألف فلسطيني لاجئين نزحوا من ديارهم على يد القوات اليهودية[1]، وأطلق الفلسطينيون على هذا اليوم بيوم "النكبة"، وأصبحوا يخرجون كل عام من هذا التاريخ للتعبير عن سخطهم اتجاه ما حدث لهم من تهجير وقمع وتشرذم إزاء الممارسات والسياسات التي تعرضوا لها.

بعد نكبة عام 1948م، وما نتج عنها من إعلان قيام دولة إسرائيل، وتهجير لآلاف الفلسطينيين، خضعت مناطق الضفة الغربية وشرقي القدس إلى إمارة شرق الأردن، التي شكلت معها في العام 1951م، ما عرف بعدها بالمملكة الأردنية الهاشمية، وعاصمتها عمان، وألحق قطاع غزة بالجمهورية العربية المتحدة (مصر) وأشرفت عليها الإدارة المصرية. وقد انعكست هذه الظروف على واقع الصحافة الفلسطينية، وأصبحت كل منطقة تخضع لقوانين الإدارة التي تسيطر عليها، فارتبطت الصحافة في مناطق الضفة الغربية بالتشريعات الأردنية، فيما ارتبطت صحافة قطاع غزة بإدارة الحكم العسكري المصري.

أبقت الحكومة الأردنية القوانين التي كانت تنظم الصحافة قبل النكبة على حالها، من خلال إصدار الحاكم العسكري الأردني قرارًا بذلك بتاريخ 1948/5/24م، فبقيت القوانين التي كانت تحكم الصحافة قبل النكبة سارية المفعول، والمتمثلة بقانون المطبوعات العثماني لسنة 1909م، ومجموعة أنظمة الدفاع "الطوارئ" البريطانية المتعلقة بالمطبوعات والصحافة، وفي تاريخ 1950/9/16م، صدر قرار آخر يؤكد إبقاء القوانين المطبقة بالضفتين على حالها حتى صدور قوانين موحدة في الضفتين، عن طريق البرلمان، وتصديق ملك البلاد عليه[1]، وعلى الرغم من ذلك لم تجبر السلطات الأردنية أهالي الضفة الغربية على الانصياع للقوانين المطبقة على الضفة الشرقية، رغم توحد الضفتين تحت العرش الأردني الهاشمي في عمان. وبقي

[1] **اللاجئون الفلسطينيون**، موقع بديل الالكتروني. 2008/5/12م. ص1.www.badil.org

[1] المبيض، أحمد: **لماذا ملف السلطة الرابعة؟**. بوابة فلسطين القانونية. 2007/6/2م. ص2.
www.pal-p.org/article14.html

الوضع على ما هو عليه حتى عام 1953م، بصدور أول قانون أردني للمطبوعات (قانون المطبوعات الأردني رقم (79) لسنة 1953م)، وبموجبه انتهى احتكام الصحف الصادرة في المملكة الأردنية الهاشمية لقانون المطبوعات العثماني لسنة 1909م، ومجموعة أنظمة الدفاع "الطوارئ" البريطانية المتعلقة بالمطبوعات والصحافة.

يصف القاضي أحمد المبيض، من خلال دراسته للصحافة الفلسطينية والقوانين الناظمة لها في حقبها الزمنية المختلفة، قوانين المطبوعات والنشر، التي كانت سائدة في إمارة شرق الأردن، أي قبل إعلان المملكة الأردنية الهاشمية، ومقارنتها بعد صدور قانون المطبوعات الأردني رقم (73) لسنة 1953م قائلاً: "لم تكن قوانين المطبوعات والنشر المطبقة على إمارة شرق الأردن قبل إعلان قيام المملكة الأردنية الهاشمية ترقى لمصاف الشروط الدنيا من الحريات العامة، التي سادت أوروبا وبلدان العالم المتمدن في ذلك الحين، أو تلبي رغبات مالكي المطابع والصحف والمجلات، فصدور قانون المطبوعات الأردني رقم (79) لسنة 1953م، كان إيذانا بدخول عهد جديد من التنظيم الإعلامي في فلسطين، ومعها بالطبع أراضي المملكة"[1]. ويرى الباحث أن ذلك العهد الجديد الذي يتحدث عنه القاضي أحمد المبيض لم يكن أفضل حالاً من حيث القوانين العهد السابق، فقد قام الباحث بالاطلاع على أحكام مواد القانون المكون من خمس وستين مادة، ولاحظ مدى التشابه بينه وبين القانون العثماني لسنة 1909م، وقوانين الطوارئ البريطانية، وخاصة فيما يتعلق بشروط إصدار رخصة للصحيفة، والتحكم في مضمون المواد المنشورة والقيود المفروضة عليها إذا تم العمل بخلاف ما ورد بهذه الأحكام، ما عدا إعطاء صلاحيات واسعة لوزارة الداخلية في الإشراف على الصحافة المطبوعة، وإغلاقها إذا ما نشرت مواد من شأنها أن تعرض السلامة العامة للخطر، ووجوب تقديم محرر المطبوعة فور صدور العدد نسختين إلى النيابة العامة، ونسختين إلى وزير الداخلية، ووزير المعارف، ومدير المطبوعات، كما وضع القانون شروطا مجحفة بحق كل من أراد أن يمتلك مطبوعة، فاشترط القانون على أن يكون صاحب الصحيفة حائزا على شهادة الثانوية العامة، والمحرر

[1] المبيض، أحمد: **لماذا ملف السلطة الرابعة؟**.مصدر سبق ذكره. ص9.

المسؤول على الشهادة الجامعية، وأن لا يمارس أي مهنة أخرى غير الصحافة، ويعد وجود محرر مسؤول مسألة حتمية لإعطاء الرخصة لصحيفة جديدة*.

وبعد ذلك القانون، صدر قانون آخر من قبل الحكومة الأردنية بتاريخ 1967/2/21م، سمي (قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1967م)، والذي بموجبه ألغيت كافة التراخيص الممنوحة لجميع الصحف، للحد من الجرائد اليومية التي كانت تصدر في ذلك الوقت، مما ألزم صحيفة **الجهاد** بالصدور مع صحيفة **الدفاع** باعتبارها جريدة واحدة تحت اسم **القدس**[1]، فكان في المملكة وقتها أربع صحف هي: **فلسطين، المنار، الجهاد، الدفاع**، وجاء ذلك القرار لدمج تلك الصحف الأربعة بصحيفتين هما **القدس** و**الدستور** بعد دمج صحيفتي **فلسطين** و**المنار**، وعللت منى أسعد هذه الخطوة بقولها: "جاءت هذه الخطوة من قبل الحكومة الأردنية، متسقة مع تأميم الصحف في الدول العربية المجاورة: مصر، وسوريا، والعراق، فضلاً عن الرغبة بصدور بعض الصحف في العاصمة"[2]. ومما لا شك فيه أن هذا القرار قد ألحق ضررًا بالصحف الفلسطينية في الضفة الغربية كما أنه حال دون تطورها.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، الذي أدارت شؤونه مصر، والحق بسلاح الحدود المصري نتيجة لاتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية مطلع عام 1949م، لم تكن الصحافة فيه أحسن حالاً من نظيرتها بالضفة الغربية، وشرقي القدس اللتين خضعتا إلى إمارة شرق الأردن آنذاك. فقد سرى عليه قانون العقوبات رقم "74" الصادر في كانون أول 1936م، من قبل المندوب السامي البريطاني، ووضع موضع التنفيذ في 1937/11/1م، هذا القانون أبطل، بالمادة الثانية منه، العمل بقانون الجزاء العثماني المطبق قبل ذلك التاريخ على فلسطين، وألزم بالمادة الرابعة منه أن تفسر أحكام مواده على أساس المبادئ المتبعة في تفسير القوانين في انجلترا، وأن تعتبر

---

* للاطلاع على القوانين الخمسة والستين، ونصوص موادها كاملة يمكن ذلك من خلال زيارة موقع ديوان التشريع والرأي الأردني عبر الرابط الالكتروني التالي:www.lob.gov.jo

[1] **وفاة محمود أبو الزلف مؤسسة صحيفة القدس**. الجزيرة نت. 2008/4/20م. ص1.
www.aljazeera.net

[2] أسعد، منى: **التشريعات الصحافية الفلسطينية من العهد العثماني إلى الاحتلال الإسرائيلي**. مجلة صامد الاقتصادي. السنة السابعة عشرة. ع102. تشرين أول- تشرين ثاني- كانون أول 1995م. ص28.

الألفاظ والعبارات المستعملة فيه بأنها استعملت للدلالة على المعنى المقصود منها في الشـــرائع الانجليزية، وأن تفسر تلك الشرائع بقدر ما يتفق ذلك مع سياق العبارة إلاّ في المواضـــيع التـــي ورد فيها نص صريح خلال ذلك، كما سرت على القطـــاع أيضـــا كافـــة القـــوانين العثمانيـــة والفلسطينية الصادرة في عهد الانتداب البريطاني[1].

لقد عانى الشعب الفلسطيني، رغم حفاظه على الهوية الفلسطينية، وصحافته من تشـــديد الرقابة العسكرية المصرية، حيث أوكلت مسألة رقابة الصحف إلى ضابط في المباحث المصرية العامة، واشترط بهذا الضابط أن يكون ضيق الأفق، فكان ذلك الرقيب يراقب المواد الصـــحفية كل واحدة على حدة، ثم يراقبها بعد صفها، ويعود لمراقبتها بعد إخراجها، ويحدث أن يعتـــرض في المرحلة الثالثة على موضوع أو أكثر مما يربك المحرر، ويؤخر صدور الصـــحيفة لحـــين تأمين مواد بديلة.

كما عانت الصحف الفلسطينية في القطاع من صعوبات مالية شديدة الوطأة، ومن منافسة غير متكافئة مع الصحف المصرية التي انتظم وصولها إلى القطاع، وهنـــاك شـــهادة لصـــحفي مخضرم من قطاع غزة، يشرح فيها عن الصحافة الفلسطينية آنذاك، والقـــوانين التـــي كانـــت تحكمها في تلك الحقبة قائلاً: "القوات المصرية دخلت إلى فلسطين فـــي 1948/5/15م، ومعهـــا الأحكام العرفية التي تكبل بها كل مدينة أو قرية تدخلها. وحين عقدت حكومـــة مصـــر اتفاقيـــة الهدنة مع إسرائيل مطلع عام 1949م، فان الحكومة المصرية ألحقت قطاع غزة بسلاح الحـــدود المصري، وأسمته المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية، على ما في هـــذه الجملـــة مـــن فجاجة. وخضع شعب القطاع منذئذ لقوانين الطوارئ الانتدابية، ونتف مـــن قـــانون العقوبـــات المصري، فضلاً عن الأحكام العرفية المشار إليها"[1].

ولم تسلم الرخص لإصدار صحف جديدة من الرقابة المصرية، ففي هذا المجال تم تشديد الرقابة، وحظر منح رخص جديدة لإصدار الصحف إلاّ في أضيق نطاق، ولعناصر مضـــمونة

---

[1] المبيض، أحمد: **لماذا ملف السلطة الرابعة؟**. مصدر سبق ذكره. ص2.

[1] أسعد، منى: **التشريعات الصحافية الفلسطينية من العهد العثماني إلى الاحتلال الإسرائيلي**. مصدر سبق ذكره. ص26.

الولاء للإدارة المصرية. وقد يسأل قارئ بخصوص هذا الشأن: إن كان هذا الكلام صحيحًا، فلماذا إذن تم منح ترخيص للشيوعيين بإصدار صحيفة **التحرير** عام 1958م، وآخر للبعثيين في العام التالي لإصدار صحيفة **الوحدة؟** أجابت عن ذلك السؤال منى أسعد بقولها: "إن الرخص الممنوحة لم تمنح لكلا الصحيفتين إلا في عز تحالفهم مع كل تنظيم على حدة[1]، ليخرج الباحث بنتيجة مفادها أن إصدار التراخيص لا يمنح إلاّ بعد التأكد من عدم تشكيل الصحيفة أي خطر على النظام، وأنها ستكون أداة مساندة لها، وليست سيفًا مسلطًا على رقبة النظام في حال ارتكابها تجاوزات أو مخالفات.

ومما لا شك فيه أن هذه التشريعات كانت جائرة، وشكلت عقبة في إمكانية نمو صحافة حرة ومتطورة بالقطاع. وإذا ما أجرينا مقارنة للصحافة الفلسطينية في عهد الحكومتين المصرية والأردنية، نجد رأيًا يقول إن الصحافة الفلسطينية، في ظل الإدارة الأردنية، كانت أفضل حالاً من نظيرتها في الإدارة المصرية[2]. ويعزى ذلك لاعتبار الأردن الضفة الغربية جزءًا منه، وبالتالي أتاح ذلك لمواطني الضفة حرية الحركة، والعمل في الأردن والبلاد العربية، ونقل الخبرات التي اكتسبوها إلى بلادهم، وهذا ما لم يحدث للصحافة في القطاع، نتيجة لتضييق الخناق، وعزله بفعل القوانين التي فرضت عليه وكانت تنظم عمله.

وتأسيسًا على ما سبق، فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات، التي حكمت الصحافة الفلسطينية بتلك الحقبة، فلا بد من أن تعكس بظلالها سلبًا على واقع الصحافة الفلسطينية آنذاك، وخاصة ماله علاقة بعدد الصحف الصادرة، والمضمون والمحتوى الذي له بالغ الأثر في الخروج عن الدور المفروض أن تؤديه أي صحيفة في العالم. فتلك الحقبة الزمنية هاجرت بها الصحف تمامًا كما هُجر اللاجئون الفلسطينيون من ديارهم فزعا وبحثا عن مكان يحفظ لهم ولعائلاتهم ولو الجزء البسيط من الشعور بالأمن والأمان. فلجأت الصحف التي كانت تصدر قبل النكبة في يافا إلى عمان بعدها، ومن ثم إلى القدس الشرقية كصحيفة **فلسطين**، وصحف بقيت

---

[1] أسعد، منى: **التشريعات الصحافية الفلسطينية من العهد العثماني إلى الاحتلال الإسرائيلي**. مصدر سبق ذكره. ص27.

[2] الدلو، جواد راغب: **الصحافة الرياضية في فلسطين (1876– 1997م)**. مصدر سبق ذكره. ص157.

في عمان، ولاقت حتفها هناك كصحيفة **الجامعة الإسلامية**، وأخرى ذهبت أبعد من ذلك، ولجأت من يافا إلى القاهرة، حيث كانت تحرر وتطبع، وترسل بالطائرة إلى المملكة الأردنية الهاشمية، لتنتقل بعدها إلى القدس، كصحيفة **الدفاع**.

لم تكن النكبة وحدها معيقًا أساسيًا، على الصحافة الفلسطينية، فعلى الرغم من تشرذم الصحف وتشتتها، إلا أنها لم تتسبب بإيقافها كما فعل قانون الصحافة الأردني الصادر في 1967/2/21م، وتسبب بإعدام صحيفتين فلسطينيتين عريقتين هما: **فلسطين**، و**الدفاع**، اللتان تعدان آخر ما تبقى من آثار الصحافة الفلسطينية، وشكلتا على مدار أكثر من نصف قرن أهم الشهود على المجريات بتاريخ الشعب الفلسطيني.

وجد الباحث من يدعي بأن الفترة التي امتدت ما بين 1951–1957م، تعبر عن حقبة مزدهرة في تاريخ الصحافة الفلسطينية في ظل الحكم الأردني الممتد حتى عام 1967م[1]، معللاً ذلك بأن تلك الفترة كانت بداية لصدور الدستور وتفعيله. ويرى الباحث إن كان هذا الكلام صحيحًا، وتأسيسًا على القول بأن الصحف وقتها لم تخرج عما كانت ترده الحكومة الأردنية والمصرية، وان تلك الفترة غلب عليها الطابع الحكومي[2]، فان ذلك لا يدلل على ازدهار تلك الحقبة، فالمعيار الكمي لا يكفي للحكم على ازدهار حقبة زمنية، وإنما الأهم هو المعيار النوعي. حتى لو صدرت بتلك الحقبة صحيفة واحدة، وكانت تعمل بأجواء حرة، وتقوم بواجباتها كما يجب، فهذا يكفي بأن تقول بان تلك الفترة كانت مزدهرة، ما عدا كون الصحافة بتلك الفترة كانت تتجه نحو المشكلات الأدبية، وتتلهى باستضافة عدد من الأدباء عبر صفحاتها، وتعمل على إثارة المشكلات الفكرية والأدبية، بعيدا عن أجواء السياسة وكولساتها وممارسة النقد البناء لشخصيات صانعة للقرارات، فالقوانين والأجواء السائدة آنذاك كانت تحول بينها وبين تلك الوظيفة، وذلك لضمان حياتها وعدم صدور قرار يعمل على تعطيلها وإيقافها.

---

[1] تربان، ماجد: **الصحافة الفلسطينية وتطورها**. مصدر سبق ذكره. ص8.

[2] أبو عياش، رضوان: **صحافة الوطن المحتل**. مصدر سبق ذكره. ص19.

لقد صدرت في تلك الفترة صحف جديدة لم تكن موجودة من ذي قبل، كصحيفة **الجهاد**[1]، التي صدرت بمدينة القدس عام 1955م، أسسها كل من: محمود أبو الزلف، وسليم الشريف، ومحمود يعيش، وهي صحيفة يومية مصورة، وكانت ذات صيت لدرجة أنها تعد من الصحف القوية التي تسير بخطوات واثقة لتحقيق انجازات تخدم المسيرة الصحفية وتعمل على تقدمها. وصدرت صحيفة **الصريح** لصاحبها هاشم السبع عام 1948م، وهي صحيفة أسبوعية سياسية، لم يكن صدورها منتظمًا، لأنها كانت تتعرض للتعطيل، نظرًا لحدة أسلوبها الذي امتاز بالانتقاد الفكاهي الساخر، لتتوقف نهائيًا عام 1958م[2]، وشهدت تلك الفترة صدور صحف مسائية كصحيفة **المساء** الصادرة عام 1960م، عن دار الجهاد، وصحيفة **الشعب** التي كانت تصدر عن شركة الإعلان والصحافة في العام نفسه، لصاحب امتيازها أكرم الخالدي[3]، وصدرت، أيضًا في العام نفسه، صحيفة **المنار** لصاحبها كامل الشريف ورئيس تحريرها محمود الشريف.

ومن الإحصائيات المتوافرة حول عدد الصحف الصادرة إبان العهد الأردني، إحصائية تقول: إن عدد الصحف الصادرة، خلال سنوات الأربعينيات، بلغ ثلاث صحف يومية، وعشر صحف اسبوعية، وخمس صحف تصدر مرة كل ثلاثة أشهر[4]، وإحصائية أخرى تقول إن بين عامي 1950–1967م، صدرت ثماني عشرة صحيفة، ومجلة، منها اثنتا عشرة في الخمسينيات، وست في الستينيات، موزعة بين القدس، ورام الله، والخليل، وبيت لحم، ومن بينها ثلاث صحف يومية، بالإضافة إلى **فلسطين** و**الدفاع** اللتين عاودتا الصدور في القدس بدلا من يافا[1].

وشهدت تلك الحقبة أيضًا صدور مجلات أدبية متخصصة، كمجلة **الأفق الجديد**، التي كانت تصدر بالقدس، وكانت تنشر موضوعات أدبية ونقدية وفكرية، ومجلة **أفكار**،التي صدرت في عمان، واستقطبت أقلامًا لكبار الأدباء والمثقفين، وحققت نجاحًا في نشر الثقافة والأدب،

---

[1] روبنشتاين, داني وشينار, دوف. ترجمة كمال أبو سماحة: **الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال**. عمان: دار الكرمل للنشر. 1988. ص10.

[2] الشوملي، قسطندي: **الحياة الصحفية في فلسطين نشأتها وتطورها (1876– 1976)**. مصدر سبق ذكره. ص32.

[3] المصدر نفسه. ص32.

[4] روبنشتاين, داني وشينار, دوف. ترجمة كمال أبو سماحة: **الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال**. مصدر سبق ذكره. ص9.

[1] الموسوعة الفلسطينية. المجلد الثالث. ط1. 1984. ص12.

ومجلة **المهد** الصادرة عام 1951م، في بيت لحم، لصاحبها ورئيس تحريرهـا أيـوب مسـلم، واستمرت بالصدور حتى عام 1956م، وكانت تعنى بتوطيـد العلاقـات بـين أبنـاء الـوطن والمغتربين في ديار المهجر الأمريكي[1]. ومن المجلات المهمة الصادرة، في تلك الحقبة، مجلـة **الهدف** عام 1950م، بمدينة القدس، لصاحب امتيازها برهان الدجاني، وبالسـنة الثانيـة انتقـل امتيازها إلى يحيى حمودة[2]، وتعد مجلة **الهدف** من المجلات المتخصصة التي عالجـت قضـايا السياسة والأدب القومي، محافظة على الشخصية الفلسطينية. وصدرت مجلة **فتاة الغـد** التـي تميزت آنذاك بكونها المجلة الوحيدة المتخصصة بشؤون المرأة، وصدرت عن جمعية الفتاة فـي رام الله عام 1950م، واستمرت بالصدور حتى عام 1955م[3]، وكانت تعـالج مشـكلة المـرأة العربية خاصة، والمجتمع عامة، وهي شهرية تولت رئاسة تحريرها بهية الخليل.

وفيما يتعلق بالصحف الصادرة بقطاع غزة، يمكن القول عمومًا بأن قطاع غـزة بـدأت الصحافة به متأخرة عن مثيلاتها في المناطق الفلسطينية الأخـرى كيافـا، والقـدس، وحيفـا، فصدرت أول صحيفة في غزة عام 1927م، عرفت باسم **صوت الحق**[4]، أصدرها المحامي فهمي الحسيني، وكانت نصف شهرية، ثم أصدر معها مجلة متخصصة بالشؤون الحقوقية والمراجـع القانونية، وهي: مجلة **الحقوق**، التي عمل فيها المحامي فوزي الدجاني.

وبعد عام 1948م، صدرت بقطاع غزة صحيفة **غزة**، في الفترة ما بين 1952-1954م، وكانت اسبوعية يرأس تحريرها خميس أبو شعبان، وفي عام 1958م، صدرت صحيفة **التحرير** التي تعد أول صحيفة يومية سياسية بغزة، لرئيس تحريرها زهير الريس، وأصبحت فيمـا بعـد تصدر بالاشتراك مع دار **الأخبار المصرية**، وصار اسمها **أخبار فلسطين**، وبقي زهير الـريس رئيسا لتحريرها، وكانت هذه الصحيفة عبارة عن مؤسسة صحفية كاملة أسهم فيها المصـريون بنصف رأس المال، وضمت أقلامًا عديدة ومشهورة، فعمل فيها شعراء وأدباء مثل الشهيد معين

---

[1] الشوملي، قسطندي: **الحياة الصحفية في فلسطين نشأتها وتطورها (1876- 1976)**. مصدر سبق ذكره. ص ص.30-32.

[2] الموسوعة الفلسطينية. مصدر سبق ذكره. ص12.

[3] الشوملي، قسطندي: **الحياة الصحفية في فلسطين نشأتها وتطورها (1876- 1976)**. مصدر سبق ذكره. ص33.

[4] تربان، ماجد: **الصحافة الفلسطينية وتطورها**.مصدر سبق ذكره. ص9.

بسيسو، وزين العابدين الحسيني، وبكر أبو عويضة، وأسامة شراب، والكاتب المصري محمد جلال كشك، وقد صدر العدد الأخير منها في 1967/6/5م، والجدير ذكره أن الصحيفة أصبحت تابعة لمنظمة التحرير بعد تأسيس المنظمة في عام 1964م، وأخذت المنظمة تشرف عليها ابتداء من 1965/10/4م[1].

ومن أبرز الصحف الأخرى الصادرة في ظل الإدارة المصرية: **الصراحة**، و**السلام**، **والانتعاش**، **واللواء**، و**الوحدة**، و**الوطن العربي**[2] . ومن أبرز المجلات الصادرة: مجلة **العودة**، وهي شهرية صدرت عام 1958م، عن الاتحاد القومي الفلسطيني بالقاهرة، ومجلة **المستقبل**، وهي شهرية أيضًا صدرت عام 1952م، لرئيس تحريرها محمد جلال عناية، واستمرت بالصدور لغاية عام 1956م، ومجلة **الحياة العربية**، كان يشرف عليها زهير الريس، وتوقفت عن الصدور في حرب حزيران 1967م[3]. كما كان في القطاع العديد من المطابع التي يمكن أن تساعد الصحف على الصدور والانتظام، إلاّ أن الصحافة بقطاع غزة كانت متخلفة عن نظيرتها في الضفة الغربية، ويعد ذلك سببًا رئيسيًا لانتقال بعض الصحف للقدس لتؤسس صحفًا فيها.

وفي 1967/6/5م، أي بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، توقفت الصحف جميعها عن الصدور وظلت فلسطين دون صحف حتى أواخر عام 1968م، تحت ظل ظروف ومعطيات جديدة، هي حديث المحور التالي من هذا الفصل.

2. 4 الصحافة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي (1967- 1994م)

لا تزال الحقب الزمنية تتوالى على الصحافة الفلسطينية، فلا تلبث تلك الصحافة من الخروج من حقبة حاكمة متسلطة تفرض شروطها واملاءاتها عليها، لتأتي أخرى تضع شروطًا وقيودًا أكثر تشددًا وتسلطا من سابقاتها. فبهذه المرحلة خضع ما تبقى من الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية، بما فيها الشطر الشرقي من القدس، وقطاع غزة)، للسيطرة الإسرائيلية الكاملة،

---

[1] تربان، ماجد: **الصحافة الفلسطينية وتطورها**.مصدر سبق ذكره. ص9.

[2] الدلو، جواد راغب: **الصحافة الرياضية في فلسطين (1876- 1997م)**. مصدر سبق ذكره. ص157.

[3] تربان، ماجد: **الصحافة الفلسطينية وتطورها**. مصدر سبق ذكره. ص9.

هذه المنطقة الجغرافية التي كانت بين أعوام 1948- 1967م، خاضعة للحكم الأردني، والمصري، أصبحت اليوم بفعل تداعيات حرب حزيران 1967م، التي أتت ضمن سلسلة من الحروب الطويلة التي خاضتها إسرائيل مع الدول العربية تخضع لدولة الاحتلال الإسرائيلي.

غدت فلسطين، بعد انتهاء الحرب، وضم القدس، واحتلال الضفة الغربية خاضعة لنوعين من التشريعات؛ الأوّل قانون المطبوعات لسنة 1933م، الذي يعد بمثابة التعديل الذي أجرته بريطانيا على قانون المطبوعات العثماني، إضافة إلى قانون الدفاع "الطوارئ" الذي أصدرته بريطانيا إبان عهدها عام 1945م، فأبقتهما إسرائيل نافذين على الأراضي التي احتلت عام 1948م، أي أن إسرائيل لم تلغِ القوانين التي كانت تنظم عمل الصحافة في عهد الانتداب البريطاني، وجعلتها نافذة في عهدها، وأضافت إليها الأوامر العسكرية الإسرائيلية، كنوع آخر من التشريعات التي تحكم الأراضي التي احتلت عام 1967م[1]، وفي أحيان أخرى كانت إسرائيل تدمج بين التشريعات الخاصة بالمناطق التي احتلت عام 1948م، والتشريعات الأخرى التي تخص المناطق التي احتلت عام 1967م، فيما يتناسب مع أهوائها. فأراضي عام 1948م، بقيت جميع المطبوعات الصادرة فيها تخضع لقانون الطوارئ البريطاني الصادر سنة 1945م، وتحديدًا نصوص المواد: 88، 89، 97، 98، التي تتيح للرقيب العسكري الإسرائيلي منع توزيع، أو استيراد، أو تصدير، أو طبع كل ما من شأنه أن يضر، أو يحتمل أن يضر بالدفاع عن فلسطين، كما تتيح هذه المواد للرقيب حجز بريد الصحافة وفحصها ومراقبتها، وحظر نشر أية صحيفة قبل الحصول على إذن كتابي منه[1]. وبناءً على هذه القوانين التي حكمت الصحافة الفلسطينية لا تزال الصحف الصادرة بالقدس حتى الآن ترسل إلى الرقيب العسكري الإسرائيلي، ليشطب ما يريد من مواد يعتبرها تحريضية أو مثيرة للعنف، أو تضر بأمن دولة إسرائيل، أو شعور الرقيب بأنها تعبر عن الهوية، أو المشاعر الفلسطينية. فخلاصة قوانين الانتداب البريطاني تتمحور حول عدم إمكانية وجواز كتابة كلمة، أو نشر صورة، أو تعليق دون إذن مسبق من السلطة المحتلة، التي تتمثل في جهاز الرقابة العسكرية، والتي يقف على رأسها

[1] أسعد، منى: **التشريعات الصحافية الفلسطينية من العهد العثماني إلى الاحتلال الإسرائيلي**. مصدر سبق ذكره. ص28.
[1] المصدر نفسه.

مسؤول عسكري ذو رتبة في سلطة الاحتلال، بمعنى أن الرقيب العسكري هو صاحب الامتياز والمحرر المسؤول للصحيفة، ورئيس التحرير والقارئ الوحيد لكل إنتاج الصحافة، فهو يسمح لمن يشاء، وكيفما يشاء، ويمنع لمن يشاء، وكيفما يشاء، ووقتما يشاء[1]. قانون الطوارئ احتل ركيزة أساسية لدى المحتل الإسرائيلي فهو يستند عليه في إطلاق العنان للأوامر العسكرية الإسرائيلية.

يتضح مما سبق، أن إسرائيل أبقت القوانين التي كانت قبل حرب حزيران 1967م، سارية المفعول ونافذة التطبيق، وتحديدًا أمر الصحافة لعام 1933م، وأنظمة الدفاع لحالات الطوارئ لعام 1945م، فالقوانين البريطانية تم تحويلها لقوانين إسرائيلية نتيجة لعدم إلغائها وللتأكيد عليها بوساطة العطف، وهذه القوانين البائدة ضمتها لكتب القوانين الإسرائيلية، مما مكنها من استخدامها دون سنها، فأصدرت لذلك الأمر العسكري رقم (2)، الصادر عن الحاكم العسكري للمناطق المحتلة عام 1968م، الذي جاء نصه: "القوانين التي كانت سارية المفعول قبل 5 حزيران 1967م، ستظل نافذة، وإن ما تلاها من تعديلات بأوامر عسكرية ما هو من وجهة نظر حكومة إسرائيل إلاّ لما تقتضيه الاعتبارات الإنسانية المنبثقة من الرغبة في إدارة المنطقة بشكل فعال"[1]، وبالإضافة لذلك، يتضح اعتماد إسرائيل على بعض الأنظمة والأوامر العسكرية، التي سنتها لتتمكن من السيطرة على الصحف الفلسطينية، وعدم إتاحة أدنى هامش من الحرية لتلك الصحف، فقد بلغت مجموع الأوامر العسكرية التي لجأت سلطات الاحتلال إلى إصدارها،(1400)، ويزيد في الضفة الغربية، و(1111) أمرًا عسكريًا في غزة [2]. ومن الأوامر العسكرية المجحفة بحق الصحف صدور الأمر العسكري رقم (1140)، بتاريخ 1985/6/6م، الذي يلزم بموجبه محرري الصحف بنشر الإعلانات العسكرية الإسرائيلية فورًا حال وصولها،

[1] أبو عياش، رضوان وجوهر، إبراهيم: **الصحافة والانتفاضة (1987-1989)**. القدس: مركز القدس للأبحاث. 1990. ص74.

[1] المبيض، أحمد: **لماذا ملف السلطة الرابعة؟**. مصدر سبق ذكره. ص3.

[2] المصدر نفسه.

دون مقابل مادي، ومهما بلغ حجم تلك الإعلانات ومضمونها[1]. لقد تدخلت القوانين العسكرية الإسرائيلية عمومًا بالشؤون القانونية والحياتية للمواطنين الفلسطينيين.

وجد الباحث من يصف الصحافة الفلسطينية، في ظل الاحتلال الإسرائيلي، بقوله: "مارس الاحتلال منذ اليوم الأول لاحتلاله أراضي عام 1967م، سياسة القبضة الحديدية ضد الشعب بشكل عام، والصحافة الفلسطينية بشكل خاص، معتمدة على قوانين الطوارئ البائدة، التي أدت إلى فرض الإقامة الجبرية على عدد من الصحفيين أو سجن بعضهم إداريا وطرد البعض خارج الوطن الأم، وإغلاق مكاتب الصحافة والمطبوعات الوطنية، فمنذ صدور أول صحيفة في الأراضي المحتلة مارست سلطات الاحتلال الضغوط والابتزاز بهدف خلق صحافة فلسطينية الشكل إسرائيلية المضمون، أو على الأقل متواطئة مع الاحتلال، ومنادية بالمساواة بين القاتل والضحية" [2]. فإسرائيل، من خلال تشريعها قوانين تفرض رقابة عسكرية مسبقة على النشر، لتكون بذلك الدولة الوحيدة في العالم التي تفرض على وسائل الإعلام والمطبوعات رقابة عسكرية مسبقة بحكم القانون[1]. فبموجب هذا القانون يُحظر نشر مواد وبثها قبل الحصول على إذن مسبق من سلطات الجيش المتمثلة بمؤسسة الرقابة العسكرية.

عانى الصحفيون إزاء تلك القوانين، وخاصة فيما يتعلق بموضوع الرقابة العسكرية على المواد قبل النشر، وأخذوا، بظل تلك الظروف، يبتكرون وسائل، وأساليب تجمع بين مرور موادهم عبر مقص الرقيب، والحفاظ على أدنى مقومات أداء رسالتهم للقراء كما هي، وليس كما يريدها الرقيب أن تكون، فالصحفي على الخليلي رئيس تحرير صحيفة **الفجر** الفلسطينية اليومية، التي كانت تصدر بالقدس حتى تموز سنة 1993م، يروي تجربته العملية من خلال كتاباته لكلمة **الفجر** التي تمثل الافتتاحية اليومية للصحيفة فيقول: " كنت أواجه ذلك يوميًا، فأجد

---

[1] روبنشتاين, داني وشينار, دوف. ترجمة كمال أبو سماحة: **الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال**. مصدر سبق ذكره. ص29.

[2] سليمان، ملكي: **واقع الصحافة الفلسطينية بعد مرور 40 عاما على الاحتلال الإسرائيلي**. شبكة الانترنت للإعلام العربي "أمين". 2007/7/15م. ص1. http://mulkisuleman.maktoobblog.com

[1] فياض، أحمد: **العسكر والصحافة في إسرائيل**. الجزيرة نت. 2008/4/20م. ص1. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7149E9D4-E810 -.htm.

نفسي ما بين نارين، فمن جهة أسأل نفسي مرارًا وتكرارًا هل سيفهم القراء ذلك المصطلح المنحوت نحتًا حتى لا يشطبه الرقيب؟ وهل ستجيب الكلمة أساسًا على بعض الهموم المحلية؟...، بعدها أحدد إمكانية مرورها عبر مقص الرقيب، فأكّدُ، واجتهد من أجل صنع مصطلحات ومفردات "غير عدائية"، و "غير تحريضية"، دون أن أفقد حرارة القاموس الوطني[1]". فالصحفيون كانوا يعتمدون على اللغة العربية كونها لغة واسعة، وقادرة على إعطاء المعنى ذاته، وبكلمات ومفردات عديدة، وكانوا أيضا ينقلون عن الصحف العبرية ووكالات الأنباء الأجنبية التي قلما يقوم بشطبها الرقيب.

قوانين الرقابة العسكرية الإسرائيلية لم تكن الوحيدة التي لفت خيوطها حول أعناق القطاع الصحفي والعاملين فيه، فهناك جملة من القوانين التي تخول وزارة الداخلية بالموافقة على طلب إصدار صحيفة، أو رفض الطلب، أو إغلاق صحف قائمة، فوزير الداخلية لا يتورع عن إغلاق صحيفة بناء على توجيه المخابرات الإسرائيلية، ما عدا تقييد عملية توزيع المطبوع واقتصار عملية التوزيع أحيانًا داخل القدس، ومنعه في الضفة والقطاع، والاعتداء على العاملين في حقل الصحافة وتعرضهم إمّا للاعتقال، أو للإبعاد إلى خارج الوطن، أو للضرب، أو حتى للاختطاف والقتل، كما حدث للصحفي حسن عبد الحليم الفقية، الذي كان يعمل بصحيفة **الفجر** بعد اختطاف دام (79) يومًا ليجدوا جثمانه مشوها، ومفصول الرأس في كانون الأول سنة 1985م، واستشهاد الصحفي يوسف نصري نصر مؤسس صحيفة **الفجر** في العام 1974م، بعد اختطافه وعدم ظهور جثته[1]. والكثير من المضايقات والأفعال التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي ضد قطاع الصحافة والعاملين فيه بهدف عزل تلك البقعة من الأرض عن العالم، والاعتماد على وسائل إعلامهم للترويج لسياساتهم التي تصورهم بالدولة الديمقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، ويحيط بها مجموعة من الدول لا ترقى لأدنى مقومات الديمقراطية ويسعون دوما لسلبها تلك الخاصية.

---

[1] الخليلي، علي: **الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي: شهادة في التجربة**. مجلة صامد الاقتصادي. السنة السابعة عشرة. ع102. تشرين أول- تشرين ثاني- كانون أول 1995.ص89.

[1] المصدر نفسه. ص86.

وتأسيسًا على ما سبق عرضه، فلا بد أن تتأثر الصحف الصادر في هذه المرحلة بتلك القوانين المجحفة، التي قيدت عملها وجعلتها في لبس وحيرة في كيفية توصيلها للمعلومة بشكل مهني ووطني لقرائها. فعند احتلال إسرائيل لأراضي عام 1967م، رفضت بالبداية منح عدد من الصحفيين والمفكرين رخصًا تجيز لهم إعادة إصدار صحفهم التي كانت تصدر قبل الاحتلال، أو حتى إصدار صحف جديدة لم تكن موجودة من قبل. فكان على سلطات الاحتلال أن تثبت أركان حكمها وتبني مؤسساتها عبر أوامر عسكرية تشمل أوجه مجالات الحياة التي أخذت الصحافة نصيب الأسد منها، فمن البدهي أن لا تقبل إسرائيل في البداية معاودة إصدار الصحف لأن ذلك يشكل خطرًا كبيرًا عليها، لافتراضها المسبق بان تلك الصحف ستمارس التحريض عليها، وتدعو الناس للانقلاب ضدها. الأمر الذي وضع الصحفيين في حالة ارتباك، فهم يودون الحصول على رخص جديدة لمعاودة إصدار صحفهم والمباشرة في مهام عملهم، ومن جهة أخرى لا يودون إضفاء شرعية على مؤسسات الاحتلال عبر التوجه إليها للحصول على رخص لصحفهم، فهذه النقطة كان عليها شبه إجماع وطني ينبع من قناعة داخليه مفادها أن عمر الاحتلال سيكون قصيرا ولن يطول.

بقيت الأراضي المحتلة دون صحف فلسطينية قرابة العام والنصف، ولسد ذلك الفراغ قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإصدار صحف تنطق بلسان حالها، ومن ابرز تلك الصحف **(اليوم)**، وهي صحيفة ناطقة باللغة العربية وتوزيعها شبه مجاني، إلا أنها فشلت نتيجة للوعي الجماهيري الفلسطيني، وإدراكه بان تلك الصحيفة ما هي إلاّ أداة من أدوات الاحتلال. وأدهى من ذلك عدم يأس الاحتلال من توقف تلك الصحيفة، لتصدر بتاريخ 1968/10/24م، صحيفة أخرى تحت اسم **(الأنباء)**، والتي عرف عنها بأنها كانت أكثر قدرة على المناورة من خلال تقربها للمواطنين والمثقفين بلغة أقل عدائية وبأساليب أكثر اهتماما ببعض المشاكل الاجتماعية، إلا أنها فشلت مثل سابقتها مع صدور عددها الأخير بتاريخ 1985/1/31م، عندما عبّر عن ذلك رئيس تحريرها (عوفر يادانون) على صفحاتها الأولى كاتبًا: "توتة، توتة، خلصت الحدوتة"[1]. عمومًا يمكن القول إن سلطات الاحتلال هدفت من إصدارها لتلك الصحف، احتواء الصحافة

[1] الخليلي، علي: **الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي: شهادة في التجربة**. مصدر سبق ذكره. ص86.

الفلسطينية التي إذا ما صدرت ستكون سيفا مسلطا عليها، لان تلك الصحف ستحمل مواقف ثابتة، لكن مقاطعة الجماهير لها حال دون ذلك، مما اضطر سلطات الاحتلال بالموافقة على إصدار صحف فلسطينية بعد عام ونصف من احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م. ويرى البعض أن الأسباب الحقيقية وراء تغير موقف الاحتلال، وموافقته على إصدار صحف جديدة يعود لعدة أمور منها: "فشل الرهان الإسرائيلي على فرض صحيفة **الأنباء** الإسرائيلية الصادرة باللغة العربية وهو ما عبر عن نفسه بتوقف الصحيفة عن الصدور، وعجز الصحف الأجنبية التي كانت تصدر بلغات غير عربية عن سدّ الفراغ الصحفي بتلك الأراضي، فكان لا بد من ملء ذلك الفراغ، وعودة الأمور إلى طبيعتها بأسرع وقت ممكن، ما عدا رغبة إسرائيل بالتعرف إلى وجهات نظر ومطالب وشكاوى ومواقف...الجمهور الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وتمرير ما ترغب تمريره من خلال فرض رقابة صارمة على الصحف يؤدي إلى تشويه مضامين الأخبار والوقائع والأحداث، مما يحدث إرباكًا وتشويهًا على أكثر من صعيد ومستوى"[1]. فسلطات الاحتلال الإسرائيلي هدفت من خلال تراجعها عن قراراها والموافقة على إصدار صحف فلسطينية إلى خلق صحافة فلسطينية النشأة وإسرائيلية المضمون والمحتوى، من خلال التحكم بنشر المواد عبر أوامرها العسكرية التي تجيز لها ذلك.

وبناءً عليه، وبعد سماح إسرائيل للفلسطينيين بإصدار الصحف، تقدم محمود أبو الزلف بطلب إصدار صحيفة **القدس***، فصدر العدد الأول منها بتاريخ 1968/11/19م، لتكون أوّل صحيفة فلسطينية يومية سياسية تصدر بالأراضي المحتلة بعد حرب عام 1967م. في بداية صدور صحيفة **القدس** تبنت توجهات السياسة الأردنية[1]، لكن بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987/12/9م، عقدت اتفاقية بين منظمة التحرير وإدارة الجريدة، بموجبها تدعم المنظمة

---

[1] إدريس، عدنان: **الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال**. مصدر سبق ذكره. ص11.

* صدرت نتيجة لدمج صحيفتي **الدفاع**، و**الجهاد** بناءً على قرار الحكومة الأردنية في مطلع عام 1967م، بتوحيد الصحف الصادرة بالقدس بصحيفتين مركزيتين.

[1] روبنشتاين, داني وشينار, دوف. ترجمة كمال أبو سماحة: **الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال**. مصدر سبق ذكره. ص10.

الصحيفة ماليًا، وبالمقابل تغير الصحيفة توجهها ليصبح فلسطينيا بحتًا[1]. ودخلت ضمن التيار الإعلامي المؤيد لعملية التسوية عبر تناولها موضوع السلام عبر صفحاتها الأولى وكان للدكتور صائب عريقات* عمود يومي بالصحيفة مما أثر على تحديد سياساتها[2]. وقد تعرضت الصحيفة لعدة مضايقات من قبل سلطات الاحتلال كان من أعنفها إغلاقها، ومنعها من التوزيع بالفترة 1987/12/22، حتى 1988/1/9م. وكانت الصحيفة تُعنى بالشؤون الفلسطينية والعربية والعالمية، وتركز اهتمامها على قضايا ذات اهتمام دولي متعلق بالقضية الفلسطينية، وغيرها من القضايا العالمية، وتغطيتها للأخبار المحلية جيدة بفضل الإمكانات المادية الكبيرة التي تحظى بها، ويعمل بها عدد كبير من المحررين والمراسلين، ومرتبطة بعدة وكالات أجنبية، وتعد من الصحف الواسعة الانتشار وتصل إلى معظم القدس والمدن والمخيمات داخل الوطن المحتل، فهي تحظى بعدد كبير من القراء، وتطورت، في نهاية الثمانينيات، لتصدر الطبعة الدولية لصحيفة **القدس** بتاريخ 1989/4/27م، وهي **القدس العربي** ورئيس تحريرها عبد الباري عطوان، مدير سابق لصحيفة الشرق الأوسط، وضمت نخبة من الكتاب داخل الأراضي المحتلة مثل ادوارد سعيد، وإبراهيم أبو لغد وسري نسيبه[1]، وضمن سياساتها في توسيع انتشارها، شملت دولاً مجاورة، خاصة الأردن، بالإضافة لمشتركين في معظم دول العالم. ومازالت صحيفة **القدس** تصدر حتى الآن وبعد وفاة مؤسسها محمود أبو الزلف بتاريخ 2005/3/28م، ليتسلم من بعده أنجاله الدكتور مروان ووليد وزياد إدارة الصحيفة.

وتوالت الصحف تباعًا بعد إصدار صحيفة **القدس**، ومن أبرز الصحف الصادرة بتلك الفترة صحيفة **الفجر** بتاريخ 1972/4/7م، بشكل اسبوعي، وفي تاريخ 1974/6/15م، أصبحت تصدر بشكل يومي لصاحبها ومؤسسها يوسف نصري نصر، ومحررها المسؤول وصاحب

---

[1] الرقيب: **الإعلام في فلسطين: بين مطرقة السلطة وسندان الرقابة الذاتية**. السنة الثالثة. ع14. تشرين أول 1999م. ص3. عبر الرابط الالكتروني التالي:http://www.phrmg.org/arabic/monitor1999/jan1999-7.htm

* عضو الوفد الفلسطيني المفاوض آنذاك ورئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير حاليًا.

[2] عاشور، انشراح: **الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة**. مصدر سبق ذكره. ص65.

[1] المصدر نفسه. ص65.

امتيازها حنا سنيورة [1]، استمرت بالصدور حتى تموز 1993م. وبعد صحيفة **الفجر** بثلاثة أشهر صدرت صحيفة **الشعب** لصاحبها ومحررها المسؤول محمود يعيش، وترأس تحريرها أكرم هنية[2]، تعد التعبير العلني الثاني لحركة فتح بالداخل بعد **الفجر**، ومن أكثر الصحف تعرضًا للإغلاق والمنع من التوزيع، لأنها من الصحف المدعومة ماليًا من منظمة التحرير. وفي تاريخ 1986/3/7م، صدرت صحيفة **النهار** بشكل اسبوعي، وفي 1987/4/1م، أصبحت تصدر يوميًا، ترأس تحريرها المحامي عصام العناني، وصاحب امتيازها ومحررها المسؤول عثمان الحلاق، عرف عنها تأييدها للسياسة الأردنية[3]، فالحكومة الأردنية استعانت بها لنشر سياساتها في الضفة الغربية وصولا لتشكيل قاعدة جماهيرية لها، إلا أنها أغلقت أبوابها بتاريخ 1997/1/1م، لأسباب مادية تتعلق بأساليب الضغط التي مارستها السلطة الفلسطينية ضدها[4]، وصدرت صحف يومية أخرى كانت تحتل مكانة بارزة في تلك الفترة كصحيفة **الميثاق**، الصادرة بتاريخ 1980/2/13م، لمحررها محمود الخطيب، وتعد التعبير السياسي العلني الأول للجبهة الشعبية، وبسب مواقفها المعلنة ضد سلطات الاحتلال منعت من التوزيع من (10-15) مرة سنويًا[1]. وصدرت صحيفة **الطليعة**، التي تعدُّ التعبير العلني الثاني للتنظيم الشيوعي الفلسطيني، وخاصة أن بشير البرغوثي أمينها العام تولى رئاسة تحريرها، وامتازت الصحيفة عن غيرها من الصحف بتضمنها أخبارًا محلية وتحقيقات واهتمامها بشؤون الشباب والعمل التطوعي والمرأة والطلاب[2]. كما صدرت صحيفة **الدرب** عام 1985م، الناطقة بلسان حال الجبهة الديمقراطية، رأس تحريرها سمعان خوري، وسرعان ما أغلقتها سلطات الاحتلال في آب 1986 بعد صدور (20) عددًا منها، بتهمة أنها تنطق باسم الجبهة المذكورة[3]، وفي عام 1986م، صدرت صحيفة **الجسر**، وهي أوّل صحيفة تصدر باللغة العبرية وكانت اسبوعية

---

[1] أبو عياش، رضوان: **صحافة الوطن المحتل**. مصدر سبق ذكره. ص30.

[2] المصدر نفسه. ص34.

[3] الرقيب: **الإعلام في فلسطين: بين مطرقة السلطة وسندان الرقابة الذاتية**. مصدر سبق ذكره. ص5.

[4] المصدر نفسه. ص5.

[1] عاشور، انشراح: **الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة**. مصدر سبق ذكره. ص73.

[2] الشوملي، قسطندي: **الحياة الصحفية في فلسطين نشأتها وتطورها (1876- 1976)**. مصدر سبق ذكره. ص33.

[3] عاشور، انشراح: **الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة**. مصدر سبق ذكره. ص75.

يصدرها زياد أبو زياد[1]. وشهدت فترة السبعينيات من تلك الحقبة صدور صحف عرفت باسم (صحف الثورة المضادة)، **كصوت الجماهير**، و**البشير**، اللتين كانتا تروجان لأفكار وبرامج سلطات الاحتلال في مناسبات كثيرة، وتدعوان لحسن الجوار، وإقامة الحدود الآمنة مع الدول العربية للبرهنة على صدق نواياهم[2]، إلاّ أنه لم يكتب النجاح لهما لأنّ دعوات التعايش مع الاحتلال لم تجد استجابة جماهيرية.

وزخرت تلك الحقبة بالمجلات الأدبية والعلمية المتخصصة كمجلة **فلسطين الطبية** التي تعنى بالشؤون العلمية، ومجلة **ألوان** الأدبية، و**البيادر** التي كانت بداية لمرحلة جديدة في الحركة الأدبية والثقافية، وقد صدرت عام 1976م، لمحررها جاك خزمو، واستطاعت بلورة حركة أدبية جادة شارك بتحريرها أدباء وشعراء[3]. وصدرت مجلة **الكاتب** عام 1979م، التي تميزت من غيرها من المجلات الصادرة بالأبحاث والدراسات المطولة، إضافة لمجلة **الفجر الأدبي** التي صدرت عام 1978م، على شكل ملحق شهري لجريدة الفجر اليومية[4].

ومن الإحصائيات المتوافرة حول عدد الصحف والمجلات الصادرة في تلك الحقبة، إحصائية تقول: إن عدد الصحف الصادرة منذ عام 1967م، وحتى عام 1987م، بلغ (22) صحيفة داخل القدس المحتلة، منها اليومية، والسياسية، إضافة لصدور (20) مجلة ذات اختصاصات متنوعة[1]، وإحصائية أخرى تفيد بأن عدد الصحف الصادرة بين عامي 1979-1987م، قد بلغ (24) صحيفة منها (18) صحيفة سياسية، و(3) صحف فكرية، وصحيفة واحدة أدبية وأخرى طبية[2]. يلاحظ من هذه الإحصائيات تدني عدد صدور الصحف، الذي يرجع أساسا إلى المضايقات الإسرائيلية لتلك الصحف، وملاحقتها، والعمل المستمر على إغلاقها، وفرض القيود عليها.

---

[1] تربان، ماجد: **الصحافة الفلسطينية وتطورها**. مصدر سبق ذكره. ص12.

[2] المصدر نفسه. 67.

[3] الشوملي، قسطندي: **الحياة الصحفية في فلسطين نشأتها وتطورها (1876- 1976)**. مصدر سبق ذكره. ص35.

[4] المصدر نفسه.

[1] أبو عياش، رضوان: **صحافة الوطن المحتل**. مصدر سبق ذكره. ص20.

[2] عاشور، انشراح: **الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة**. مصدر سبق ذكره. ص77.

من خلال الاستعراض السابق للصحف الصادرة، في تلك الحقبة، والإحصائيات التي توافرت عن عددها، يرى الباحث انتشار ظاهرة الصحف الحزبية بتلك الفترة الناطقة بلسان حال كل فصيل على حدة، الأمر الذي دفع بكل صحيفة إلى الالتزام باتجاه سياسي واحد ومحدد، والتقوقع داخله، وعدم فتح صفحاتهم أمام التيارات الأخرى، مما جعل الصحف في وضع أفق ضيق، ولم يساعد على خدمة القضية الفلسطينية كما يجب. وعلى الرغم من ذلك، فإن الباحث هنا لا ينكر دور الصحف بتلك الفترة في حمل هموم المواطنين ومشاكلهم، ونقل معاناتهم للعالم الخارجي، رغم الرقابة الإسرائيلية المشددة على تلك الصحف، وانصراف الصحف لمعالجة أمور بعيدة نوعا ما عن الواقع المحلي، كمحاولة منهم للهروب من مقص الرقيب، إلا أنه يمكن القول إن الصحافة الفلسطينية نجحت إلى حدّ بعيد في تغيير صورة الفلسطيني المشرد، وتحويله إلى حقيقة نضالية وخاصة في فترة الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987/12/9م، حيث حظيت القضية الفلسطينية بتأييد عالمي بفعل إدانة الصحف، واستمرار مراقبتها للممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، مما حدا ببعض القادة العسكريين على القول: إن أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع الانتفاضة هي التغطية الإعلامية ووجود الصحف الفلسطينية[1].

بقي أن نشير إلى تطور مهم قد حدث في تلك الحقبة الزمنية على صعيد وضع الصحافة والصحفيين الفلسطينيين، والذي تجسد بإنشاء نقابة صحفية تجمع شملهم وتوحد صفوفهم، وترفع من مستواهم المهني، خاصة أن المستوى المهني كان من ابرز المعيقات الداخلية للصحافة الفلسطينية، وهو يعود إلى عدم توافر جهة تتبنى هذا الجانب، وتعمل على تطويره ورقيه. ففي تاريخ 1978/12/11م، تمكن بعض الصحفيين من تشكيل رابطة للصحفيين تحت اسم "**رابطة الصحفيين العرب في الأراضي المحتلة**"، ضمت فيها كافة العاملين في الإعلام الفلسطيني، ويعد أكرم هنية أوّل رئيس للنقابة نتيجة لانتخابات هيئة إدارية جديدة في العام 1982م، وقد أبعدته السلطات الإسرائيلية إلى الأردن، ليشغل منصبه الصحفي، والكاتب الدكتور رضوان أبو عياش عام 1985، في انتخابات جديدة للنقابة، وتعرض أيضا للاعتقال عدة مرات لكونه صحفيًا ونقيبًا لرابطة الصحفيين، وبعدها بأربع سنوات جرت انتخابات دورية أخرى تسلم خلالها الصحفي

[1] سليمان، ملكي: **واقع الصحافة الفلسطينية بعد مرور 40 عاما على الاحتلال الإسرائيلي**. مصدر سبق ذكره. ص2.

نعيم الطوباسي رئاسة الرابطة منذ النصف الثاني من العام 1993م[1]. ولا يزال الطوباسي حتى الآن رئيسا للرابطة. وقد لعبت الرابطة دورا بارزا على صعد كثيرة، وفي مجالات عدة، منها مهنية وتثقيفية، فهي تقدم لأعضائها ما يلزم من خدمات اجتماعية وإعلامية،عن طريق عقد دورات مهنية تطور وترفع من مستواهم المهني، بالإضافة إلى التوسع والاتصال على المستويات العربية والعالمية، لما فيه خدمة للقضية الفلسطينية.

وستتطرق الدراسة للحديث عمّا آلت إليه نقابة الصحافيين الفلسطينيين* والدور الذي تقوم به في الحقبة اللاحقة، والكشف عما إذا كانت لا تزال تقوم بالدور المنوط بها ام لا، كما ستتحدث الدراسة عن وضع الصحافة والصحفيين، والقوانين التي تحكمها في الحقبة اللاحقة في ظل قيام السلطة الفلسطينية، والتي هي حديث المحور اللاحق والأخير من هذا الفصل.

2. 5 الصحافة الفلسطينية في ظل السلطة الفلسطينية (1994– 2007م)

انتقلت الصحافة الفلسطينية إلى مرحلة جديدة، لتشكل بذلك بداية لعهد جديد، في بيئة انفردت بها تلك الصحافة عن مثيلاتها في دول أخرى عديدة، فالعهود المتلاحقة، والظروف التي نشأت فيها الصحافة الفلسطينية كانت كفيلة بأن تميزها بتلك الخاصية، لترسم ما تبقى لها من ملامح، أو لربما ترجعها إلى بداية نشأتها.

عاشت الصحافة الفلسطينية، في هذه المرحلة، في ظل السلطة الفلسطينية المنبثقة نتيجة العملية السلمية التي سميت بمحادثات السلام الفلسطينية– الإسرائيلية، والتي بدأت بمؤتمر مدريد للسلام في 1991/10/30م، بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل، وأدت بالنهاية إلى توقيع اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ)، المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في تاريخ 1993/9/13م، وعلى أرضية تلك الاتفاقيات، تم إنشاء السلطة الفلسطينية، وانسحاب إسرائيل من المدن

[1] الخليلي، علي: **الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي: شهادة في التجربة**. مصدر سبق ذكره. ص91.

* مع نشأة السلطة الفلسطينية عام 1994م، عمدت الرابطة إلى تغيير اسمها من (رابطة الصحفيين العرب) إلى (نقابة الصحافيين الفلسطينيين).

الفلسطينية الرئيسية، وانتشار السلطة الفلسطينية وتوليها إدارة الضفة الغربية وقطاع غـزة فـي 1994/5/18م.

وبمجيء السلطة الفلسطينية، انتقلت الصحافة الفلسطينية إلى مرحلة تاريخيـة جديـدة، ظهرت معها بدايات مطمئنة لخلق صحافة تزول عنها كل المعيقات والتحديات التي كانت تشوبها في العهود السابقة، وخاصة فيما يتعلق بموضوع الرقابة والإجراءات التعسـفية، والانتهاكـات بمختلف أشكالها التي كانت تمارس ضدها من قبل قوات الاحتلال، وإمكانية خلق جيل صـحفي قادر على التعامل مع الأحداث، وتطوير نفسه ومواكبة مجريات الأمور في أجواء حرة تسـمح بذلك، لأن كل ما سبق ذكره لا يمكن أن يحدث دون توافر أدنى مقومات الحرية.

واجهت السلطة الفلسطينية عقبات في سن القوانين والتشريعات الناظمة للعمل الإعلامي، لكونها حديثة الولادة وتنقصها الخبرات في هذا المجال. وتجسدت قلة خبرتها هذه بإصدار قانون المطبوعات بعد موافقة المجلس التشريعي عليه بتاريخ 1995/6/17م، يقول بلال سلامة منسـق التدريب في المركز الفلسطيني للإعلام: "المواد الموجودة بهذا القانون ليست مرتبطـة بـالواقع الفلسطيني ولا باحتياجاته وتطلعاته لأنها شكلت انعكاسًا لتجارب دول مجاورة وتجميعًا لها"[1]، ولا يحمل سلامة الانتقادات والثغرات الموجودة بالقانون للسلطة الفلسطينية وحدها، وإنمـا يشـرك معها كل المؤسسات والأحزاب والشرائح الفلسطينية الأخرى التي قاطعت الاجتماعات والندوات التي دعت السلطة إليها، لتساهم في إعداده وصياغته، إلا أنها تمت مقاطعتها لأسـباب سياسـية تتعلق باتفاقية اوسلو ومعارضتهم لها[1]، قانون المطبوعات والنشر يعد أول قانون صـادر عـن السلطة الفلسطينية، ينظم العمل الإعلامي في المناطق التي خضعت لسيادة السلطة الفلسـطينية، لاغيًا بذلك القوانين والتشريعات التي كانت تنظم الصحافة الفلسطينية قبل عهد السـلطة خاصـة قانون المطبوعات والنشر رقم (16) لسنة 1967م، الساري المفعول في الضفة الغربية، وقانون المطبوعات رقم (3) لسنة 1933م، الساري المفعول بقطاع غزة، وبقيت المناطق الأخرى التـي لم تبسط السلطة الفلسطينية سيادتها عليها على الوضع نفسه من الرقابة الإسرائيلية.

---

[1] سلامة، بلال: **تشخيص ورؤية مستقلة للإعلام الفلسطيني**. موقع بيروت الالكتروني. 2006/3/11م. ص1. www.beirut.indymedia.org

[1] المصدر نفسه.

اطلع الباحث على قانون المطبوعات والنشر، ورصد ثغرات كثيرة احتواها القانون بمواده الواحدة والخمسين، فالقانون، من جهة، يتحدث عن الملكية الخاصة والمستقلة لوسائل الإعلام، وعن عدم وجود رقابة على الصحف، وعن تسهيلات لامتلاك وإصدار وسائل الإعلام والمطبوعات من جهة أخرى، فالمادة الثانية تقول: "الصحافة والطباعة حرتان وحرية الرأي مكفولة لكل فلسطيني، وله أن يعرب عن رأيه بحرية قولاً، كتابة، وتصويرا، ورسما في وسائل التعبير والإعلام"[1]، لكن المادة الثالثة تحدد تلك الحرية وتؤطرها بإطار غير محدد الملامح والحدود من خلال ذكرها أن كل ذلك يتم "بحدود القانون"[2] دونما تحديد عن أية قانون تتحدث، أو ما هي الحدود التي تقف عندها تلك الحرية، وهذه العبارة تعطي الحق للجهات التنفيذية بوضع قيود مختلفة على حرية التعبير، فهي عبارة فضفاضة، وقابلة للتغيير والتأويل. كذلك كان الحال مع بند "أ" من المادة السابعة من القانون نفسه التي تقول: "على المطبوعات أن تمتنع عن نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق الإنسان واحترام الحقيقة، وأن تعتبر حرية الفكر والرأي والتعبير والاطلاع حقا للمواطنين كما هي حق لها"[1]، فعبارة "ما يتعارض مع المسؤولية الوطنية" أيضا عبارة فضفاضة وقابلة للتأويل والتغيير واستغلالها من قبل الجهات التنفيذية للتضييق على حرية التعبير، كما يحظر البند "أ" من المادة (37) نشر أي معلومات سرية عن الشرطة، وقوات الأمن العام والمقالات التي من شأنها الإساءة إلى الوحدة الوطنية والتحريض، وزعزعة الثقة بالعملية الوطنية[2]. فهذه عبارات فضفاضة وقابلة للتفسير والتأويل بما يخدم التضييق على حرية التعبير، والأمثلة على هذا النحو كثيرة، ولا تتسع الدراسة لذكرها جميعها. كما اشترط القانون، عند إصدار مطبوعة، حدًا أدنى لرأس مال لا يقل عن(25) ألف دينار أردني لصحيفة يومية، و(10) آلاف دينار أردني لصحيفة غير يومية، والحصول على تصريح عند إصدار الصحيفة، وإيداع أربع نسخ من الصحيفة أو المطبوعة لدى دائرة

---

[1] المادة الثانية من قانون رقم (9) لسنة 1995م، بشأن المطبوعات والنشر.

[2] المادة الثالثة من قانون رقم (9) لسنة 1995م، بشأن المطبوعات والنشر

[1] البند أ من المادة السابعة من قانون رقم (9) لسنة 1995م، بشأن المطبوعات والنشر.

[2] الفقرات 2، و1، و5 على التوالي من البند أ من المادة السابعة والثلاثين من قانون رقم (9) لسنة 1995م، بشأن المطبوعات والنشر.

المطبوعات والنشر قبل التوزيع، وهذا يذكرنا بقانون المطبوعات الأردني رقم (79) لسنة 1953م، القاضي بضرورة تقديم نسختين إلى النيابة العامة من قبل محرر المطبوعة فور الصدور، ونسختين إلى وزير الداخلية، ووزير المعارف، ومدير المطبوعات. كما وضع القانون عقوبات على كل من يخالف أحكامه إما بالسجن بمدة لا تزيد على ستة أشهر، أو بغرامة مالية لا تزيد على (6000) دينار، أو بكلتا العقوبتين معا.

كل القيود التي وضعها قانون المطبوعات والنشر لا تتلاءم مع أدنى مقومات الحرية التي وضعتها بلدان العالم المتقدمة على أولويات قوانينها وتشريعاتها، فتلك القوانين تدعم كل من يرغب بإنشاء الصحف وتقديم المنح لهم، ولا توجد عندهم أي ضرورة للحصول على تصريح بإصدار صحيفة، فقانون المطبوعات والنشر بحاجة لمراجعة خاصة فيما يتعلق بالعبارات الفضفاضة التي احتواها القانون، فهي تحتاج لتعريف دقيق ومحدد، لتجنب أي تغيرات مزاجية تؤدي إلى تفسيرات اجتهادية تأخذ نحو مشاكل لا تحمد عقباها، وتؤثر سلبا على العمل الإعلامي والمهام الموكلة له وفي مقدمتها أن تبقى سلطة رابعة، لا أداة في يد أصحاب السلطة والقرار.

لا يعد قانون المطبوعات والنشر القيد الوحيد على العمل الإعلامي في فلسطين، فهناك قيود فرضتها الاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية على وسائل الإعلام بحجة منع الدعاية العدائية والتحريض حسب ما نصت المادة (12) من اتفاقية غزة- أريحا أولاً، التي وقعت بالقاهرة في 1994/5/4م، إضافة للمرسوم الرئاسي لمنع التحريض، الذي يأتي في الإطار نفسه (تنفيذ الاتفاقيات السلمية)[1]، الأمر الذي يمس بحرية العمل الإعلامي، نظرا للهامش الكبير الذي أعطته هذه القيود للمسؤولين، خصوصا في الأجهزة الأمنية، لفرض رقابة على وسائل الإعلام، عدا الانتهاكات التي رصدتها مؤسسات الدفاع عن حقوق الإنسان، والتي مورست من قبل السلطة التنفيذية، وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية ضد وسائل الإعلام، والصحفيين، والتي تمثلت في احتجاز الصحفيين، واستجوابهم، واعتقالهم، وإغلاق المؤسسات

[1] أبو دية، أحمد: **حرية الوصول إلى المعلومات في فلسطين**. ط1. رام الله: منشورات ائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان. كانون الثاني. 2005.ص15.

الإعلامية بما فيها الصحف المحلية مددًا زمنية متفاوتة، وإلغاء تراخيص بعضها ومصادرة المطبوعات، والاعتداء بالضرب على الصحافيين والتنكيل بهم ومنعهم من تغطية أحداث معينة[1].

فالحكومة والهيئات الأمنية لم تلتزم بالقانون إلاّ في حدود ضيقة، ولم تستند في معظم إجراءاتها ضد وسائل الإعلام على القانون[2]، مما أدى إلى نشوء رقابة ذاتية هي الأسوأ من بين أنواع الرقابة، فعلى الرغم من أن قانون المطبوعات لم يقض بفرض رقابة مسبقة على الصحف، كما كان في عهد الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن للرئاسة والحكومة عيونًا داخل المؤسسات الإعلامية، تراقب، وتطلع، وتؤثر على الإعلام بالشكل الذي تريده، مما جعله يسري وفق نظام محدد حسب رؤيتها، فالسلطة مارست الرقابة عن طريق الإيماءات والتهديدات غير الرسمية، مما عزز الرقابة الذاتية لدى الصحفيين الفلسطينيين، خوفا من عواقب لا تحمد عقباها[1].

يقول ملكي سليمان: بان هذه الحقبة كانت الأصعب من بين الحقب الأخرى السابقة، فالصحافة الفلسطينية هنا تتلاطم بين انتهاكات السلطة الفلسطينية، والإسرائيلية التي اشتدت حدتها مطلع الانتفاضة الثانية 2000/9/28م[2]، ومضت حدة انتهاكات السلطة نتيجة للتغيرات التي شهدتها تلك الانتفاضة، فعملت على توحيد الخطاب السياسي، في ممارسات قوات الاحتلال بالإضافة إلى إصابة معظم أجهزة السلطة، وخصوصًا الأجهزة الأمنية، بالشلل التام، نتيجة لما تعرضت له من عمليات قصف وتدمير ممنهج، لكن ذلك كان لفترة مؤقتة، فاستمرار الضغوط الخارجية على السلطة لوقف الانتفاضة، ومنع التحريض ضد الاحتلال من جهات متعددة، ومحاولة السلطة إظهار التزامها بالاتفاقيات الموقعة والمبادرات المبذولة للتهدئة، كل ذلك جعلها

---

[1] أنظر إلى مجموعة التقارير التي أصدرتها مؤسسات حقوقية؛ مثلاً: الرقيب: السنة الثالثة. العدد الرابع عشر. تشرين أول 1999م، ص ص 3-9. عبر الرابط الالكتروني: -http://www.phrmg.org/arabic/monitor1999/oct1999 11.htm. أيضًا الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن: حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال العام 2007م. التقرير السنوي التاسع. ص144. أنظر أيضًا: التقرير السنوي لعام 1998م، للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. ص ص 6-9.

[2] عبد الحميد، مهند: **دور الإعلام الفلسطيني في مواجهة الفساد**. ط1. رام الله: منشورات ائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان. كانون الثاني. 2005.ص42.

[1] الرقيب: **الإعلام في فلسطين بين مطرقة السلطة وسندان الرقابة الذاتية. السنة الثالثة**. مصدر سبق ذكره. ص2.

[2] سليمان، ملكي: **واقع الصحافة الفلسطينية بعد مرور 40 عاما على الاحتلال الإسرائيلي**. مصدر سبق ذكره.ص2.

تقع في انتهاك حرية العمل الإعلامي[1]، وبعد أحداث غزة الأخير بتاريخ 14/6/ 2007م، اخذ الخطاب الإعلامي منحى آخر، مختلفاً كثيرًا عن كل العهود التي عاشتها الصحافة الفلسطينية، فبدلاً من الدور المعهود لتلك الصحافة، وتبنيها العمل الصحفي النضالي،وعولمة القضية الفلسطينية، من اجل حصولها على تأييد عالمي، اخذ الخطاب الإعلامي يساعد على هدم كل الجهود التي بذلتها تلك الصحافة في العهود السابقة. ففي دراسة حديثة صدرت عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، توصلت إلى أنه منذ بداية الأزمة الداخلية التي ظهرت عقب الانتخابات التشريعية الثانية، وما حملته من تغيرات مرورًا بكل جولات الصراع الداخلي، وانتهاءً بحكومة الوحدة واتفاق مكة، وأحداث غزة الأخيرة في 14/6/2007م، حدث تغير سلبي ملموس على الخطاب الإعلامي الفلسطيني، نتيجة عملية مخططة، ولم تكن عفوية،إضافة لوجود خلل بنيوي طال المؤسسة الإعلامية وسياساتها، وعلاقة السياسة بالإعلامي التي تتصف بالتبعية، كلها أمور أدت إلى فشل إنتاج إعلام مهني مستقل من شأنه أن يقوم بدور السلطة الرابعة فعلاً وقولاً، من خلال دور رقابي موضوعي ايجابي يتأتى عبر البحث عن الحقيقة وتقديمها للناس[1].

ذلك النوع من الصحافة الفلسطينية يندرج تحت الصحافة الحزبية، التي وصفها عبد الناصر النجار نائب رئيس تحرير صحيفة الأيام، ومدير معهد الإعلام في جامعة بيرزيت، بالإعلام المرعب، والمخيف، الذي وصل لحد الجريمة، ولو كان هناك جسم صحفي قوي، لرفع عليه قضايا في المحاكم، لتسببه بنقل معلومات للجماهير بشكل تحريضي دون أدنى رحمة لما تسببه هذه المعلومات على الواقع الفلسطيني[2]. وهذا يدفعنا للحديث عن دور نقابة الصحفيين، التي فقد مجلس نقابتها شرعيته، جراء المماطلة لإجراء انتخابات، فالنقابة لا تحظى بإجماع الإعلاميين الفلسطينيين، ويشكون من عدم فعاليتها، ويطالبون بتجديدها، وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية ومهنية، وبدأ الحديث مؤخراً عن إجراء انتخابات للنقابة، من خلال إعلان نقيب

---

[1] أبو دية، أحمد: **حرية الوصول إلى المعلومات في فلسطين**. مصدر سبق ذكره. ص39.

[1] عثمان، زياد وبني عودة، غازي: **الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين**. رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان. 2008.ص197.

[2]عبد الناصر النجار: **المعيقات التي تواجه تنمية الإعلام الفلسطيني**. مؤتمر الإعلام الفلسطيني آفاق وتحديات. رام الله: فندق" بيست ايسترن". مشروع نفذه صندوق التنمية التابع لـBBC العالمية. 27-2008/1/28م.

الصحفيين نعيم الطوباسي، خلال مؤتمر نظمته شبكة أمين الإعلامية، عقد في مدينة أريحا، في الفترة الواقعة ما بين 1-2008/5/3م، واعدًا بتشكيل لجنة لإعداد قانون يضم قانونيين، وإعلاميين، وأكاديميين، تنتهي من عملها خلال ثلاثة أشهر، وبعدها يصار إلى دعوة للمؤتمر العام للنقابة، لاجتماع لانتخاب مجلس نقابة جديد قبل نهاية العام الحالي 2008م.

لقد شهدت مرحلة مجئ السلطة الفلسطينية، صدور كثير من الصحف اليومية المتخصصة، والمجلات الرسمية، التي لم تكن موجودة من قبل، فمنذ قدومها، وحتى تشرين أول 1995م، صدرت أربع عشرة دورية يومية وأسبوعية وشهرية[1]. والصحيفة الأولى التي أعطتها السلطة الفلسطينية ترخيصًا للصدور هي صحيفة **فلسطين**، التي صدرت بتاريخ 1994/9/23م، لصاحبها طاهر شريتح، وقد صدر منها أربعة عشر عددًا، ثم توقفت عن الصدور[2]. وصدرت في تاريخ 1994/12/8م، صحيفة **الحياة الجديدة**، المقربة من السلطة الفلسطينية، ويتلقى معظم الصحفيين العاملين فيها رواتبهم من وزارة المالية، بمعنى آخر يعتبرون موظفي دولة، ومديرها العام نبيل عمرو، ويرأس تحريرها حافظ البرغوثي[1]، وهي لا تزال مستمرة بالصدور بشكل يومي، ولم تتوقف بعد. وفي 1995/12/12م، صدرت صحيفة **الأيام**، وهي صحيفة يومية مستقلة، يرأس تحريرها أكرم هنية أحد المستشارين الإعلاميين للرئيس الراحل ياسر عرفات، ومنصبه جعل الصحيفة أكثر مرونة للتطرق للخطوط الحمراء من الصحف الأخرى، مما أعطاها مزيدًا من الحرية لطرح قضايا حساسة تنتقد السلطة[2]. وقد بلغ عدد الصحف التي صدرت بالفترة الواقعة بين أيار 1994م وحزيران 1996م، حوالي (16) صحيفة و(49) مجلة عامة ومتخصصة[3].

كما شهدت تلك الفترة منح تراخيص لإصدار صحف جديدة لأحزاب معارضة، الأمر الذي لم يستمر طويلاً حتى بدأت السلطة تعمل على اقتحام مقرات تلك الصحف، والأمر بإغلاقها

---

[1] الدلو، جواد راغب: **الصحافة الرياضية في فلسطين (1876- 1997م)**. مصدر سبق ذكره. ص158.

[2] تربان، ماجد: **الصحافة الفلسطينية وتطورها**. مصدر سبق ذكره. ص13.

[1] الرقيب: **الإعلام في فلسطين: بين مطرقة السلطة وسندان الرقابة الذاتية**.السنة الثالثة. مصدر سبق ذكره. ص4.

[2] المصدر السابق. ص2.

[3] الدلو، جواد راغب: **الصحافة الرياضية في فلسطين (1876- 1997م)**. مصدر سبق ذكره. ص158.

واعتقال رؤساء تحريرها، والتحقيق معهم، ففي 1997/2/13م، صدرت صحيفة **الرسالة**، الناطقة باسم حزب الخلاص الوطني الإسلامي، ويرأس مجلس إدارتها الدكتور جواد الدلو، ومحررها المسؤول وسام عفيفة ومقرها مدينة غزة، وقد عملت السلطة الفلسطينية على إغلاقها أكثر من مرة، ولمدة ثلاثة أشهر في العام نفسه التي صدرت فيه 1997/9/10م[1]، وصدرت صحيفة **الاستقلال**، الناطقة باسم حركة الجهاد الإسلامي في تاريخ 1997/2/13م، لصاحب امتيازها ومحررها المسؤول علاء الصفطاوي، وهي جريدة سياسية أسبوعية، تعرضت للاقتحام من مختلف أفراد الأجهزة الأمنية ومصادرة ملفاتها، واعتقال موظفيها، وإغلاقها في شباط 1995م، لمدة ثلاثة أشهر، وثلاثة أشهر أخرى في العام التالي من الشهر نفسه لأسباب سياسية[2]. وفي تاريخ 1994/12/8م، صدرت صحيفة **الوطن**، الناطقة باسم حركة المقاومة الإسلامية حماس ولكن السلطة أغلقتها أكثر من مرة لمدة شهرين ونصف، لنشرها مقالاً عن الرئيس اعتبر قدحًا وتشهيرًا[1]. كما ألقى الحسم العسكري لحركة حماس في قطاع غزة 2007/6/14م، بظلاله على الصحف الفلسطينية، فأخذ كل طرف من كلا الحزبين يمنع توزيع الصحف في منطقته، فمنعت السلطة الفلسطينية توزيع صحف **الرسالة** و**فلسطين** و**الكرامة** و**الصباح** في أراضي الضفة الغربية، وفي المقابل منعت حماس في قطاع غزة من صدور صحيفة **الأيام** بتاريخ 2008/2/13م، لنشرها "كاريكاتير" مسيئًا للمجلس التشريعي، ولم تتوقف المسألة على منع توزيع الصحف الفلسطينية لتشمل بقية وسائل الإعلام الأخرى الفضائية، فكل طرف يمنع الآخر من فتح مؤسساته الإعلامية، وعدم السماح للموظفين بالدوام فيها.

تلك المسألة جعلت الإعلام يشارك في الصراع الداخلي الذي تمر به الأراضي الفلسطينية بعد أحداث غزة الأخيرة 2007/6/14م ، وما أعقبه من أحداث متلاحقة، فبدلاً من أن يكون الإعلام الفلسطيني جزءًا من الحل، بات جزءًا من المشكلة، وانحاز عن طبيعة الدور، والوظيفة التي وجد من أجلها والتي تتجسد بالحياد والموضوعية في نقل الخبر دون تحيز لطرف على حساب طرف آخر وإتباع سياسة نفي الآخر.

---

[1] موقع صحيفة الرسالة الالكتروني. 2008/6/12م. http://www.alresalah.info/pdf.php?op=page&id=1

[2] الرقيب: **الإعلام في فلسطين: بين مطرقة السلطة وسندان الرقابة الذاتية**. مصدر سبق ذكره. ص81.

[1] تربان، ماجد: **الصحافة الفلسطينية وتطورها**. مرجع سبق ذكره. ص13.

خلاصة الفصل

قام الباحث، باستعراض للمراحل التاريخية الخمسة، التي تعاقبت على الصحافة الفلسطينية، بهدف الإحاطة بواقع الصحافة الفلسطينية والإلمام بها، ومجموعة التشريعات والقوانين المنظمة لتلك الصحافة، وإلقاء الضوء على الصحف الصادرة في كل مرحلة لمعرفة الدور الذي تلعبه، وأبرز المعضلات التي تواجه تلك الصحافة، وتحد من أدائها وعملها التي وجدت من أجله. مما لا شك فيه أن دور الصحافة الفلسطينية، ومجمل الظروف والعوامل التي عاشتها غريبة ومغايرة لدور صحف أخرى بالعالم، فمن خلال الدراسة، تبين للباحث أن تلك الصحافة الفلسطينية عاشت في أجواء تملؤها قيود ومحددات تمنعها من لعب دورها كما ينبغي، بفعل المراحل المتعاقبة التي عاشت بظلالها، فهي صحافة امتزج فيها العمل الإعلامي بالعمل النضالي، من أجل الحرية ونيل الاستقلال، فقد عانت من رقابة قيدت عملها وجعلتها تبتكر طرقًا تتحايل فيها على القانون من أجل الوصول للحد الأدنى الذي كان من المفروض أن تقوم به تلك الصحافة، فموضوع الرقابة على جميع المراحل لم يتغير، وإنما الذي تغير هو الاسم فقط ففي العهد العثماني عرفنا مراقب المطبوعات (المكتبجي)، وفي الانتداب البريطاني مقص الرقيب الذي طور في عهد الاحتلال الإسرائيلي وسمي الرقيب العسكري الإسرائيلي، فكانت كل مرحلة لاحقة تأخذ من سابقتها وتضيف إليها مع ما يتناسب مع أهوائها، وفيما يخدم سياسة التضييق وكبت الحريات.

لقد بقي الوضع على ما هو عليه حتى قدوم السلطة الفلسطينية التي علق الصحفيون الفلسطينيون الكثير من الآمال عليها، مودعين عصر الرقابة الإسرائيلية، وما خلفه من قيود وسلاسل غلت معها أقلامهم، لكن سرعان ما تبددت تلك الآمال ، لتكمل السلطة الفلسطينية المشوار الرقابي، لكن هذه المرة ليس بصورة علنية كما كانت تفعل إسرائيل، وإنما الرقابة ما بعد النشر التي دفعت باتجاه رقابة ذاتية خطيرة يمارسها الصحفيون على أنفسهم، وتعد تلك الرقابة من أخطر أنواع الرقابة، لأنها تحد من التفكير والإبداع والمهنية، والاكتفاء بطرح مواضيع عمومية، وان كانت ذات أهمية فتنقل الموضوع بحذر عبر الوصف والنقل بعيدا عن التحليل والنقد.

إن المطلع على الوضع الإعلامي الفلسطيني اليوم، يجده مزريًا للغاية، فهو محاط ومحاصر من عدة جهات متنفذة، فالرقابة الفلسطينية غير المباشرة، والرقابة الإسرائيلية، والقوانين والتشريعات الجائرة لا تلبي أدني بيئة لعمل إعلامي جاد، عدا غياب جسم إعلامي نقابي، يدافع عن حريات العمل الإعلامي، ويضمن حقوقه، كلها أمور جعلت واقع الإعلام الفلسطيني في حالة يرثى لها. وأمام تحديات ومعيقات تحتاج إلى نظرة جادة بإعادة النظر بكل تلك التحديات والمعيقات، بدءًا بانجاز قانون لنقابة الصحفيين، يحدد كافة القضايا المتعلقة بترتيب الوضع الداخلي للنقابة، وتنظيم مهمة الصحافة، وإجراء الانتخابات لمجلس نقابة جديد، وتغيير قانون المطبوعات والنشر وتعديله، ليواكب ثورة المعلومات، وهذا الزخم الهائل من المعلومات، عن طريق العمل على إيجاد قانون جديد– إذا اقتضى الأمر– يتناول الجوانب والقوانين الأساسية لجميع مكونات العمل الإعلامي، ليتجاوب مع المتطلبات والتغيرات الهائلة التي حدثت على صعيد الثورة المعلوماتية، وبما يكفل وضع حد للسلطة التنفيذية من التدخل في العمل الإعلامي، وتحويلها إلى أداة بيدها، بدلاً من سلطة رابعة تراقب بنزاهة، وترصد وتعمل على كشف الفساد بما فيه صالح المجتمع ورقيه وتنميته.

الفصل الثالث

الصحافة والتحول الديمقراطي في فلسطين

يعالج هذا الفصل عملية التحول الديمقراطي في فلسطين من خلال عدة محاور، وسنتناول في البداية المداخل النظرية التي سنحاول من خلالها تقديم تفسيرات لعملية التحول الديمقراطي، والعوامل والمتغيرات المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي، والأنماط والأشكال المختلفة لعمليات هذا التحول، ثم بعدها نتقل لنسقط كل ذلك على الحالة الفلسطينية عبر الحديث عن أبرز مظاهر التحول الديمقراطي في فلسطين، وفي النهاية سنقوم ببيان دور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي عبر الحديث عن أبرز نظريات الإعلام الخاصة به، والنظرية الأمثل التي يمكن إسقاطها على الإعلام الفلسطيني.

3. 1 مفهوم التحول الديمقراطي

سبق لهذه للدراسة وأن تطرقت لمفهوم التحول الديمقراطي، وخلصت إلى أن ذلك المفهوم يعد بمثابة إجراء عملي يهدف إلى تغيير حكومة لم يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية واستبدالها بأخرى عبر انتخابات حرة علنية ونزيهة, أي أن أساس عملية التحول الديمقراطي هو تغيير بنية النظام السياسي اللاديمقراطي ليصبح ديمقراطيًا، عبر انتخابات تقوم على أسس المشاركة والتنافس مع توفير الحرية المدنية والسياسية. وهناك من عبر عن التحول الديمقراطي بأنه: "الفترة الزمنية التي تمتد من نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطيي، فالتحول يتضمن عملية تغيير قواعد اللعبة السياسية، ويكون ديمقراطيًا في حالة الخروج من نظام ديكتاتوري، وتبني نظام ديمقراطي وقواعد اللعبة الديمقراطية، وأهم ما يميزها بأنها ذات طابع نخبوي"[1]. وهذا التعريف يقر بأن عملية التحول الديمقراطي تأتي من أعلى من قبل النخبة، وقد وجد الباحث من يوافق هذا الرأي معللاً ذلك بأن الجماهير والتعبئة الشعبية لا تستمر، وإذا ما حدث ذلك، فإنه يتم لفترة قصيرة تتلوها عودة الشعب إلى اهتماماته اليومية والحياة، لتبقى عملية

[1] عاصي، جوني: **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول**. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 2006. ص59.

التحول الديمقراطي بيد النخبة[1]. ولكن الباحث لا يتفق مع هذا الرأي فهو يرى أن السيادة الشعبية أو القبول الشعبي يعدُّ سندًا أساسيًا ومهمًا عند الحديث عن عملية التحول الديمقراطي، وستتوسع الدراسة للحديث حو ل هذا الموضوع عندما نتطرق لنظريات التحول الديمقراطي. وفي الحالة الفلسطينية يقترح الباحث للتحول الديمقراطي التعريف التالي: " التغيير الذي حدث في النظام السياسي الفلسطيني من خلال صعود قوة سياسية جديدة هي (حماس)، وحلَّت محل قوة سياسية أخرى هي (فتح) وكان لصندوق الاقتراع الحكم الفصل فيها".

وقد لاحظ الباحث في الأدبيات التي تتحدث عن التحول الديمقراطي من يفرق بين التحول الديمقراطي والانتقال إلى الديمقراطية، فبحسب وجهة النظر تلك يعد التحول الديمقراطي عملية تاريخية تتطلب شروطًا أكبر من عملية الانتقال الديمقراطي، والأخير غير كافٍ لامتلاك الشعب مصادر المشاركة ووسائلها[2].

3. 1. 1 نظريات التحول الديمقراطي

تشير الأدبيات العامة حول عملية الانتقال إلى الديمقراطية أن هناك ثلاث نظريات رئيسة تفسر عمليات التحول الديمقراطي وأنماطها والعوامل والمتغيرات المؤثرة فيها:[3]

1- نظرية الحداثة: تقوم تلك النظرية على قاعدة مفادها أن للتنمية الاقتصادية دورًا رئيسًا ومهمًا في إحداث التحول الديمقراطي، هذا إن لم تكن هي التي أدت إلى الديمقراطية. لقد قام عالم الاجتماع السياسي الأمريكي "سيمور مارتن ليبست" باختبار تلك النظرية من خلال أطروحته التي جاءت بعنوان: "**بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية**"، وذلك من خلال عمل مقارنة بين البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة باللغة الانجليزية، وبلدان أمريكا اللاتينية، مصنفًا إياها لديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة،

---

[1] عاصي، جوني: مصدر سبق ذكره. ص69.

[2] نصار، وليم: **الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية**. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 2006. ص59.

[3] المغيربي، محمد زاهي بشير: **الديمقراطية والإصلاح السياسي..مراجعة عامة للأدبيات**. موقع مركز التجارب الإصلاحية والتنموية الالكتروني. 2007/7/12م. ص2. www.experience-reforme.info

وديكتاتوريات، وفقا لمعايير ومؤشرات تتعلق بالتنمية الاقتصادية، والاجتماعية مثل: الثروة، ودرجة التصنيع، والحضرية، ومستوى التعليم. وخلص إلى وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي الناتج عن عدة متغيرات اجتماعية.

وقد تعرضت تلك النظرية لعدة انتقادات كان من أبرزها أن النمو الاقتصادي وحده غير كاف لإنتاج الديمقراطية، فهناك عوامل أخرى تؤثر في عملية التحول الديمقراطي مثل الخصوصية القومية، أو الثقافية، أو التبعية الاقتصادية، أو تجربة التحرر القومي، بالإضافة إلى ضعف العلاقة السببية التي تربط بين النمو الاقتصادي، والتحول الديمقراطي، والعلاقة في هذه الحالة احتمالية، وليست سببية[1]، فالاستنتاج الذي يقول إن مستوى عاليًا من النمو الاقتصادي، ليس من شأنه أن يقود بالضرورة إلى عملية تحول ديمقراطي.

2- النظرية البنيوية: تأخذ تلك النظرية بالاعتبار تغير بنى السلطة وقوتها في أي مجتمع عند تفسيرها لعملية التحول الديمقراطي، وقد قام "بارنجتون مور" بنشر مقالة عام 1966م، بعنوان: "**الجذور الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية**"، وهي تعد من الأدبيات الكلاسيكية في مجال تحول المجتمعات إلى الديمقراطية، حلل فيها، عبر إطار تاريخي تدريجي، أربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، جاءت ثلاث منها ممثلة للطبقات الاجتماعية وهي: طبقة الفلاحين، وطبقة ملاك الأراضي "الارستقراطية"، والطبقة البرجوازية، في حين تمثلت البنية الرابعة بالدولة. وميز "مور" بين ثلاثة مسارات تختلف عن بعضها بعضًا، وقد تمثلت بانجلترا، وفرنسا، والولايات المتحدة الممثلة (لمسار الديمقراطية الليبرالية)، واليابان، وألمانيا الممثلة (لمسار الفاشية)، وروسيا والصين الممثلة (لمسار الثورة الشيوعية)، وفي الفترة الواقعة بين القرن السابع عشر ومنتصف القرن العشرين توصلت الدراسة إلى أن مسار الديمقراطية وشكلها كان، بصفة عامة نتاجًا لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين، وسادة الأرض، والبرجوازية الحضرية والدولة، حيث إن القوة الدافعة باتجاه الديمقراطية هي البرجوازية، فعندما تكون البرجوازية قوية فإنها هي التي تقرر الخطاب السياسي والثقافي للتحالف، وفي حالة كون البرجوازية ضعيفة، فإن

[1] عاصي، جوني: **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية**. مصدر سبق ذكره. ص ص 35-38.

الطبقات الارستقراطية هي التي تقرر هذا الخطاب، فمصالح الطبقة الارستقراطية هي التي تحدد النتائج السياسية وتحسمها[1].

وقد تعرضت النظرية للانتقاد بسبب إغفالها بدرجة كبيرة لدور العلاقات والتفاعلات الدولية، وعبر القومية، بما فيها الحرب، في تحديد المسار الذي تتخذه البلدان المختلفة، فضلاً عن إبرازها لعمل ماركسي ظهر خلال محاولة تعليل "مور" للبنى والصراعات السياسية بوساطة البنى والصراعات الطبقية، وهذا يتفق مع رؤية علم الاجتماع الماركسي في كون صراع الطبقات يعد جوهرًا أساسيًا للسياسة، وهو يستند، في تفسيره لمفهوم الطبقة الاجتماعية، على أنه نتاج مجموعة من العلاقات الاقتصادية ذات خصوصية تاريخية.

3. نظرية دينامية التحول: قدم الباحث السياسي "دانكورت روستو" في مقالة له عام 1970م، بعنوان: "**الانتقال إلى الديمقراطية**"، تحديًا جوهريًا لأطروحة "ليبست"، وللمدخل التحديثي بصفة عامة، فقد أشاد "روستو" إلى أن الربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إحداث تحول ديمقراطي كان مدفوعًا أساسًا بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية الديمقراطية وترسيخها، وليس حول كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأوّل التي تعدُّ محور اهتمام "روستو" في هذه النظرية.

وقد حدد "روستو" في مقالته، مسارًا عامًا تتبعه كل البلدان، خلال عملية الدمقرطة وترسيخها مستندًا في ذلك إلى منهج التحليل المقارن لتركيا والسويد، ويتكون هذا المسار من أربع مراحل[2]:

المرحلة الأولى: مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية: ويتمثل في إجماع عدد كبير من السكان على الهوية السياسية، وليس المقصود بذلك توافر الإجماع والاتفاق العام على نحو مطلق.

المرحلة الثانية: مرحلة إعدادية: وهي تفترض وجود صراعات سياسية دائمة وحادة وغير حاسمة بين أطراف سياسية متنازعة، وبمعنى آخر فإن الديمقراطية تولد من رحم الصراع

[1] عاصي، جوني: **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية**. المصدر نفسه. ص45.

[2] المغيربي، محمد زاهي بشير: **الديمقراطية والإصلاح السياسي**. مصدر سبق ذكره. ص3.

والعنف، وإنها ليست نتاجًا لتطور سلمي، ونتيجة لذلك تكون الديمقراطية في هذه المرحلة هشة، ولا يستطيع العديد من البلدان تجاوز تلك المرحلة، ويتمخض عنها صراع حاد يؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية، أو صراع يؤدي إلى تزايد قوة إحدى الجماعات بالدرجة التي تمكنها من التغلب على قوى المعارضة وإنهاء الصراع السياسي لصالحها، وسد الطريق أمام التحول الديمقراطي.

المرحلة الثالثة: مرحلة القرار: تعد هذه المرحلة بداية مرحلة الانتقال، والتحول المبدئي، وهي عبارة عن لحظة تاريخية تقرر فيها الأطراف المتنازعة التوصل إلى تسويات، وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي.

المرحلة الرابعة: مرحلة التعود: وفيها تصبح الأجيال الجديدة من النخب السياسية أكثر تعودًا وقناعة وإيمانًا بالقواعد الديمقراطية، ويمكن القول فيها إن الديمقراطية قد ترسخت في المجتمع السياسي على فرض أنّ أطراف الصراع لم يكن قرارهم ناتجا عن قناعة ورغبة في تبني القواعد الديمقراطية في مرحلة القرار. فهذه النظرية تؤمن بأن المسار التاريخي للديمقراطية يتحدد من خلال مبادرات وأفعال النخب، وليس عن طريق بنى القوة المتغيرة.

وقد تعرضت النظرية، كغيرها، للنقد من جانبين: الأوّل، يتعلق بالجانب النخبوي لعملية التحول؛ بمعنى أنها عملية من أعلى، فهي تركز على النخب وتهمش الجانب المجتمعي في عملية التحول الديمقراطي. والآخر: يتعلق بالتوجه الإرادي، بمعنى أن عملية التحول هي نتاج اختيار للاعبين الأساسيين، مع تهميش للبنى وللقيود التي تفرضها على اللاعبين[1].

ويرى الباحث، من خلال العرض السابق لنظريات التحول الديمقراطي، أن هذه النظريات تركز على الشأن الداخلي بدرجة أساسية، فهي لم تتعرض لتأثير العامل الخارجي في إحداث تحول ديمقراطي، وخاصة أن المناخ الدولي يلوح بذلك، ويدفع بهذا الاتجاه، كما لا يمكن إغفال خصوصية الوضع لكل بلد على حدة، فعملية التحول والآلية المتبعة فيه إذا نجحت ببلد ما، ليس بالضرورة أن تنجح في بلد آخر، فالنظريات السابقة اجتهدت بناءً على خصوصية كل بلد،

[1] عاصي، جوني: **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية**. مصدر سبق ذكره. ص 57.

مما يصعب إسقاطها وتعميمها على بلدان أخرى، ولكن يمكن لنا المقارنة والتقريب من تجـــارب الآخرين، واستحداث ما يلزم للبلد المنوي فيه إجراء عملية تحول ديمقراطي.

3. 1. 2 العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي

تخضع عملية التحول الديمقراطي تحت تأثير الكثير من العوامل التي قد تـــؤدي إلـــى حدوث تحول ديمقراطي أو إلى عرقلتها، وبالرجوع إلى نظريات التحول الديمقراطي، نجد أنهـــا تستند على عدد متباين من العوامل المترابطة لتفسير حدوث عملية التحول الديمقراطي، وعلـــى الرغم من ذلك، فإنها تتفق في تحديد مجموعة من العوامل التفسيرية المشـــتركة، ولـــو بطـــرق مختلفة، وتتمثل تلك العوامل بالتالي[1]:

1- التنمية الاقتصادية: تعد التنمية الاقتصادية مدخلاً تفسيريًا مهمًا، وخاصة عند أنصار نظرية الحداثة، فهي تشكل، بالنسبة لهم، صورة جوهرية للمسار التاريخي الذي تتخذه البلدان المختلفـــة تجاه الديمقراطية، وبالنسبة لمؤيدي نظرية دينامية التحول، فإن التنمية الاقتصادية تمثـــل الـــدافع لتحركات النخب المتنافسة لصياغة تسويات ديمقراطية. وعلى نحو عام يمكن القول إن النظريات الثلاثة تتفق فيما بينها وتقر بأن الأزمات الاقتصادية، والتخلف الحاد يقوضان الديمقراطيـــة، ولا يشكلان سياقًا مشجعًا لها.

2- التقسيمات الاجتماعية: تلعب التقسيمات الاجتماعية دورًا مهمًا في تفسير عمليات التحـــول الديمقراطي في أي بلد كان، وهنا يدخل موضوع القبول الشعبي، والتأكيد علـــى مبـــدأ الســـيادة الشعبية، ويقر "سيمور مارتن ليبست" عبر نظرية الحداثة، بأن التنمية الاجتماعية، والاقتصـــادية تؤديان إلى نمو الطبقة المتوسطة التي يمكن أن تكون مؤيدة للديمقراطية، كما أكـــدت النظريـــة البنيوية أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تغيير التقسيمات الطبقية في المجتمع. أما نظرية دينامية التحول فقد اهتمت بالصراع السياسي غير المحسوم بين الطبقات والجماعـــات، وتـــأثيره علـــى المسار الديمقراطي. وعلينا أن نؤكد هنا أن التقسيمات الطبقية ليست الشكل الوحيد لعدم حـــدوث

[1] المغيربي، محمد زاهي بشير: **الديمقراطية والإصلاح السياسي**. مصدر سبق ذكره. ص5.

مساواة اجتماعية، فالتغيرات المختلفة للدمقرطة تشير أيضًا إلى التقسيمات الإثنية، والقبلية، واللغوية، والدينية، والثقافية. فتلك الاختلافات حقيقة أزلية لا يمكن التنكر لها، ولا بد من قبولها والبحث عن هُوِيَّة سياسية مشتركة، لأن الإحساس بحد أدنى من الهوية المشتركة، كما يرى "روستو"، تمثل الأوضاع الحقيقية التي تتأسس عليها المراحل الأخرى في عمليات التحول الديمقراطي.

3- الدولة والمؤسسات السياسية: تعد عاملاً تفسيريًا مهمًا للنظريات الثلاثة، وخاصة فيما يتعلق بالقوة العامة للدولة وعلاقتها بالتقسيمات الاجتماعية والمجتمع المدني، فأنصار نظرية الحداثة يعتبرون الهيمنة المطلقة للدولة على المجتمع المدني مؤشرًا سلبيًا للدمقرطة، فالدولة المتضخمة تسيطر على معظم الفرص الاقتصادية المهمة، وتؤدي تلك السيطرة إلى عرقلة النمو الاقتصادي بسبب تقليص منافسة القطاع الخاص، وينتج عن ذلك بروز اقتصاد مسيس يكون الكسب الاقتصادي فيه نتاجًا للوصول للسلطة والقوة السياسية، وليس نتيجة لزيادة الإنتاجية والكفاية مما يزيد من احتمالات عدم المساواة والتوتر الحاد بين الطبقات والجماعات الإثنية والإقليمية وغيرهما.

4- المجتمع المدني: دخل المجتمع المدني كعامل تفسيري لعملية الدمقرطة عبر علاقته بالدولة والبنية الطبقية، فنظرية الحداثة وديناميةالتحول تريان المجتمع المدني لاعبًا مهمًا وأساسيًا في موازنة قوة الدولة، ويعد حائلاً أمام دعوة التسلطية، وعاملاً حيويًا في تعزيز الديمقراطية والمحافظة عليها، فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية تساهمان في نمو المجتمع المدني حسب مفهوم نظرية الحداثة وتفسر ذلك بتركيز السكان في مناطق حضرية، وانخراطهم في شبكات أوسع، وأكثر تنوعًا، وإلى انتشار التعليم والمعرفة، مما يؤدي إلى تزايد احتمالات تحدي قطاعات المجتمع المختلفة لنظم الحكم التسلطية، في حين يشير منظرو النظرية البنيوية إلى أهمية نمو المجتمع المدني كقوة موازية للدولة مع اهتمامهم بكيفية تعزيز المجتمع المدني للقدرات التنظيمية للطبقات الدنيا، وبالتالي تغير توازن القوة في البنية الطبقية، بمعنى أن المجتمع المدني أقل أهمية من تأثير ذلك النمو على التفاعلات الطبقية، ومدى تأثيره من ثمَّ على احتمالات عملية الدمقرطة.

5- الثقافة السياسية: تزداد احتمالات الدمقرطة في البلدان التي تكون فيها الثقافة السياسية مؤيدة للديمقراطية، فمنظرو نظرية الحداثة تمثل الثقافة السياسية لديهم متغيرًا تفسيريًا مركزيًا، فقد قاموا بإجراء العديد من الدراسات الميدانية التي خرجت بوجود ارتباطات إحصائية قوية بين مستوى التعليم، وبين الالتزام بقيم الديمقراطية والمشاركة والتسامح والاعتدال. في حين يتشكك منظرو نظرية دينامية التحول فيما إذا كانت هذه الارتباطات تفسر الدمقرطة على الإطلاق، مع محاولاتهم المستمرة بالتأكيد على أن الثقافة السياسية ما هي إلا نتاج لعملية الدمقرطة، وليست سببًا لها، كما أنهم يزعمون أن الانتقال إلى الديمقراطية يرجع إلى حسابات النخب السياسية المتصارعة التي تبدأ في إدراك أن هناك مصلحة مشتركة وليس قيما مشتركة، في الدمقرطة.

6- التفاعلات الدولية وعبر القومية: تهتم النظريات السابقة بالتفاعلات عبر القومية، أي العلاقات بين المجتمعات ضمن أنواع مختلفة من الفضاءات السياسية، فعند تفسيرهم لعمليات الدمقرطة، يأخذون، في الاعتبار، السلوكيات الدولية الناتجة عن التفاعلات السياسية العالمية.

وعلى الرغم من اختلاف النظريات في تفسير عوامل الدمقرطة نتيجة لاختلاف منطلقات كل نظرية في تفسير عملية التحول الديمقراطي، إلا أنه يمكن القول إن نقاط التقاطع كانت أكثر من نقاط الخلاف، ويؤكد الباحث على ذلك من خلال اتفاق تلك النظريات على العوامل السابقة باعتبارها مداخل تفسيرية مهمة عند الحديث عن عمليات التحول الديمقراطي، وإقرارها بأن توافر تلك العوامل مجتمعة من شأنه أن يؤدي إلى إحداث تحول ديمقراطي.

3. 1. 3 أنماط عملية التحول الديمقراطي

تأخذ عملية التحول الديمقراطي أشكالاً وأنماطًا مختلفة، وهي تعود، بالأساس، إلى طبيعة النظام المنوي فيه إجراء عملية تحول ديمقراطي وبنيته، فقد ميز "هنتنجتون" بين أربعة أنماط، أو أشكال لعملية التحول الديمقراطي في النظم التسلطيّة وهي على النحو التالي[1]:

[1] المغيربي، محمد زاهي بشير: **الديمقراطية والإصلاح السياسي**. مصدر سبق ذكره. ص6.

1- نمط التحول الذاتي: يحدث التحول الذاتي عندما تتم عملية الانتقال الديمقراطي أساسًا بمبادرات من النظام التسلطي ذاته، وبدون تدخل من جهات أخرى، سواء من قوى المعارضة، أو من المجتمع ككل، وبعد جدل داخلي يقر بأن من مصلحة النظام إدخال تغييرات وإصلاحات سياسية، وساد هذا النمط العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، وبعض البلدان الآسيوية. وتتمثل نتيجة هذا الشكل من التحول، وفي أحسن الأحوال، قي قيام ديمقراطية محدودة، تتميز باستمرار الهيمنة السياسية لعدد صغير نسبيا من النخب، لاحتفاظها على السلطة والقوة في الترتيبات الجديدة.

2- نمط التحول الاحلالي: يأخذ التحول في هذا النمط مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة، وحسب اقتراح "فيليب شميتر"، "وتيري لين كارل" يندرج هذا النمط ضمن نمط اتفاق متعدد الأطراف بين النخب [1]. ويحدث هذا النمط عند إدراك سلطة النظام وقوته عدم إمكانيتها في قمع المعارضة بصورة حاسمة، وكما لا تملك المعارضة أيضًا القوة الكافية التي تمكنها من فرض التغيرات التي تريدها، عندها تصبح هناك قناعة لدى قوى النظام والمعارضة بأنه لا سبيل للخروج من الأزمة إلاّ عبر التفاوض والتوصل إلى مستويات وترتيبات تضمن استقرار النظام، وتضعه على مسار الدمقرطة. ومن الأمثلة على هذا النمط، نجاح المفاوضات في أمريكا اللاتينية في ثمانينيات القرن العشرين، وفي جنوب أوروبا الشرقية حيث لعبت المفاوضات فيها عاملاً كان متوافقًا مع جلاء الاتحاد السوفيتي عن سيطرته عن تلك المنطقة. إلا أنه من المحتمل، في هذا النمط، تشكيل ديمقراطيات محدودة، ومرد ذلك إلى أن الاستقرار المستقبلي مؤسس على منح ضمانات للنخب الحاكمة القديمة لحماية امتيازاتها، ولمنع أية مساءلة عن أية جرائم خلال الحكم التسلطي.

3- نمط الإحلال: ترجع جذور هذا النمط إلى حدوث أزمة وطنية خطيرة لا يستطيع النظام التسلطي حلها، مما يؤدي إلى تعبئة جماهيرية واسعة النطاق ضد النظام؛ أي أن التغير في هذا النمط يأتي من الضغوطات المنبثقة من القاعدة الشعبية. وهناك من أطلق على هذا النمط بالتطور التلقائي الذي تتداخل فيه عوامل عديدة للتحول الاجتماعي، وتستجيب لنمو القاعدة

[1] عاصي، جوني: **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية**. مصدر سبق ذكره. ص 77.

الاجتماعية والسياسية والراغبة في نموذج الحكم الديمقراطي، وعملية التطور فيها تكون ارتقائية.[1] وتبقى احتمالية تشكيل نظم ديمقراطية دائمة في هذا النمط ضعيفة، ويعود ذلك لعدم توافر اتفاقات ومواثيق خلال مرحلة الانتقال، مما يشكل عقبة كبيرة أمام بروز أجواء الاعتدال والتصالح الضرورية لعملية ترسيخ الديمقراطية.

4- نمط التحول الأجنبي: شهدت فترة ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته تدني قدرات بعض البلدان الاقتصادية، بحيث لم تعد قادرة على الحفاظ على برامج وسياسات محفزة للتنمية الاقتصادية، عندها تدخلت القوى الأجنبية، عبر تمويل تلك البلدان، من خلال شروط تفرض عليها الشروع بعمليات دمقرطة كجزء من برنامج متكامل للحكم الصالح الرشيد، وربطت القوى الأجنبية استمرارية تلك المساعدات بموافقة النظم التسلطية على البدء في عمليات دمقرطة وإصلاح سياسي. ومن أمثلة هذا النمط التدخل الأمريكي في هايتي، وبنما، والصومال خلال القرن العشرين، وفي العراق حاليًا. ويسمي البعض هذا النمط نمط الحروب الدموية التي يشيّع فيها المنتصر تلقائيًا أو بالقوة أو شكليًا نموذجه الديمقراطي، وقد تم ذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بعد انتصار الولايات المتحدة على اليابان، ووضع الأمريكيين لدستور ديمقراطي لهذا البلد[2]، والتدخل الأمريكي في العراق حاليًا، والأمثلة عديدة للنمط نفسه، سواء في الحروب الثنائية أو الحروب الإقليمية أو العالمية.

إلا أنه مها بلغت درجة قوة الفاعلين الخارجين على المستويات الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، فهم لا يستطيعون فرض خياراتهم السياسية ولمدة طويلة، وخاصة على بلدان لا ترغب بذلك. فالباحث يرى بأن الدمقرطة لا يمكن لها أن تترسخ وتزدهر إلا عندما تتوافر اشتراطات وعوامل داخلية محددة سبق للدراسة أن تناولتها، وفي مقدمتها توفر اتفاق عام وإجماع داخلي على القضايا الكبرى.

---

[1] نهار، حازم: **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الثقافة السياسية السائدة**. مركز دمشق لدراسات حقوق لإنسان. 2008/6/14. ص3. http://www.dchrs.com/show.php?cat=stu&id=5

[2] المصدر نفسه.

ويرى الباحث، من خلال ما سبق، عند الحديث عن أنماط التحول الديمقراطي، أن النمط الأنسب لحدوث تحول ديمقراطي هو نمط الإحلال لما لهذا النمط من قدرة تدفع باتجاه عدم قبول الوضع القائم والمطالبة بالتغيير، ومعنى ذلك أن الشعب وصل لمرحلة ثقافة ديمقراطية متأصلة، أساسها تجذر قيم الديمقراطية، والمطالبة بها وعدم قبولهم للنظام الحالي، ومطالبتهم بتغيير النظام. إلا أن نجاح هذا النمط يتوقف على مدى جدية النظام في إحداث تحول ديمقراطي على أسس موضوعية تضمن وجود دولة المؤسسات التي تراقب وترصد وتقوم بالتصويب كلما احتاج الأمر، وذلك ضمن إطار دستوري متكامل يتلاءم مع متطلبات البلد المنوي فيه إجراء عملية تحول ديمقراطي وحاجاته. فالضغط الشعبي هو الذي يرسخ الضمانات الدستورية والقانونية للحريات الأساسية، والأخذ بهذا النمط تلقائيا يجعلنا بغنى عن الحروب والتدخلات الأجنبية والاملاءات الخارجية.

3. 1. 4 العوامل المؤثرة في ترسيخ الديمقراطية

يجب علينا أن نفرق، في البداية، بين التحول الديمقراطي، والترسيخ الديمقراطي، فحدوث تحول ديمقراطي أمر، واستمرار وتعزيز الديمقراطية أمر آخر. لذا يتوجب علينا التمييز بين شروط إنشاء ديمقراطية، وشروط المحافظة عليها وترسيخها.

وقد أشار البعض لعملية ترسيخ الديمقراطية بمصطلح الاستقرار الديمقراطي، وعرفه على أنه: "مصطلح يشير إلى الإجماع الاجتماعي الذي يتشكل حول مصادر جديدة مؤسسية وإجرائية، أولاً على مستوى النخبة السياسية، ثم على مستوى معظم المواطنين فيما بعد"[1].

ويشير الاستقرار الديمقراطي إلى تعزيز الديمقراطية التي تعني قبول الديمقراطية كلعبة سياسية وحيدة داخل الكيان السياسي، و يكون هناك استقرار ديمقراطي عندما لا يكون هناك حزب أو مؤسسة مهمة تعارض النظام الديمقراطي، أو تستطيع الحد من صلاحيات حكومة منتخبة، سماها "روستو" بالاعتياد على اللعبة الديمقراطية، بمعنى أنها أصبحت أمرًا عاديًا طبيعيًا

[1] عاصي، جوني: **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية**. مصدر سبق ذكره. ص 80.

بالنسبة لجميع القوى السياسية والاجتماعية[1]. فالهدف من الاستقرار الديمقراطي هو تثبيت الديمقراطية من خلال إصلاح مؤسسات الدولة، وإقامة انتخابات بشكل منتظم، والعمل على جعل الديمقراطية وقواعدها مبادئ ثابتة للحياة السياسية. فعندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي في النظام السياسي، ويسعى الأفراد والجماعات لتحقيق مصالحهم استنادًا إلى قواعد وترتيبات مؤسسية تعطي للأفراد والجماعات إمكانية السيطرة على عملية اتخاذ القرارات، ووضع السياسة العامة عبر تنافس انتخابي يمكن القول حينها بأن الديمقراطية في تلك البلاد قد ترسخت.

وتأسيسًا على ما سبق، يتضح أن بناء نظم سياسية ديمقراطية في بعض البلدان، لا يعني، بالضرورة، وأن الديمقراطية ستعزز فيها، فعلينا هنا التساؤل عن فرص بقاء الديمقراطيات المؤسسة حديثًا؟ وما هي العوامل المؤثرة في ترسيخها ؟ تشير الأدبيات التي تتحدث عن التحول الديمقراطي إلى وجود خمسة عوامل ذات تأثير قوي في ترسيخ الديمقراطية[2]:

1- الشرعية: تعد الشرعية عاملاً في غاية الأهمية عند الحديث عن تعزيز الديمقراطية واستقرارها، فلا يمكن لأي مجتمع ديمقراطي أن يستمر طويلاً دون توافرها، ويمكن لنا فهم الشرعية بصورة أفضل إذا تمت تجزئتها إلى ثلاثة مكونات:

أ- الشرعية الجغرافية: وتعني قبول الذين يعيشون ضمن نطاق الدولة بحدودها الإقليمية، ولا يعارضونها على الأقل إلا عبر وسائل دستورية، وإذا ما حدث العكس فإن الأرضية تصبح خصبة لتشكل حركات انفصالية، ويصبح من الصعب أن تتم التفاعلات السياسية ديمقراطيًا مثلما ما يجري في إقليم الباسك شمال اسبانيا.

ب- الشرعية الدستورية: وتعني القبول العام للدستور، أي البنية الرسمية للقواعد التي تحدد تنظيم القوة السياسية وتوزيعها والتنافس عليها، مع ضرورة الأخذ بالاعتبار الأنواع المختلفة

[1] عاصي، جوني: **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية**. مصدر سبق ذكره. ص 198.

[2] المغيربي، محمد زاهي بشير: **الديمقراطية والإصلاح السياسي**. مصدر سبق ذكره. ص8.

والممكنة للقبول، وتأسيس القواعد الدستورية، يعد أصعب جوانب عملية الدمقرطة نظرًا لسعي الجماعات المختلفة إلى التأثير في شكل الدستور ومحتوياته، ويبقى ترسيخ الديمقراطية يستلزم القبول بشرعية الدستور.

ج- الشرعية السياسية: وتعني مدى قبول المواطنين بنظام الحكم القائم في تولي السلطة، أي أن الحكومة تتمتع بشرعية سياسية عندما تعكس نتائج الانتخابات التنافسية تفضيلات الناخبين وفقًا للقواعد والترتيبات الدستورية والمؤسسية.

2- الإجماع حول قواعد العملية السياسية: تتضمن الديمقراطية تنافسًا مفتوحًا على السلطة، وتتسم العملية السياسية بعدم التيقن، وهذا يتطلب اتفاق عام على قواعد العمليات السياسية والالتزام بها، أي التزام جميع الأطراف بقواعد العمليات السياسية، وما تتضمنه من عدم تيقن، وقبول النتائج الناجمة عن هذه العمليات يعني قبول الديمقراطية ذاتها.

3- القيود على محتوى السياسات العامة الجديدة: إذا كانت الديمقراطية قد أفرزت نخبًا حاكمة جديدة، فإن ذلك يتطلب استحقاقات لتلك النخب الجديدة وتتمثل ذلك في الاعتدال، ومراعاة بعض القيود عند وضع السياسات العامة المختلفة، وهذا يمثل شرطًا إجرائيًا مهمًا لترسيخ الديمقراطية، وتقدم جنوب إفريقيا مثالاً جيدًا على ذلك، حيث كان المؤتمر الوطني الإفريقي حريصًا جدًا منذ عام 1994م، على عدم تهديد المصالح الاقتصادية للأقلية البيضاء ومصالح رأس المال بصفة عامة.

4- أثر الوضع الاقتصادي على ترسيخ الديمقراطية: قلمَّا نجد نظمًا ديمقراطية راسخة في بلدان فقيرة، ذلك لأن القابضين على السلطة ومقاليد الحكم غالبًا ما يترددون في الدخول في تسويات، والرغبة بالتخلي عن السلطة، وقد يقومون بتعليق العمليات والمؤسسات الديمقراطية الوليدة لضمان البقاء في السلطة، فالصراع على الموارد النادرة، والامتيازات الضخمة التي قد تضمنها السيطرة الكاملة على الدولة في البلدان الفقيرة، يجعل الديمقراطية أمرًا غير محتمل. لا يعني مما سبق أن المجتمعات الأكثر ثراءً قادرة بصورة آلية على ترسيخ الديمقراطية، لكن تبقى مسألة الفقر الأقل حظًا، لأن الفقر عادةً ما يكون مصحوبًا بمستويات عالية نسبيًا من الأمية، ومستويات

منخفضة من التعليم الرسمي، وتخلف وسائل الاتصال، مما يدفع إلى القول إن الفقر يعدُّ من أهم الأسباب التي تعرقل ترسيخ الديمقراطية.

5- أثر الصراعات الإثنية والثقافية والدينية على ترسيخ الديمقراطية: تلعب الصراعات الإثنية، والثقافية، والدينية، في المجتمعات عاملاً مثبطًا لحدوث استقرار ديمقراطي، وللتغلب على تلك الصراعات يتطلب ذلك تصميم ترتيبات دستورية، والتوصل إلى مواثيق وافتراضات بين النخب السياسية، حتى يمكن الحفاظ على استمرارية النظام الديمقراطي، وربط مختلف الجماعات بالبنى المؤسسية للديمقراطية، وكانت تلك الصراعات من أهم أسباب انهيار الديمقراطية في أوروبا في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين من القرن العشرين.

إلا أن الباحث يرى صعوبة التغلب على تلك الصراعات بشكل جذري، ويبقى الفتيل معرضًا للاشتعال بأي لحظة يتعرض فيها النظام لاهتزازات حتى ولو كانت طفيفة، تمامًا كما حدث في لبنان عقب حرب حزيران عام 2006م، وما آلت إليه الأمور التي كادت تؤدي إلى حرب أهلية جديدة على غرار ما حدث في ربيع عام 1975م، وهي الحرب التي دامت فترة تزيد على 16 عامًا. ويفسر الباحث ذلك بتعدد المصالح وتباينها، مما يؤدي إلى تعارض أهداف جميع الأطراف، فلا يمكن إنشاء قاعدة دستورية مقبولة لدى جميع الأطراف المتنازعة، ولكن يمكن إيجاد خطوط عريضة وسياسات عامة تتفق عليها تلك الأطراف، ويتم البناء عليها، إلاّ أن ذلك لا يعني ضمان حدوث استقرار ديمقراطي، أو ترسيخ للديمقراطية، فهذا الأمر ليس هينًا على الإطلاق، فلا يستطيع أحد أن يزعم بأن الديمقراطية أمر سهل.

3. 1. 5 معيقات التحول الديمقراطي

بات من السهل تحديد ما يعيق عملية التحول الديمقراطي، وخاصة بعد أن أسلفنا الحديث عن نظريات التحول الديمقراطي، والعوامل المؤثرة فيه، والعوامل التي تؤدي إلى تعزيزه، حيث

يؤدي عدم توافر تلك المتطلبات والعوامل إلى إعاقة عملية التحول الديمقراطي. وهناك من يرى أنّ أبرز معيقات التحول الديمقراطي تتمثل في التالي[1]:

- ضعف ثقة الجماهير بالمشروع الوطني، أو انعدامه .

- انعدام الاستقرار النفسي لدى الأفراد، والجماعات للانخراط أو التجاوب مع مطالب الأحزاب السياسية، وتحديدًا المعارضة، فضلاً عن غياب الشروط الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية.

- ضعف تجذر القيم الديمقراطية لدى مكونات المنظومة السياسية (سلطة- معارضة) وتحديدًا الاعتراف بالآخر فكرًا، ورأيًا، ووجودًا، فالأغلبية لا تعني التفرد بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، بل تعني الإدارة مع الأخذ بمطلب المعارضة (الأقلية) في المخرجات النهائية للعملية السياسية، فلا بد من إرساء ثقافة شراكة قادرة على التمييز بين التنافسي والوطني.

- ضعف مؤسسات المجتمع المدني.

إن كل ما سبق، من شأنه يؤدي إلى إعاقة عملية التحول الديمقراطي، فعملية التحول لها استحقاقات ومتطلبات، وإذا ما توافرت أمكن لها العيش في أجواء ديمقراطية مستقرة وثابتة، إن المسألة الأساسية التي ترتكز عليها مسألة التحول الديمقراطي هي الشرعية، أي شعور المجتمع بأن تلك النخبة تمثل مصالحهم وتعكس تطلعاتهم وتعبر عن وجهات نظرهم. ولا يغفل الباحث مسائل أخرى تم التطرق إليها في هذا المحور، فهي على علاقة تكاملية بحيث تتطلب عملية التحول الديمقراطي تكامل العناصر والعوامل السابقة، عندها يمكن الحديث عن عملية تحول ديمقراطي، وحدوث استقرار وثبات ديمقراطي.

---

[1] شم، عبد الباقي: **الانتقال والتحول الديمقراطي.. محاولة في فهم وتفسير بيئة الاستنبات**. 2007/2/28. موقع صحيفة الوسط اليمنية. ص1.

http://www.alwasat-ye.net/modules.php?name=News&file=article&sid=3765

ويستخلص الباحث، من هذا المحور، بأن التحول الديمقراطي عملية معقـدة وطويلـة، وبحاجة إلى فترة زمنية طويلة لكي يحدث، ومرد ذلك أن عملية التحول الديمقراطي بحاجة إلى جذور وأرضية خصبة للنهوض، فهناك استحقاقات لا بد من دفعها، وهنا نكون قد اقتربنـا مـن الحديث عن وجود تنشئة ديمقراطية تدفع لحدوث ثقافة ديمقراطية تصب في النهايـة لإحـداث تحول ديمقراطي. إن الغاية الكبرى التي نرجوها من عملية التحول الديمقراطي هي الوصـول إلى ترسيخ ذلك التحول، والعمل على تثبيته، وإن لم يحدث ذلك فلا نكون بصدد الحـديث عـن ديمقراطية، ولا تحول ديمقراطي، ونعود من حيث بدأنا.

3. 2 التحول الديمقراطي والحالة الفلسطينية

شهدت الساحة الفلسطينية، خلال السنوات الثلاثة الماضية، تحولات جذرية على النظـام السياسي الفلسطيني، كان من أبرزها إجراء انتخابات محلية ورئاسية وتشـريعية، ففـي الفتـرة الواقعة بين نهاية كانون أول 2004م، وحتى كانون أول 2005م، أجريت أربـع مراحـل مـن الانتخابات المحلية*، وبرزت أهميتها كونها الانتخابات المحلية الأولى التي تشـهدها الأراضـي الفلسطينية منذ عام 1976م، تحت ظل حكم وطني، وبموجب قوانين فلسـطينية. كمـا جـرت انتخابات رئاسية جديدة للسلطة الفلسطينية في 2005/1/9م، أي بعد مرور تسع سـنوات علـى إجراء الانتخابات الرئاسية الأولى في عام 1996م، وقد توافقت هذه الانتخابات الرئاسية الثانية مع ظروف استثنائية تمثلـت بوفـاة رئـيس السـلطة الفلسـطينية ياسـر عرفـات بتـاريخ 2004/11/11م، وبروز حاجة لسد الفراغ الدستوري الناشئ عن شغور هذا المنصب، وجـاءت نتائجها بفوز مرشح حركة فتح محمود عباس الذي حصل على نسبة 62.52% من أصوات كافة المقترعين، وبعد مرور عشرة أعوام على الانتخابات التشريعية الأولـى، أجريـت الانتخابـات التشريعية الثانية في 2006/1/25م، وكان لهذه الانتخابات التشريعية أهميـة خاصـة، كونهـا الأولى التي تمت فيها مشاركة جميع القوى والفصائل الفلسطينية والوطنية والإسلامية من أقصى

* لم تجر انتخابات المرحلة الخامسة التي تشمل 62 هيئة محلية منها مدن كبرى مثل الخليل، وغزة، وطولكرم، ولـم يـتم تحديد موعد لعقدها حتى إعداد هذا البحث.

اليمين إلى أقصى اليسار*، مما أضفى عليها جوًا شديدًا من المنافسة الحزبية والفصائلية والتعددية السياسية، وعكس ذلك درجة عالية من المشاركة السياسية تمثلت بكثرة الأحزاب والمرشحين.

لاقت الانتخابات التشريعية الثانية صدى إقليميًا لم يحدث من قبل لدى أي دولة عربية أخرى مجاورة، مما دفع بعض المحللين والكتاب السياسيين إلى القول: "قدم الفلسطينيون بالانتخابات البرلمانية نموذجا للحياة السياسية الديمقراطية قل نظيره في الحياة العربية، فقد أشرفت حكومة الرئيس أبو مازن على انتخابات أدت نتائجها إلى إطاحة الحزب الحاكم منذ تأسيس السلطة الفلسطينية والذي هو حزب الرئيس أيضًا"[1]، كما عبر "شتيفان روسيني" وهو باحث ألماني في جامعة برلين الحرة مختص في تحليل النهج السياسي للحركات الإسلامية عن قناعته بأن: "مشاركة حماس السياسية يمكن أن تسهم في وضع عملية التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني بشكل ثانوي وغير مباشر إلى الأمام، لأن ترسيخ قوتها يعني كسر احتكار حركة فتح للقرار السياسي الفلسطيني وتفردها بالسلطة، كما أن هذا التطور سيجبر حركة فتح على تبني الشفافية والديمقراطية في إطار آليات عملها"[2] ، فمشاركة حركة حماس سيساعد على تفتيت القرار السياسي، وإضفاء شيء من التعددية السياسية، وكسر احتكار دام لمدة عشر سنوات، ويعد ذلك من أبسط شروط نجاح الديمقراطية، ولم يشكك أحد بنزاهة الانتخابات التشريعية الثانية، فقد راقب الانتخابات تسعمائة مراقب أجنبي، يرأسهم الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، من بينهم 241 من الاتحاد الأوروبي، و100 من مركز كارتر، و60 كندياً، و75 من حركة من اجل السلام الايطالية، و20 من جنوب إفريقيا و27 روسياً. وعلى

---

* شاركت في الانتخابات التشريعية الثانية كل من : فتح، وحماس، والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وجبهة نضال، وفدا، عدا الجهاد الإسلامي، وتأتي هذه التعددية في الانتخابات بعكس الانتخابات الأولى عام 1996م، التي اقتصرت المشاركة فيها على حركة فتح والفصائل المتحالفة معها دون مشاركة حركتي الجهاد وحماس والجبهتين الشعبية والديمقراطية.

[1] نافع، بشير موسع: **التشظي العربي وأوهام يوتوبيا التحول الديمقراطي**. موقع الجزيرة نت. 2006/4/20. ص1. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4A455155-04A1-4E12-AFFB-DEDF66CA8EDC.htm

[2] كرم، سمر والمدهون، لؤي: **دور حماس السياسي ومفارقات التحول الديمقراطي**. موقع مؤسسة دويتشه فيله. 2005/12/20. ص2. http://www.dw-world.de/dw/article/0,2144,1829708,00.htm

صعيد الدول العربية فقد تم اعتماد عدد من المراقبين التابعين لمصر والأردن. وأجمع المراقبون، على أن الحملة الانتخابية الفلسطينية هي حملة ديمقراطية سليمة، وأن الفلسطينيين باتوا يمارسون الديمقراطية الانتخابية مثل إسرائيل ، فالتنافس حقيقي وشديد، والأطروحات فيه صريحة جدا[1].

وتزامن إجراء الانتخابات مع فترة شهدت الحصار، والإغلاق الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية، واستمرار المواجهات المسلحة الفلسطينية– الإسرائيلية مع توقف كامل لعملية السلام، وانهيار قدرة السلطة الفلسطينية على توفير العديد من الخدمات، ومعاناة الجمهور الفلسطيني من بقايا الأزمة الاقتصادية الخانقة منذ انطلاق الانتفاضة الثانية في 2000/9/28م، مما دفع البعض إلى القول: "إن نجاح الفلسطينيين في إجراء هذه الانتخابات خلال تلك الفترة الصعبة يعتبر انجازًا كبيرا، يؤكد على التزام جدي بالعملية الديمقراطية "[2]. ويحق للبعض وصف تلك الانتخابات بالديمقراطية الحقيقية، وأنها نزيهة، وقامت على أسس مراقبة دولية، لا يمكن التشكك بنزاهتها على الإطلاق وخاصة أنها أفرزت قوة سياسية جديدة أطاحت بالحزب الحاكم، وعلى أثرها تحولت حركة حماس إلى قوة سياسية، تسهم في صياغة القرار السياسي الفلسطيني، وقوة سياسية فاعلة في عملية اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني، ويعد ذلك تعبيرًا سياسيًا عن إرادة شعبية لا يمكن التغاضي عنها.

وعقب تلك النتائج، وما حدث من اختلاف في موازين القوى الفلسطينية الداخلية، بدأت ردات فعل دولية معاكسة لما حدث، وقد بدأت بطلب الولايات المتحدة من السلطة الفلسطينية بتاريخ 2006/2/17م، برد أموال المعونة الأمريكية على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية الثانية، وفي 2006/3/2م، ردت الحكومة الفلسطينية الانتقالية معونة قيمتها 30 مليون دولار إلى الولايات المتحدة في إطار مراجعة تجريها واشنطن للمساعدات إلى الفلسطينيين منذ فوز

---

[1] نوفل، أحمد سعيد: **تجربة الديمقراطية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي**. موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان. 2007/8/18م. ص7. http://www.achr.nu/art222.htm

[2] شقاقي، خليل وحرب، جهاد: **الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية، التشريعية، والحكم المحلي) 2005–2006**. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. كانون الثاني 2007. ص13

حماس في الانتخابات التشريعية الثانية، وفي 2006/4/7م، أعلنت كل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي عن قرارهما بوقف المساعدات المباشرة للحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة حماس[1]. فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لم يتعاطيا مع ما أفرزته نتائج الانتخابات، بحجة أنها جلبت إلى الساحة السياسية قوة حزبية، لا ترغب بتلبية استحقاقات مشاركتها في النظام السياسي الفلسطيني، والتعامل معها منوط بقدرتها على التوافق مع النظام السياسي الداخلي المرتبط باتفاقيات مع إسرائيل، وكذلك قدرتها على التكيف مع أصول اللعبة السياسية الدولية، فالإصلاح هنا يتناغم مع رؤية المجتمع الدولي وسياساته، المتمثل بالولايات المتحدة باعتبارها تجسد القطب الواحد في عالم اليوم.

لم تأخذ ردات الفعل على ما أفرزته الانتخابات التشريعية الثانية بعدًا دوليًا فحسب، وإنما تطورت إلى ما هو أخطر من ذلك، وقد تمثل ذلك بأزمة داخلية بين حركتي فتح وحماس، حيث تجلى الصراع الفلسطيني– الفلسطيني، وكأن القضية قد أصبحت صراعًا على السلطة يمارس بأدوات كان من أهمها الفوضى والانفلات الأمني، والاشتباكات المسلحة الداخلية، والصراع الدائر بين مؤسستي الرئاسة والحكومة، ومعارك سحب الصلاحيات الناشبة بينهما، وأخذت الأوضاع بالانحدار وصولاً إلى الاقتتال الداخلي، وارتفعت معها وتيرة الفوضى، وانفلات الأمن بشكل غير مسبوق، ولم تنتج محاولات تشكيل حكومة ائتلاف وطني، أو حكومة وحدة وطنية* رغم انطلاق حوار وطني على أساس وثيقة الأسرى التي أعطيت اسما بعد تبنيها من الأطراف المختلفة وأصبح اسمها "وثيقة الوفاق الوطني"*.

---

[1] **التحول الديمقراطي في فلسطين: تقرير عن حالة الديمقراطية**. القدس: الملتقى الفكري العربي. حزيران 2007. ص ص: 5–7.

* جاءت تلك الحكومة نتيجة لتوقيع حركة فتح وحماس بتاريخ 2007/2/8م، اتفاقًا سياسيًا لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وفي 2007/2/15م، كلف الرئيس محمود عباس رئيس الوزراء إسماعيل هنية بتشكيل حكومة وحدة وطنية عملاً بهذا الاتفاق. ضمت الحكومة الكتل البرلمانية الممثلة في المجلس التشريعي الفلسطيني كافة، باستثناء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي رفضت المشاركة بالحكومة. إلا أن تلك الحكومة انهارت بتاريخ 2007/6/14م، جراء الأحداث الأخيرة.

* وثيقة الوفاق الوطني هي وثيقة وقعها قادة فصائل المقاومة الفلسطينية الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 2006/5/14م.

زادت حدة الصراع في 2007/6/14م، حينما سيطرت حركة حماس على قطاع غـزة، وتولت حكمه بشكل منفرد، مما دعا محمود عباس بالتاريخ نفسه بتكليف سـلام فيـاض تـولي حكومة الطوارئ بعد إقالة حكومة الوحدة الوطنية 2007/6/15م، التي باشرت مهامها بعـد أن أدت اليمين الدستورية أمام الرئيس في 2007/6/17م، وفي تاريخ 2007/7/17م، قدم فيـاض استقالته لمحمود عباس، الذي قبلها وكلفه بتشكيل حكومة جديدة (حكومة تسيير أعمـال)، خلفًـا لحكومة الوحدة الوطنية التي كان يرأسها في حركة حماس إسماعيل هنية.

وقد دعت تداعيات ما جرى عقب الانتخابات التشريعية بعـض المـراقبين والمهتمـين برصد عملية التحول الديمقراطي بفلسطين إلى القول: "إن ما جرى من انتخابات لا يمكن وصفه إلا بالمظهر الخداع للممارسة الديمقراطية، التي لم تصمد أمام التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه النظام السياسي الفلسطيني"،[1] فهو يرى أن ما حدث كشف عن إشكالية بنيوية تتمثل بـأن النظام السياسي الفلسطيني هو نظام منقوص السيادة، وليس متكاملاً، ويدور في فلك سلطة حكـم ذاتي، يرتبط ارتباطًا وثيقًا عبر اتفاقيات مبرمة مع الكيان الإسرائيلي. وهنا ندخل بجدلية تتعلـق بأولوية وجود دولة عن التحول الديمقراطي، بمعنى هل بالإمكان الحديث عن تحول ديمقراطـي في مجتمع لا يمتلك دولة؟ وبمعنى آخر: هل يمكن أن تكون الديمقراطية معوقا للتحرر الوطني؟ إن الباحث، لا يرى ذلك، بل على العكس، فإن وجود الديمقراطية يعد في غاية الأهميـة عنـد الحديث عن عملية تحرر وطني، لما تتمتع به من خصائص ومزايا، من أبرزها تـوافر قاعـدة شعبية تدعم وتدفع باتجاه استكمال التحرر الوطني وتحقيقه، فهذه المشاركة بحاجة إلـى إطـار ديمقراطي، ينظمها ويدفع عنها إمكانية حدوث أية انقسامات داخلية يمكن أن تؤثر علـى عمليـة التحرر الوطني. أما فيما يتعلق بوجود الدولة، فهناك رأي لا يرى ذلك شرطًا ضروريًا للبدء في عملية التحول الديمقراطي معللاً ذلك بأن وجود الدولة يعني تحقيق الاستقلال، ولا يمكن تحديـد حدود الاستقلال التي ينبغي عندها الادعاء بأنه حان الوقت لعملية التحول الـديمقراطي، وهـذا يعني أن مسألة الاستقلال نسبية بلا سقف موضوعي أو زمني، مما يشكك دومًـا فـي إمكانيـة

[1] صافي، خالد محمد: **أزمة التحول الديمقراطي فـي فلسـطين**. موقـع شـبكة الانترنـت للإعـلام العربـي (أمـين). 2008/11/27م. ص1. www.amin.org/look/amin/article.tpl?idpublication

العثور على اللحظة المناسبة للبدء في عملية التحول الديمقراطي، فلا يمكن انتظار الاستقلال، وتحقيق الدولة حتى نستطيع أن نبدأ عملية التحول الديمقراطي، فهو يقترح أن تكون عملية بخطين متوازيين يمثلان عملية التحول الديمقراطي، وعملية التحرر الوطني، لتحقيق الاستقلال وإقامة الدولة التي تعتبر شرطًا ضروريًا لتثبيت الديمقراطية واستمراريتها[1]. وتأسيسًا على ما سبق من تداعيات، على ما جرى عقب الانتخابات التشريعية الثانية، لا يمكن رده بالكامل لعدم توافر سيادة كاملة يمكن فيها إحداث تحول ديمقراطي، فما شهدته الساحة الفلسطينية مؤخرًا من اقتتال داخلي وانقسامات داخلية، يدلل على مأزق حقيقي للتحول الديمقراطي فكرًا وممارسةً، فالتحول الديمقراطي فقد عاملاً مهمًا في تثبيت الديمقراطية وترسيخها ويتمثل ذلك بالإجماع على قواعد العملية السياسية، والتزام جميع الأطراف بقواعدها وقبول نتائجها مهما كان الأمر. فالباحث لا يتنكر للقيود الخارجية التي كانت محكومة بها الديمقراطية تمويليًا وسياسيًا، لكن المسألة الكبرى تتعلق بثقافة الفلسطينيين أنفسهم، فهم لم يتوصلوا بعد لفكرة قبول الآخر واحترام الأقلية للأكثرية التي جاءت ضمن انتخابات تشريعية تتسم بشفافية ونزاهة عالية، والذي عد ذلك شرطا أساسيًا من شروط الديمقراطية، وقد دفع هذا الحدث البعض لوصفه بـ "شطحات سياسية" أحدثت عملية تحول شكلية في واقع المجتمع، ولم تستطع إيجاد أي تغيير حقيقي في بنيته الجذرية، معللاً ذلك بعدم توافر المقومات الذاتية والموضوعية الضرورية لقيام حياة ديمقراطية حقيقية في المجتمع الفلسطيني، لذا فإن المجتمع الفلسطيني لا يزال بعيدًا جدًا عن الوصول إلى مرحلة التحول الديمقراطي بشكل فكري وعملي[2]، وهناك من رأى أن الانتخابات لا تتيح بالضرورة أن تنتج نظامًا سياسيًا ديمقراطيًا، منوهًا إلى أنه يجدر بنا عدم التسرع والانسياق نحو التوصل إلى استنتاج بأن إجراء الانتخابات يشكل دليلاً كافيًا على توافر نهج ديمقراطي في الحياة السياسية"[3]، فالحديث هنا أصبح يدور حول مظاهر التحول الديمقراطي، وليس عملية

---

[1] زيدان، ليث: **أثر خطة خارطة الطريق على عملية تحول ديمقراطي في فلسطين**. موقع الحوار المتمدن. 2007/6/17. ص2. www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=99956

[2] صلاحات، مهند: **التوجهات نحو الديمقراطية والمجتمع المدني في فلسطين وإمكانيات تحققها الفعلية**. الحوار المتمدن. 2007/7/26. ص1. www.ahewar.org

[3] الجرباوي، علي: **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**. رام الله: مواطن. ط1. 1996. ص10

تحول ديمقراطي حقيقية تؤدي إلى ترسيخ الديمقراطية وديمومتها وإمكانية تطبيقها علـــى أرض الواقع اعتمادًا على مبدأ سيادة القانون، ولا أحد فوق القانون.

وهناك فرق شاسع بين الحديث عن نظريات التحول الديمقراطي، وما تتطلبه من آليات، وبين ما أن يتم تطبيقه على أرض الواقع، أي أن هناك فرقًا شاسعًا بين النظرية والتطبيـــق، وإذا ما أردنا إسقاط إحدى نظريات التحول الديمقراطي التي وردت معنا في المحـــور الأوّل علـــى الواقع الفلسطيني، لا نرى بأن أيًّا منها يعد مناسبًا لتفسير واقع ما حدث، وهنـــا يـــرى الباحـــث ضرورة استحداث نظرية جديدة يطلق عليهـــا: "نظريـــة التـــدخل الأجنبـــي، وانعـــدام الثقافـــة الديمقراطية"، التي من أبرز خصائصها التدخلات الخارجية كمدخل لحدوث تحول ديمقراطـــي، فمظاهر الديمقراطية من انتخابات وعمليات إصلاح قد أتت في سياق ضغوطات أجنبية، ولم تنبع من قاعدة شعبية، وهذا يفسر الأزمة الأخيرة التي حدثت عقب الانتخابـــات التشـــريعية الثانيـــة 2006/1/25م، التي أدت معها إلى إنهاء سيطرة الحزب الحاكم المتمثل بحركة فتح عبر سيطرة حركة حماس بأغلبية تمكنها من السيطرة على صنع القرار بمفردها*. فالتحول الديمقراطي، في نظر الباحث، لا يحدث إلا وفق رؤية واضحة لدى الأطراف المشـــاركة، بحيـــث تكـــون تلـــك الأطراف قد شهدت بداخلها تحولا ديمقراطيا، لأن التحول الديمقراطي الحقيقي يتطلـــب تحـــول الديمقراطية من ثقافة إلى سلوك ممارس، ولا يمكن نجاح تحول ديمقراطي بالنظر للانتخابـــات على أنها استحقاق سياسي أو إنها استجابة لضغوط خارجيـــة ودوليـــة، يتضـــح مـــن ذلـــك أن الديمقراطية لا يتم إسقاطها على المجتمعات بشكل طارئ وإنما بحاجة إلى مراحل سابقة تـــدفع لقيام دولة مؤسسات والتي من خلالها تتأتى الديمقراطية والثقافة الديمقراطيـــة وتحـــافظ علـــى ديمومة التحولات الديمقراطية.

* فازت قائمة التغيير والإصلاح ومرشحيها المحسوبة على حركة حماس بـــ74 مقعدًا منها 28 مقعدًا وفق النظام النسبي، و46 مقعدًا وفق نظام الأغلبية، كما دعمت حركة حماس أربعة مرشحين مستقلين حققوا النجاح في هذه الانتخابات لتصبح المقاعد الموالية لحماس 78مقعدًا أي 59% من مجموع مقاعد المجلس التشريعي، أما حركة فتح لم تتمكن من الفوز بسوى 45 مقعدًا منها 17 مقعدا وفق نظام الدوائر و28 مقعدًا وفق نظام التمثيل النسبي.

ولابد من الإشارة إلى أن هذه الدراسة ليست بصدد الحديث عن تشخيص مفصل لأزمة التحول الديمقراطي في سياق نقدي وتحليلي، ووضع العلاج الملائم لهذه المسألة، وإنما تسعى هنا لوصف مبسط لأبرز مظاهر التحول الديمقراطي، وليس لتقييم عملية التحول نفسها، فالدراسة تفترض وجود مرحلة قد حدثت فيها تحولات ديمقراطية،* وتريد أن تكشف عن هذه التحولات من خلال أداة مهمة من أدوات المجتمع المدني وهو الإعلام المستقل الذي سيكون حديث المحور التالي من الدراسة.

3. 3. 1 الصحافة والتحول الديمقراطي في فلسطين

سبق للدراسة أن أكدت على العلاقة الجدلية التي تربط الصحافة بالتحول الديمقراطي، والدور الذي تلعبه الصحافة، من خلال فتح صفحاتها لكل الآراء والاتجاهات المختلفة، وتوفيرها للمعلومات. ولأن الوسيلة الوحيدة لمعرفة الحقيقية هي النقاش الحر، فكلما تضاربت الآراء، وتعددت الخلافات حولها، أتيح لكل ذي رأي أن يعرض رأيه، عندئذ يمكن للرأي الصائب أن يبرز[1]، فمسألة تمثيل الصحافة للمجتمع وأن تكون المرآة التي تعكس صورته، وقيمه وآراءه، وأفكاره، تعد صمام أمان، ويضمن أن تكون الصحافة حينها ديمقراطية كونها أصبحت تمثل لسان المجتمع[2].

وتسعى الدراسة من خلال هذا المحور، للحديث عن جدلية الديمقراطية، والحرية، والإعلام، ومدى توافرها في واقع الإعلام الفلسطيني، وتنتقل بعدها لشرح نظريات الإعلام

---

* نسبة المشاركة العالية من قبل المقترعين الفلسطينيين والتي بلغت نسبتها 77.8% حسب إحصائية لجنة الانتخابات المركزية، والتغيير الجوهري الذي حدث في تركيبة المجلس التشريعي، فبينما كانت حركة فتح هي مركز الثقل في المجلس التشريعي الأول، انتقل مركز الثقل في هذه الانتخابات إلى قائمة التغيير والإصلاح التي لم تشارك في الانتخابات التشريعية الأولى، وشمول الانتخابات على مشاركة معظم التيارات السياسية، كلها تدلل على حدوث تحول ديمقراطي وتغيير في النظام السياسي الفلسطيني.

[1] أبو ضهير، فريد: **دور الإعلام في التربية الديمقراطية**. مركز الدراسات أمان. 2004/4/4م. ص7. www.amanjordan.org/arabic_news

[2] المصدر نفسه. ص2.

الديمقراطي، والنظرية الأنسب التي يمكن إسقاطها على حال الإعلام الفلسطيني، وفي النهاية ستقوم الدراسة لبيان دور الصحافة في الانتخابات.

3. 3. 2 الديمقراطية والحرية والإعلام

منظومة مفاهيمية يصعب الفصل بينها، تتداخل لتتقاطع في نقطة واحدة تدفع في اتجاه إحداث تحول ديمقراطي والحفاظ على ديمومته. ولكي نصل إلى إعلام حر لا بد من وجود حرية، والحرية تعني تدفق المعلومات التي تسهم في عملية بلورة الرأي، والفكر، والموقف. ومن أجل توافر إعلام حر، وحرية تدفق معلومات، لا بد من توافر ديمقراطية تنعكس ثقافتها في النفوس والعقول كمتطلب سابق لحرية الإعلام.

تأخذ الديمقراطية، التي تتحدث عنها الدراسة بعدًا آخر مختلفا عن معناها التقليدي القائم على حكم الأفراد لأنفسهم بطريقة جماعية، بعدًا يعد الأفراد متساوين في الإدراك، وفي حرية التفكير، والتعبير، والاختيار، ولهم الحقوق ذاتها بالنسبة للوصول إلى موارد المعلومات ووسائل الاتصال[1]. فحينما تكون المعلومات متاحة للجميع يستطيع الفرد فيها بلورة آرائه، وأفكاره، وتصبح لديه القدرة على وزن الأمور، والخروج بالقرار الذي يراه صحيحًا.

تؤكد المراكز التي تُعنى بحرية الصحافة، على حرية التعبير والإعلام، وعلى مدى ارتباطهما بتقدم المجتمعات وتطورها ذلك أن "المجتمعات لا يمكن أن تتطور وتتقدم دون صيانة حرية التعبير وحرية الإعلام..، حرية الصحافة أحد المرتكزات الأساسية للمجتمع الديمقراطي"[2]، كما أن فقهاء الديمقراطية ومنظريها يتفقون على ضرورة وجود إعلام ديمقراطي حر في أي مجتمع ديمقراطي، فبدونه تظل العملية الديمقراطية عرجاء، ومنقوصة لأنها ركن أساسي من

---

[1] الجمال، راسم محمد وآخرون: **حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية**. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. 1994م. ص27

[2] بيان لمركز حماية وحرية الصحفيين بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة. موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان. 2004/5/3م.http://www.hrinfo.net/palestine/

هيكله[1]. فالصحافة الحرة تشكل أداة البناء والنقد والتوعية في المجتمع الديمقراطي، فمن خلالها نستطيع معرفة المستوى الذي تبلغه حرية الرأي والتعبير في الدولة، ويعكس بدرجة أكبر مستوى التعددية في المجتمع، فحرية الإعلام لا يمكن أن تفهم بعيدًا عن قاعدة الديمقراطية.

إذا ما أرادت الدراسة تطبيق تلك المبادئ على الحالة الفلسطينية، ومعرفة مدى توافر حرية رأي وتعبير، وبالتالي وجود صحافة حرة، فإن الأمر يتطلب العودة إلى تقارير الحريات الصادرة عن المؤسسات الأهلية المتخصصة بهذا الشأن، فأحد التقارير يشير إلى أن عام 2007م، كان قياسيًا فيما يتعلق بانتهاك الحريات العامة، والتعبير عن الرأي وحرية الصحافة[2]، انتهاكات من جهات مختلفة؛ فعلى صعيد الحكومة فقد أصدر مجلس الوزراء قرارًا بتاريخ 2006/9/4م، معدل للمادة 17 من نظام تراخيص المحطات الإذاعية والفضائية واللاسلكية لسنة 2004م، يقيد فيه منح التراخيص للمحطات الإذاعية والتلفزيونية، لتكون السلطة الفلسطينية هي صاحبة حق حصري لإنشائها[3] فهذا فيه تقييد لحرية الرأي والتعبير، فالسلطة الفلسطينية هي جهة تنظيم وترخيص لوسائل الإعلام، وليست صاحبة حق حصري لإنشائها، فقرار مجلس الوزراء يشكل تقييدًا للحق الذي منحته المادة 27 فقرة2 من القانون الأساسي" حريات وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبث، وحرية العاملين فيها مكفولة وفقا لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة"[4]

وعلى صعيد الاحتلال يشير أحد التقارير أن 16 صحفيًا قد أصيبوا برصاصات فعلية أو مطاطية، أو بشظايا قنابل يدوية أو مسيلة للدموع خلال العام 2007م[5]. وقد كانت أخطر الانتهاكات التي مارستها السلطات الإسرائيلية بحق الصحافة الفلسطينية لعام 2007م، مقتل

---

[1] حسن، علي مهدي: **دور وسائل الإعلام في بناء الديمقراطية وتعزيزها**. مؤسسة شفق. 2006/10/29. ص1. www.shafaq.com

[2] الملتقى الفكري العربي: **التحول الديمقراطي في فلسطين– التقرير العام (10) لسنة 2007**. القدس. حزيران 2008. ص8.

[3] الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: **وضح حقوق المواطن الفلسطيني خلال العام 2006 التقرير السنوي الثاني عشر كانون الثاني 2006– 31 كانون أول 2006**. ص121.

[4] القانون الأساسي المعدل 2003. المادة 27. الفقرة الثانية.

[5] منظمة مراسلون بلا حدود: **التقرير السنوي 2008 المغرب/ الشرق الأوسط**. ص5.

مصور وكالة رويتر فضل صبحي شناعة (24) عاما بنيران دبابة إسرائيلية, أثناء قيامه بتغطية الاعتداء الإسرائيلي في منطقة "جحر الديك" إلى الشمال من مخيم البريج في قطاع غزة بتاريخ 2007/4/16م[1].

وقد صنفت منظمة "مراسلون بلا حدود" الأراضي الفلسطينية في المرتبة 158، من بين 169 دولة تقاس بها حرية الصحافة في العالم، لعام 2007م، مقارنة مع المرتبة 134، في العام 2006م[2]. ذلك التراجع دفع أحد مراكز حريات الإعلام للقول: "كان العام 2007م، الأسوأ على الحريات الإعلامية في الأراضي الفلسطينية منذ قيام السلطة الفلسطينية في العام 1994م[3]". وقد أكد تقرير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بقراءته الثامنة لمؤشر حرية الصحافة في فلسطين صحة ودلالة تدهور حرية الصحافة والتعبير، فقد أشار مؤشر حرية الصحافة في فلسطين لعام 2007م، إلى 362 نقطة، من أصل 1000 نقطة تمثل الحد الأعلى التي تكون فيها حرية الصحافة في أعلى مستوياتها، مقارنة بـ416 نقطة في العام 2006م، بتراجع سلبي مقداره 54 نقطة[4].

ويعكس الانخفاض الكبير على علامة مؤشر حرية الصحافة الوضع المتردي لحرية الصحافة في فلسطين وقد يكون ذلك ناجما عن المستوى المهني للعمل الصحفي، ولممارسات أجهزة السلطة.[5] وتعزى أسباب ذلك عقب فوز حماس في الانتخابات التشريعية الثانية 2006/1/25م، عندها أصبح الصحفي يمارس رقابة ذاتية على نفسه لإرضاء كافة الأطياف

---

[1] المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى): **انتهاكات الحريات الإعلامية خلال شهر نيسان 2008**. موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان. 2008/5/8م.
http://www.hrinfo.org/palestine/mada/2008/pr0508.shtml

[2] منظمة مراسلون بلا حدود. مصدر سبق ذكره.

[3] المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى). مصدر سبق ذكره.

[4] المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: **مقياس الديمقراطية في فلسطين – تقرير عام 2007**. شباط 2008. ص9. هو تقرير سنوي يعده فريق تابع للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية منذ عام 1996م، لدراسة وقياس أوضاع، وظروف التحول الديمقراطي في ظل السلطة الفلسطينية. وتقرير عام 2007م، اشتمل قراءة لنتائج رقمية لتسعة وأربعين مؤشرا تم استخدامها لاحتساب علامة القياس للفترة قيد الدراسة.

[5] المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. مصدر سبق ذكره.

والألوان السياسية[1]، وما أعقبها من خلافات فلسطينية– فلسطينية، أدت بنهاية الأمر إلى وجود حكومتين في الضفة والقطاع، وشعور الجمهور بوجود انتقائية في مواقف المعارضة الموجودة في الصحف وتحريض وسائل الإعلام[2]، والمقصود بالتحريض حسب تعريف إحدى المؤسسات الأهلية هو التأثير على الآخرين لارتكاب أي مخالفة للقانون، مما يشكل جناية يخالف عليها القانون، والنقيض منها هو حرية الرأي والتعبير التي تندرج ضمنها وتنسجم مع ما يدعو إليه القانون.[3] ويخرج الإعلام عن معناها الوظيفي الذي وجد من أجله أصلا عند الحديث عن مسألة التحريض: "الإعلام من أجل أن يتعلم الناس، وليس من أجل أن يتم التأثير عليهم من خلال شل تفكيرهم وتطويعهم لخدمة أهداف ومآرب خاصة"[4]. فمن واجبات الإعلام في سنوات المحن أن يسهم ويعمل على خلق مناخ التسامح والمحبة بين أبناء الشعب الواحد لا أن تزيد من حدة الاحتراب والتحريض الذي، كما عرفته الدراسة، يخرج عن كل ما هو قانوني وتعد جريمة يحاسب عليها القانون.

وبصرف النظر عن الأسباب التي أدت إلى تدني مستوى الحريات الصحفية عن الأعوام السابقة، فان عدم وجود صحافة حرة تشكل وسيلة مساءلة شعبية وأداة توعية يعد نقصا رئيسيا في الشروط الأساسية للتحول الديمقراطي، وبما أن الصحافة مرآة تعكس حالة المجتمعات ونظامها السياسي، فان الإعلام الفلسطيني يعاني من غياب الإستراتيجية الإعلامية الناتجة عن غياب الرؤية السياسية الموحدة، فلابد من إصلاح حالة النظام السياسي وحل الأزمة التي ظهرت بعد الانتخابات الثانية، وتشكيل حكومة تحظى بموافقة شعبية تأخذ على عاتقها رفع كل القيود التي تحول دون الوصول إلى صحافة حرة، تدعم وتسهم في عملية التحول الديمقراطي وتحافظ على ديمومته.

---

[1] سليمان، ملكي: الصحافة: **ضرورة سن قوانين تنظم عمل وسائل الإعلام الرسمية وترقع على استقلالها ماليا**. مجلة تسامح. رام الله. العدد الثالث عشر. السنة الرابعة– حزيران 2006. ص145.

[2] المصدر نفسه. ص67.

[3] الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: مصدر سبق ذكره. ص121.

[4] قاسم، عبد الستار: **حرية الفرد والجماعة في الإسلام**. الخليل: دار المستقبل. 1998. ص190.

3. 3. 3 نظريات الإعلام الديمقراطي

وضعت عدة نظريات إعلامية تحدد وظيفة الإعلام، ومساحات تحركه في المجتمع الديمقراطي، من أجل مواكبة التطور التاريخي للعملية الديمقراطية تنظيرًا وممارسة، ولعل من أبرز هذه النظريات[1]:

1- نظرية الحرية: تعود هذه النظرية إلى القرن السابع عشر، حيث استطاعت الصحافة في أوروبا الغربية الخروج من دائرة القيود والسيطرة الرسمية، وتعد هذه النظرية من الأسس التي تحكم عمل الوسائل المطبوعة في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية. فهي تقوم على استقلال وسائل الإعلام عن السلطة الحاكمة، وتتمتع هذه الوسائل بحريتها كاملة دون أية قيود تفرض عليها من الخارج.

2- نظرية المسؤولية الاجتماعية: نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقد حاولت هذه النظرية التوفيق بين استقلال وسائل الإعلام، والتزامها تجاه المجتمع، وبعبارة أخرى فإنها حاولت التوفيق بين ثلاثة مبادئ هي: الحرية والاختيار الفردي، وحرية وسائل الإعلام، والتزام وسائل الإعلام تجاه المجتمع. فهي تحاول إيجاد توازن بين حرية وسائل الإعلام من ناحية، وبين مصالح المجتمع من ناحية ثانية، وهو ما يتمثل في الحرية المسؤولة لوسائل الإعلام في المجتمع الحديث. كما أنها ترفض الفردية المطلقة في ليبرالية القرن التاسع عشر، وبالتالي أضيف إلى مبادئ النظام الصحفي الليبرالي المعاصر مبدءان جديدان[2]:

الأول: ضرورة وجود التزام ذاتي من جانب الصحافة بمجموعة من المواثيق الأخلاقية التي تستهدف إقامة توازن بين حرية الفرد من ناحية، وبين مصالح المجتمع من ناحية ثانية، وبمعنى آخر لا بد من وجود الحرية المسؤولة، ويتحقق ذلك بخضوع الصحافة لرقابة الرأي العام في المجتمع عن طريق مواثيق الشرف الصحفية.

---

[1] الهنداوي، فوزي هادي: **المشاركة الديمقراطية في العمل الإعلامي**. جريدة الصباح. 2008/4/4م. ص1. http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&page=31

[2] أبو زيد، فاروق: **مدخل إلى علم الصحافة**. مصدر سبق ذكره. ص95.

الثاني: إن للصحافة وظيفة اجتماعية تتمثل في تقديم البيانات عن الأحداث الجارية، بصرف النظر عن نوعية التأثير الذي قد تحدثه هذه البيانات على القراء، فمن ناحية لا يجب حجب البيانات والمعلومات عن القراء بحجة حمايتهم من الأفكار المعارضة للسلطة القائمة في المجتمع الذي تصدر فيه الصحيفة، ومن ناحية أخرى، يجب عدم حجب المعلومات بحجة أنها لا تثير انتباه القراء أو اهتماماتهم، وفي الواقع العملي فان هذا المفهوم قد أضعف من سيطرة السلطة السياسية في تحديد نوعية المعلومات التي تقدم للقراء، كذلك قد لعب هذا المفهوم دورا كبيرا في القضاء على الصحافة الصفراء التي انتشرت في كثير من المجتمعات الأوروبية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بين الحربين.

وتقوم نظرية المسؤولية الاجتماعية على أساس المقولة المنطقية التالية: "إن من يتمتع بالحرية، يجب أن تكون عليه التزامات معينة إزاء المجتمع"[1]، فهي نظرية تفترض أن الحرية فيما ذلك –حرية الصحافة– لا يمكن تعريفها بمعزل عن مسؤولية ممارستها، فأصبح ينظر، عبر هذه النظرية، لوسائل الإعلام على أنها أدوات الإرادة والمصلحة العامة، لا الفردية[2]. فوسائل الإعلام تعمل بالوكالة عن الجمهور الذي يمنحها الحرية، لا عن الأفراد الذين يمتلكونها.

3– نظرية المشاركة الديمقراطية: مثلت هذه النظرية تحديًا للنظريات السابقة، فقد برزت من واقع الخبرة العملية كاتجاه إيجابي نحو ضرورة وجود أشكال جديدة في تنظيم وسائل الإعلام، ونشأت كردة فعل مضادة للطابع التجاري والاحتكاري لوسائل الإعلام المملوكة ملكية خاصة، ومضادة لمركزية مؤسسات الإعلام العام وبيروقراطيتها التي تقوم على معيار نظرية المسؤولية الاجتماعية، فقد كانت هناك توقعات بشأن قدرة الإعلام على تحسين الأوضاع الاجتماعية والتغيير الديمقراطي الذي بدأ مع الثورة السياسية والاقتصادية في القرن التاسع عشر، إلاّ أن الممارسات الفعلية للإعلام أدت إلى حالة من الإحباط، وخيبة الأمل بسبب التوجه نحو الصفوة من قبل بعض مؤسسات الإعلام واستجابتها للضغوط السياسية والاقتصادية وسيطرة الاعتبارات المهنية. وتحاول نظرية المشاركة الديمقراطية أن تثبت وجودها في المجتمعات الليبرالية

[1] خضور، أديب: **مدخل إلى الصحافة نظرية وممارسة**. مصدر سبق ذكره. ص17.

[2] المصدر نفسه. ص18.

المتقدمة، وخاصة في الدول الاسكندينافية رغم أنها تفتقر إلى وجود حقيقي في الممارسات المختلفة للمؤسسات الإعلامية، ويعبر مصطلح المشاركة الديمقراطية عن معنى التحرر من وهم الأحزاب السياسية والنظام البرلماني الديمقراطي الذي بدا وكأنه قد انفصل عن جذوره، وأنه يعوق المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية بدلاً من أن يدعمها ويسهلها حسب ما يرى واضعو هذه النظرية[1].

وتتلخص أهم المبادئ الأساسية لهذه النظرية بأن للمواطن والفرد والجماعات والأقليات حق الوصول إلى وسائل الإعلام، ولهم كذلك الحق في أن تخدمهم وسائل الإعلام طبقا للاحتياجات التي يحددونها هم، وتؤكد هذه النظرية مسألة تنظيم وسائل الإعلام، ومحتواها بحيث لا ينبغي أن يكون خاضعًا لسيطرة بيروقراطية حكومية أو سياسية مركزية، ذلك أن وجود الإعلام ما هو إلا لخدمة الجمهور، وليس من أجل المنظمات والمؤسسات التي تصدر هذه الوسائل أو المهنيين العاملين بها أو عملائها، فالاتصال والإعلام أهم من أن يترك للمهنيين، فهي تعتبر وسائل الإعلام صغيرة الحجم وتتسم بالتفاعل والمشاركة أفضل من وسائل الإعلام المهنية الضخمة التي ينساب مضمونها في اتجاه واحد[2].

وتنحصر الأهداف التي تسعى إليها نظرية المشاركة الديمقراطية للإعلام من خلال سعيها لتلبية الاحتياجات والمصالح والآمال لجمهور متلق نشط في مجتمع سياسي، واهتمامها بالمعلومات الملائمة، وحق المواطن في استخدام وسائل الاتصال من أجل التفاعل والمشاركة على نطاق صغير في مجتمعه، فهي تولي الجانب الاجتماعي من الإعلام اهتماما خاصا من خلال خضوع تلك الوسائل للسيطرة المباشرة من جمهورها، فوسائل الإعلام تقدم فرصا للمشاركة على أسس يحددها مستخدموها بدلا من المسيطرين عليها. كما تشجع هذه النظرية التعددية المحلية والتفاعل بين المرسل والمستقبل، والاتصال الأفقي الذي يشمل كل مستويات المجتمع، وترفض المركزية، أو الحياد، أو السيطرة الحكومية على وسائل الإعلام[3].

---

[1] حسن، علي مهدي: **دور وسائل الإعلام في بناء الديمقراطية وتعزيزها**. مصدر سبق ذكره. ص2.

[2] المصدر نفسه. ص2.

[3] الهنداوي، فوزي هادي: **المشاركة الديمقراطية في العمل الإعلامي**. مصدر سبق ذكره. ص2.

وبعيدًا عن التنظير يكون السؤال المشروع عن إمكانية الإفادة من أطروحات هذه النظرية الإعلامية في الواقع الفلسطيني، فإن الباحث يرى أن هناك بعض الأسس التي ترجح إمكانية الإفادة من نظرية المشاركة الديمقراطية في الإعلام الفلسطيني، لعل من أبرزها وجود تعددية في الحياة السياسية الفلسطينية، وبالتالي، فإن من حق الفصائل الفلسطينية التعبير عن نفسها، وعن آرائها من خلال وسائل إعلام خاصة بها لإيصال أهدافها ومواقفها للناس بعيدًا عن التحيز والتحريض، وألا تكون وسائل إعلامها حكرًا على رأي معين، أو كتّاب ذوي توجه معين، فعليها أن تفتح أبوابها أمام مختلف الآراء والتوجهات، فهناك حاجة ماسة لمشاركة الجمهور الفلسطيني في الإعلام بعملية صنع القرارات، وتحديد السياسات الإعلامية، وعدم ترك هذه المهنة للمهنيين فقط بسبب أهميتها وتأثيرها الخطير على الرأي العام، كما أن المجتمع الفلسطيني بحاجة للاتصال الأفقي الواسع بين مختلف قطاعاته وشرائحه، لتعزيز روح المواطنة والوحدة الوطنية، وفتح قنوات جماهيرية للحوار بعيدًا عن أية وصاية سياسية، وعلى الرغم من توافر وسائل إعلام صغيرة محلية في الساحة الإعلامية الفلسطينية إلا أنها ليست ذات تأثير قوي وفعال على متلقيها، ويرجع ذلك إلى ضعف مواردها المالية، والرقابة التي تمارس عليها، عدا عن تدخل السلطات الإسرائيلية في عمل تلك الوسائل*، بالإضافة إلى عدم قدرة الإعلام الرسمي على إدارة دفة الأمور في وقت الأزمات، وما يميز طابعه المقيد للطاقات والحريات*، فوسائل الإعلام يجب أن تخدم بالدرجة الأولى المواطن الفلسطيني. فالباحث يرى أن النظرية الأنسب والأجدر لكي تسقط على واقع الإعلام الفلسطيني هي نظرية المشاركة الديمقراطية للأسباب الآنف ذكرها.

* يشير التقرير السنوي لعام 2008م، لمنظمة (مراسلون بلا حدود) إلى أنه في تاريخ 2008/7/10م، ختم الجيش الإسرائيلي قناة آفاق التي تتخذ من مدينة نابلس مقرا لها بالشمع الأحمر لمدة عام، كما وأنها قد تعرضت لاعتداء آخر أسفر عن مصادرة أجهزة البث ولم تتمكن من معاودة البث إلا في 2008/3/1م.

* انظر تقرير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن لعام 2006م، ص120. فهو يشير إلى تراجع حيادية وسائل الإعلام الرسمية بعد ربطها بمؤسسة الرئاسة بدلا من مجلس الوزراء، حيث أصبحت هذه المؤسسات في تغطيتها وان كانت بشكل متفاوت أكثر ميلا لرئاسة السلطة من الحكومة.

3. 3. 4 دور الصحافة في الانتخابات الفلسطينية

للصحافة دور مهم في عملية الانتخابات، فهي تعد قناة اتصال تربط الناخبين بالمرشحين، عبر إيصال المعلومات للناس، وتعمل على تشكيل الرأي العام من خلال التأثير على الرأي الشخصي والفكري، فهي تدخل في عملية صنع القرار. فعلى الناخبين الوصول إلى استنتاجات بناء على ما تقدمه لهم الصحافة، وعليهم أن يبنوا خياراتهم السياسية على المعلومات التي لها علاقة بالمهام السياسية للحكومة. فالصحف، عبر المعلومات الحيادية والموضوعية، التي تبرز فيها الرأي والرأي الآخر، يكون لها اثر على اتجاهات القرار نحو المشاركة السياسية.

وتعدُّ فترة الانتخابات، في أي دولة في العالم، وفي أي نظام ديمقراطي، فرصة لتقييم ديمقراطية السلطة وديمقراطية وسائل الإعلام معا، يتمثل ذلك في مدى إمكانية إيجاد وسائل إعلام منصفة في عرض أفكار المرشحين[1]. فنظريا وعمليا لا يمكن استثناء الإعلام كأحد مفاصل العملية الديمقراطية في فترة الانتخابات ودورها في دفع المسار الديمقراطي. ويسهم الإعلام، في فترة الانتخابات، في إثارة الرأي العام عبر توفير فرصة الاطلاع على كل الاتجاهات والآراء والتصورات التي يثيرها المرشحون أثناء الحملة الانتخابية لكي يستطيع كل فرد أن يحسم، وبشكل حر، خيار برنامج مرشحه، فإذا لم يكن الإعلامي منصفا ينسف مكسب صندوق الاقتراع والديمقراطية أدراج الرياح والعكس صحيح[2]. فعلى المواطن القدرة على التمييز بين مختلف الآراء، والقيام بتقدير الحقائق المختلفة التي يمكن استخلاص النتائج منها.

وهذا هو ما تود الدراسة فحصة عمليا على أرض الساحة الإعلامية الفلسطينية، باتخاذها صحيفة "القدس" كحالة دراسية، ودراسة الدور الذي لعبته في فترة الانتخابات، وفحص مدى موضوعيتها وحياديتها وفتح صفحاتها لمختلف الآراء، عبر منهجية والية جديدتين سيتم الحديث عنهما في الفصل اللاحق من الدراسة.

---

[1] الزرن، جمال: **كيف نفهم ثنائية الإعلام والديمقراطية في فترة الانتخابات**. صحيفة الوسط البحرينية. 2006/11/25م. ص1. http://www.alwasatnews.com

[2] المصدر نفسه.

يستخلص الباحث، من هذا المحور، التأكيد على وجود علاقة جدلية بين الديمقراطية، والحرية، والإعلام. فالإعلام الحر لا يأتي إلاّ بتوفير حرية تتيح تبادل المعلومات وتدفقها، ولا يمكن ذلك إلاّ بوجود ديمقراطية، وثقافة ديمقراطية كحاضنة لكلا المفهومين. كما تؤكد الدراسة وجود علاقة جدلية بين الإعلام والانتخابات تحدث من خلال ما يتيحه الإعلام من معلومات تمكن جمهور الناخبين من بلورة رأي واتخاذ القرارات.

خلاصة الفصل

عالج الفصل الثالث من الدراسة جدلية الصحافة والتحول الديمقراطي في فلسطين نظريًا وعمليًا. فنظريًا استعرضت الدراسة أبرز نظريات التحول الديمقراطي والمداخل التفسيرية المتعددة لها، ووضحت الدراسة أيضًا إغفال تلك النظريات لأهمية البعد الخارجي عند تفسيرها لعمليات التحول الديمقراطي. وشرحت إضافة إلى ذلك أنماط التحول الديمقراطي، وبينت أنها تتفق مع طروحات نمط الإحلال التي تتخذ الشعب كقاعدة انطلاق نحو التغيير السياسي، وأهمية ذلك تكمن بالبعد الجماهيري الذي وصلت ثقافته إلى حد المطالبة بالإصلاح والتغيير. وأكدت الدراسة أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية معقدة وطويلة وليست بالأمر السهل، وجذورها تبدأ بوجود ثقافة ديمقراطية لدى سلوك الجماهير.

ومن الناحية العملية، لم ترَ الدراسة أيًّا من النظريات التي طرحت لتفسير عملية التحول الديمقراطي تتناسب مع الحالة الفلسطينية، لذا قامت الدراسة باستحداث نظرية جديدة أطلقت عليها: "نظرية التدخل الأجنبي، وانعدام الثقافة الديمقراطية"، فالدراسة ترى أن التدخلات الخارجية لعبت دورًا كبيرًا عبر الضغط باتجاه إحداث إصلاحات ديمقراطية تتعلق ببنية النظام السياسي الفلسطيني. وفي الوقت ذاته انعدام الثقافة الديمقراطية والتعامل مع الانتخابات كاستحقاق سياسي ونتيجة لضغوطات خارجية ودولية كشفت عن عمق الأزمة الأخيرة التي حدثت في 2007/6/14م.

وعند الحديث عن نظريات الإعلام الـديمقراطي رأى الباحـث إمكانيـة الإفـادة مـن إطروحات نظرية المشاركة الديمقراطية التي تتقاطع مع الحالة الفلسطينية خاصة فيمـا يتعلـق بوجود تعددية سياسية، وحاجة الجمهور الفلسطيني إلى المشاركة في الإعـلام مـن المنطلـق الوظيفي للإعلام المبني على خدمة الجمهور، حتى يصبح قادرًا على صنع القرارات، وتحديـد السياسات، لتتجسد روح النظرية، التي تدعو لإشراك الجمهور في صنع السياسـات الإعلاميـة بعيدا عن التدخلات الحكومية.

وفيما يتعلق بجدلية الإعلام والانتخابات، تدرك الدراسة بأن ذلك ينبع أساسًا من الـدور الذي تقوم به وسائل الإعلام، والمتمثل بتشكيل الرأي العام من خـلال التـأثير علـى الـرأي الشخصي، والتفكير الجماعي، وتدخلها المباشر في عملية صنع القرار.

وما تزال الدراسة تؤكد مسألة في غاية الأهمية، فهي على الرغم من التقارير الصـادرة عن المؤسسات الأهلية المهتمة بالتحولات الديمقراطية، وحرية التعبيـر والصـحافة، وتأكيـدها انعدام ذلك التحول، وتلك الحرية نتيجة للممارسات العملية التي أعقبت الانتخابـات التشـريعية الثانية 2006/1/25م، إلا أنها ما تزال تؤكد أن فرضيتها الأساسية تتمحور في حالة حدثت فيها تحولات ديمقراطية، وتريد فحص ذلك عبر اتخاذها صحيفة "القدس" حالة دراسية لتكشف مـدى مساهمتها في إحداث ذلك التحول، عبر منهجية وآلية سيتم الكشف عنها في الفصل اللاحق مـن الدراسة.

الفصل الرابع

دور جريدة "القدس" في التحول الديمقراطي

يسعى هذا الفصل إلى الوقوف على دور جريدة "القدس" في الفترات التي حدثت فيها تحولات ديمقراطية بدءًا بانتخابات الحكم المحلي 2004/12/23م، ومرورًا بالانتخابات الرئاسية الثانية 2005/1/9م، وانتهاءً بالانتخابات التشريعية الثانية 2006/1/25م. ومن أجل توحيد نمط العينة قرر الباحث أخذ الفترات الزمنية التي سمح فيها قانون الانتخاب الفلسطيني للمرشحين بممارسة كافة أشكال دعايتهم الانتخابية في كل مرة حدثت فيها تحولات ديمقراطية. وجاء اختيار الباحث لهذه الفترات بالذات لما لها من أهمية في بلورة الرأي لدى جمهور الناخبين عن مرشحيهم، فتلك الفترة تمتاز بضخ كميات إعلامية هائلة في أذهان الناخبين، وتتوقف فقط قبل يوم واحد من عملية الاقتراع.

يهدف هذا الفصل، ومن خلال رصد كافة الفترات الزمنية، التي حددها قانون الانتخابات الفلسطيني، إلى الوقوف على مدى التزام جريدة "القدس" بإظهارها لكافة وجهات النظر الخاصة بالمرشحين بطريقة حيادية وموضوعية، ومدى تمكن المرشحين، والأحزاب السياسية الأخرى من الحصول على فرص متكافئة في التغطية خلال تلك الفترات، ومعرفة مدى درجة التزام جريدة "القدس" بالقوانين والتعليمات التي حددها قانون الانتخاب الفلسطيني من أجل تنظيم عملية الانتخابات بما فيها ممارسة الدعاية الانتخابية.

منهجية تحليل التغطية الإعلامية لجريدة "القدس"

خلافًا للفصول الثلاثة السابقة، التي استخدم فيها الباحث المنهج الوصفي التحليلي، سيستخدم الباحث، في هذا الفصل، منهج تحليل المضمون بشقيه الكمي، والنوعي، فالتحليل الكمي يعتبر مؤشرًا مهمًا لبيان حجم التغطية الإعلامية التي حظي بها المرشحون طيلة فترات الدعاية الانتخابية، ولغة الأرقام تكون طاغية على التحليل الكمي، فالباحث سيقوم برصد كل ما له علاقة بالتحولات الديمقراطية التي حدثت من أخبار، وتقارير، وصور، وكاريكاتير، وغيرها،

ويقيسها من خلال ضرب مساحة التغطية التي رصدت (الطول×العرض)، لتساوي مساحة التغطية بالانش، واستخدم الباحث "الانش" * كوحدة قياس لطول الإعلان، وسيرمز للانش بالإشارة التالية للدلالة عليه (")، فأينما وردت هذه الإشارة فإنها تعني مجموع حاصل ضرب طول بعرض مساحة التغطية وبالانش. أمّا التحليل النوعي فيختلف عن الكمي لكونه لا يهتم، على الإطلاق، بلغة الأرقام، ولا يأخذها بالحسبان، وإنما يهتم بالكيفية التي عُرض فيها الموضوع، ومدى انسجام العنوان مع مضمون المادة الإعلامية، وعمق التحليل التي اشتملت عليه.

4. 1 المراحل الأربعة لانتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية

عقدت انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على أربع مراحل، بعد مرور ثماني سنوات على إصدار قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية لسنة 1996م. بدأ الاقتراع للمرحلة الأولى في 2004/12/23م، أما المراحل الثلاثة الأخرى فقد أجريت على مدار عام كامل، وبفترات زمنية متباعدة نسبيا؛ فالمرحلة الثانية بدأ الاقتراع فيها بتاريخ 2005/5/5م، والمرحلة الثالثة في 2005/9/29م، والمرحلة الرابعة في 2005/12/15م*. جرت الانتخابات وفق نظامين انتخابيين مختلفين وثلاثة تعديلات لقانون رقم (5) لسنة 1996م، الخاص بانتخابات مجالس الهيئات المحلية. ففي المرحلة الأولى والثانية أجريت الانتخابات وفقا للتعديل الأول لقانون رقم (5) لسنة 1996م، وقد تناول التعديل الأول مسألة انتخاب رئيس مجلس الهيئة المحلية من قبل أعضاء المجلس بعدما كان القانون يجعل انتخاب رئيس مجلس الهيئة المحلية مباشرة من قبل المواطنين المقيمين في الهيئة المحلية. وجرت انتخابات المرحلة الأولى والثانية وفق نظام الأكثرية (الدوائر). وجرت المرحلة الثالثة والرابعة وفقا للتعديل الثاني والثالث للقانون رقم (5) لسنة 1996م، حيث جرى فيه تغيير النظام الانتخابي من نظام الأكثرية إلى نظام التمثيل النسبي

* الإنش هو وحدة لقياس الطول ويساوي 2.54سم. وهي وحدة القياس المستخدمة لدى الصحف الفلسطينية كافة، بما فيها صحيفة "القدس".

* ولم تجر انتخابات المرحلة الخامسة التي تشمل (62) هيئة محلية منها مدن كبرى مثل الخليل وغزة وطولكرم، ولم يتم تحديد موعد لعقدها حتى لحظة كتابة هذا البحث.

أما التعديل الثالث تضمن إعادة النظر في مقاعد الكوته النسائية، حيث تم ترتيب هذه الحصة في القوائم الحزبية لضمان تمثيل امرأتين على الأقل في المجالس المحلية بدلا من 20% من مقاعد الهيئات المحلية، وتخصيص مقاعد مضمونة للمسيحيين، وخفض نسبة الحسم من 10% إلى 8%.

يهدف هذا المحور لتحليل التغطية الإخبارية لصحيفة القدس للانتخابات المحلية الأربعة أثناء فترة الدعاية الانتخابية وفقا لقانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية ، الذي يتيح فترة أسبوعين للدعاية الانتخابية*، وذلك لمعرفة المساحة التي أفردتها صحيفة "القدس"، أثناء تغطيتها لتلك الانتخابات، ومدى عدالة توزيعها لمساحة التغطية الإخبارية للمرشحين وللمناطق التي جرت فيها الانتخابات.

إحصائيات أولية للعينة وللنتائج التي ظهرت بعد الرصد

رصد الباحث خمسين عددا من صحيفة القدس موزعة على الفترة الدعائية التي أجازها القانون للمراحل الأربعة لانتخابات الهيئات المحلية. وأظهرت النتائج الأولية أن مجموع مساحة التغطية الإخبارية التي أفردتها صحيفة القدس للانتخابات المحلية الأربعة هي 1106" ، موزعة على المراحل الأربعة كالآتي: 202.5" للمرحلة الأولى، و560" للمرحلة الثانية، و150.5" للمرحلة الثالثة، و193" للمرحلة الرابعة.

4. 1. 1 المرحلة الأولى من انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية

جرت عملية الاقتراع في 26 دائرة انتخابية محلية موزعة على جميع محافظات الضفة الغربية بتاريخ 2004/12/23م، تنافس فيها 886 مرشحًا من بينهم 139 امرأة على 306 مقاعد موزعة على 26 مدينة وقرية في الضفة الغربية. أجريت الانتخابات حسب نظام الأغلبية النسبية (الدوائر) ووفقا للتعديل الأول لقانون رقم (5) لسنة 1996م، الخاص بانتخابات مجالس الهيئات

* تنص المادة (60) من قانون رقم (9) لسنة 2005 بشان الانتخابات على: "تبدأ الدعاية الانتخابية قبل اثنين وعشرين يوما من اليوم المحدد للاقتراع، وتنتهي بأربع وعشرين ساعة قبل ذلك الموعد، ويحظر أي نشاط أو فعالية دعائية في اليوم السابق ليوم الاقتراع أو في يوم الاقتراع".

المحلية، الذي خصص مقعدين للنساء في كل مجلس منتخب، وانتخاب رئيس البلدية يختاره الفائزون من بينهم، وقد بلغت نسبة المقترعين، من مجموع الذين يحق لهم الاقتراع، 81%.

4. 1. 1. 1 التحليل الكمي للمرحلة الأولى

رصد الباحث أعداد صحيفة "القدس" الخاصة بفترة الدعاية الانتخابية للمرحلة الأولى التي بدأت يوم 2004/12/14م، وانتهت صباح 2004/12/22م. بلغ مجموع مساحة التغطية الإخبارية لهذه المرحلة 202.5" وتحتل هذه التغطية المرحلة الثانية على مستوى المراحل الأربعة من حيث المساحة، ويعزى ذلك لكونها أول انتخابات محلية تشهدها الأراضي الفلسطينية منذ عام 1976م، وتحت ظل حكم وطني، وبموجب قوانين فلسطينية. توزعت مجموع المساحة المغطاة على عدة مواضيع، فتغطية المدن التي ستجري فيها الانتخابات حصلت على مساحة 84" انحصرت في المدن التالية: أريحا بمساحة تغطية 30"، ونابلس 22.5"، وطوباس 13.5، وبيت لحم 8"، وجنين 6". وبلغ حجم التغطية الخاصة بالنساء المرشحات اللواتي يبلغ عددهن بهذه المرحلة 139 امرأة 21" طوال فترة الدعاية الانتخابية. وأخذ موضوع المضايقات الإسرائيلية مساحة 28" من إجمالي التغطية الإخبارية خلال فترة الدعاية الانتخابية، وما تبقى من مساحة 72.5" كان بمثابة توصيات، ووصف لمرحلة الدعاية الانتخابية من قبل اللجنة العليا للانتخابات المحلية المشرفة على عملية سير الانتخابات ومراقبة الدعاية الانتخابية.

4. 1. 1. 2 التحليل النوعي للمرحلة الأولى

لاحظ الباحث، خلال عملية رصد المرحلة الأولى من الانتخابات، قلة التحاليل والتقارير الإخبارية التي تبرز برامج المرشحين وتطلعاتهم تجاه المجالس المحلية التي يودون المنافسة عليها، فقد رصد الباحث تقريرًا واحدًا من إعداد وكالة رويتر للأنباء يتحدث عن العشائرية والحزبية التي تطغى على المرشحات الفلسطينيات.[1] ، واكتفاء الصحيفة بالإعلان عن استعداد المرشحين لخوض الانتخابات، ووصف للدعاية الانتخابية دون عرض لبرامجهم التي ترشحوا

[1] تقرير لوكالة الأنباء رويتر: "العشائرية والحزبية تعصف بالمرشحات الفلسطينيات". صحيفة القدس. 2004/12/19م، ص9.

من أجلها[1]، وتركيز الصحيفة على تغطية نشاطات المرشحين ولقاءاتهم أثناء فترة الدعاية الانتخابية دون الخوض بتفاصيل برامجهم الانتخابية.[2]

4. 1. 2 المرحلة الثانية من انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية

جرت بتاريخ 2005/5/5م، بناءً على التعديل الأول لقانون مجالس الهيئات المحلية ووفق نظام الأغلبية النسبية (الدوائر)، تنافس فيها 2519 مرشحًا من بينهم 399 امرأة على 816 مقعدًا بالضفة، و94 مقعدًا بقطاع غزة. وبلغ عدد القوائم المشاركة بالضفة 41 قائمة، و 47 قائمة بقطاع غزة، وبلغت نسبة المشاركة 86%، لمن يحق لهم الاقتراع بالضفة والقطاع.

4. 1. 2. 1 التحليل الكمي للمرحلة الثانية

بدأت الدعاية الانتخابية للمرحلة الثانية بتاريخ 2005/4/21م، وانتهت صباح 2005/5/3م، رصد الباحث هذه الفترة، ووجد أن مساحة التغطية الإخبارية التي خصصتها صحيفة القدس بلغت 560" ، وهي أعلى مساحة تغطية من بين المراحل الانتخابية الأخرى، ويفسر الباحث ذلك لكثرة الدوائر الانتخابية التي جرت فيها الانتخابات حيث بلغ عددها 84 دائرة انتخابية، بالإضافة لكثرة عدد المرشحين والمدن والقرى التي ستجري فيها الانتخابات مقارنة بالمراحل الأخرى. كما أن القوائم التي أعدت لهذه المرحلة هي قوائم أحزاب وليست فردية كما جرى بالمرحلة الأولى من الانتخابات المحلية.

تنوعت مواضيع التغطية الإخبارية في تلك الفترة، فعلى صعيد المدن فقد بلغت نسبة التغطية 258.5"، موزعة كالآتي: غزة بمساحة تغطية 131.5"، وبيت لحم 101.5"، والخليل 12"، وأريحا 6"، وجنين 4"، وسلفيت 3.5". ويمكن تفسير مساحة التغطية الإخبارية لقطاع

---

[1] "الانتخابية تشتعل في طوباس قبل ثلاثة أيام من الانتخابات المحلية".صحيفة القدس:2004/12/20م، ص11. انظر أيضًا: "وسط تنافس العديد من الكتل والمستقلين: بلدتا الدوحة والعبيدية تستعدان لخوض الانتخابات البلدية". صحيفة القدس. 2004/12/15م. ص4.

[2] "لقاء نسوي في طوباس حول مشاركة المرأة في الانتخابات".صحيفة القدس.2004/12/8م، ص2. انظر أيضًا: "لقاء مفتوح حول الانتخابات المحلية في بيتا". صحيفة القدس. 2008/12/7م. ص8.

غزة دون عن بقية المدن الأخرى بسبب ترشيح حركة حماس نفسها لأول مرة منذ دخول السلطة الفلسطينية عام 1994م، بشكل رسمي في انتخابات المرحلة الثانية بقطاع غـزة تحـت قائمـة التغيير والإصلاح. وأما فيما يتعلق بالفصائل فقد تم رصد ما مساحته 96" موزعة كالآتي: 78" لقائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، منها خبر على الصفحة الأولـى بمسـاحة 6"*، والجبهة الديمقراطية حظيت بـ14"، وحركة فتح بـ4". وأعطت صحيفة القـدس مسـاحة 58" لتغطية نشاطات المرشحات النساء من مختلف الأطياف السياسـية. وبلغـت حصـة التغطيـة الإخبارية للجنة الانتخابات المحلية 147.5" تنوعت مواضيعها بين الإعلان عـن فتـرة بـدء، وانتهاء الدعاية الانتخابية، وتذكير للمرشحين بضرورة الحفاظ على تلك الفترة من خلال إتبـاع القوانين الخاصة بذلك.

4. 1. 2. 2 التحليل النوعي للمرحلة الثانية

ورد في أحد عناوين الصحيفة خلال فترة التغطية الإعلامية العنوان التالي: ''مواصـلة الحملة الدعائية للانتخابات المحلية[1]''. القارئ للعنوان للوهلة الأولى يعتقـد أن الخبـر يشـمل نشاطات جميع الأحزاب والقوائم المرشحة للانتخابات وعرضا لبرامجهم، لكن عند قراءة الخبر بكامله* ومعرفه مضمونه نجد تناقضا مع العنوان، فالخبر ركز على عرض لبرنامج ونشـاطات قائمة التغير والإصلاح في الضفة وغزة، فهناك تناقض بين العنوان والمحتوى، فكان من الأجدر بيان اسم القائمة في الخبر مثل: ''قائمة التغيير والإصلاح تواصل حملتهـا الدعائيـة بالضـفة وغزة''، أو أي عنوان آخر يتناسب مع محتوى الخبر ومضمونه. وفي المقابـل نجـد تطابقًـا للعنوان مع المضمون مع فصيل آخر يتضح ذلك من العنوان التالي: ''حركة فتح تعقـد ثلاثـة لقاءات نسوية لمرشحي الحركة في مدينة رفح[2]''. فلا بد من مطابقة العنوان للمضـمون حتـى تحظى القائمة بتغطية إعلامية متوازنة وموضوعية.

---

* الخبر ورد في تاريخ 2005/5/3م، تحت عنوان: ''الناطق الإعلامي لـ"حماس" في مؤتمر صحفي: نشارك في 6 دوائر انتخابية محلية من 8 في قطاع غزة.. التهدئة مرتبطة بالمصلحة الفلسطينية والمشاركة بالحكومة سابق لأوانه''.

[1] 2005/5/3م. ص8.

* الخبر جاء بمساحة 4 أعمدة بطول 12" أي أن المجموع الكلي للخبر هو: 48".

[2] 2005/4/28م، ص2.

4. 1. 3 المرحلة الثالثة من انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية

استمرت الدعاية الانتخابية للمرحلة الثالثة من انتخابات مجالس الهيئات المحلية خلال الفترة الواقعة بين 2005/9/15م، و 2005/9/28م، وكان صباح يوم 2005/9/29م، هو اليوم المحدد للاقتراع لانتخاب 2274 مرشحًا من بينهم 558 امرأة يتنافسون على 814 مقعدًا ضمن 300 قائمة انتخابية من 82 دائرة محلية في 104 مدن وقرى بالضفة الغربية، بنسبة مشاركة بلغت 57% وتعد أقل نسبة مشاركة من قبل المقترعين الذين يحق لهم الاقتراع مقارنة بالمراحل الأربعة، على الرغم من كثرة الدوائر الانتخابية وعدد المرشحين والمقاعد المتنافس عليها، إذا ما قورنت مع المراحل الأخرى مجتمعة، نجدها تحتل المرتبة الثانية. وقد جرت الانتخابات حسب نظام التمثيل النسبي (القوائم)، وفقا لقانون رقم (10) لسنة 2005م.

4. 1. 3. 1 التحليل الكمي للمرحلة الثالثة

حظيت المرحلة الثالثة من انتخابات مجالس الهيئات المحلية بتغطية إخبارية على صفحات جريدة القدس خلال فترة الحملة الدعائية بما مجموعه 150.5"، وتعد أدنى مساحة تغطية إذا ما قورنت بالمراحل الأربعة للانتخابات. وزعت مساحة التغطية كالآتي: 59" على المدن والقرى التي ستجري فيها الانتخابات، فالنسبة الأكبر ذهبت لبيت لحم بمساحة إجمالية 35"، تلتها سلفيت 10"، طولكرم 4"، والقدس 2". وبلغت التغطية الإخبارية للمرشحات 16"، وبلغت الاعتداءات الإسرائيلية على المرشحين ومقارهم 18"، وتغطية القوائم والمرشحين 17"، شملت 15" لكتل وقوائم بيت لحم جميعها، و2" لقائمة فلسطين الغد في كفر عقب بمدينة القدس، وما تبقى من مساحة 40.5 كان من نصيب اللجنة العليا للانتخابات المحلية.

4. 1. 3. 2 التحليل النوعي للمرحلة الثالثة

لاحظ الباحث خلال عملية الرصد قلة التقارير الإخبارية* التي تتحدث عن نشاطات الناخبين وبرامجهم الإخبارية فقد أتت في سياق عام دون عقد لقاءات مع ممثلين عن الكتل

* رصدت الدراسة ما مساحته 25" كتقارير إخبارية تعادل ما نسبته 16.1% من مجموع مساحة التغطية طيلة فترة الدعاية الانتخابية.

والكشف عن برامجهم الانتخابية. كما لاحظ الباحث غياب مدن كبرى ورئيسية وقرى تابعة لها من التغطية الإخبارية، مثل رام الله والبيرة وقراهما، والخليل وقراها، وقلقيلية وقراها.

4. 1. 4 المرحلة الرابعة من انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية

جرت انتخابات المرحلة الرابعة في تاريخ 2005/12/15م، حسب قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) للعام 2005، ووفقا لنظام التمثيل النسبي (القوائم). وبدأت فترة الدعاية الانتخابية في 2005/12/1م ، وانتهت صباح 2005/12/14م. تنافس على المرحلة الرابعة 1321 ناخبا من بينهم 266 امرأة على 414 دائرة موزعة على 40 دائرة انتخابية في الضفة وغزة. بلغت نسبة المشاركة من الذين لهم حق الاقتراع في انتخابات المرحلة الرابعة 83%، وهي ثاني أعلى نسبة مشاركة مقارنة بالمراحل الثلاثة السابقة. ويرجع ذلك لما تكتسبه هذه الانتخابات من أهمية، وخاصة أنها أتاحت الفرصة لمعرفة حجم حماس في مدن الضفة الغربية قبل الانتخابات التشريعية التي عقدت بعدها بقرابة أربعين يوما في تاريخ 2006/1/25م.

4. 1. 4. 1 التحليل الكمي للمرحلة الرابعة

أظهر الرصد الخاص بالفترة الدعائية للمرحلة الرابعة من الانتخابات المحلية حصولها على 193"، كمساحة تغطية توزعت على المدن الرئيسية المشاركة في انتخاب المرحلة الرابعة كالآتي: نابلس 98"، وجنين 53"، وغزة 31.5"، ورام الله والبيرة 10". وبلغت حصة تغطية المرشحات النساء من المساحة الإجمالية من التغطية 57.5" أي ما يعادل 29.8%. وعلى مستوى الأحزاب حصد ائتلاف التغيير والإصلاح التابع لحركة حماس الحصة الأكبر بنسبة تغطية بلغت 89" من أصل 124" حصة تغطية للأحزاب مجتمعة في فترة الدعاية الانتخابية الخاصة بالمرحلة الرابعة، تلتها قائمة العهد لنابلس المستقلة بنسبة 13"، و 8" لقائمة نابلس الوفاء والتنمية المستقلة، و6" لصالح قائمة بلدنا التابعة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، و5" لقائمة أبناء البلد التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، و3" لكتلة وطن المستقلة، وبلغت حصة اللجنة

العليا للانتخابات المركزية من التغطية 10" تمحورت حول إحصائيات عن عدد الناخبين والمرشحين والدوائر الانتخابية، بالإضافة إلى مساحة 6" تتحدث عن عرقلة قوات الجيش الإسرائيلي لعملية الانتخابات.

4. 1. 4. 2 التحليل النوعي للمرحلة الرابعة

استنادًا إلى التحليل الكمي السابق نستطيع القول، إن هناك تفاوتا كبيرا في التغطية الإخبارية للقوائم الانتخابية إذا ما قارنا قائمة ائتلاف التغيير والإصلاح مع القائمة التي تليها نجد الفارق بينهما يتعدى 57%، كما أن هناك تهميشًا لمدن وقرى انتخابية لم ترصدها الدراسة طيلة فترة الدعاية الانتخابية مثل مدينة طولكرم وقرى عديدة من جنين، ورام الله، ونابلس. عدا تهميش كتلة فلسطين الغد التابعة لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، فهي مشاركة في 37 هيئة محلية من أصل 40 هيئة موزعة على مدن وقرى الضفة والقطاع.

يستخلص الباحث من هذا المحور، حدوث تفاوت كبير في مساحة التغطية الإخبارية التي أولتها صحيفة "القدس" للقوائم والأحزاب المرشحة خلال فترة الدعاية الانتخابية، لانتخابات الحكم المحلي، فانتخابات المرحلة الثانية حظيت فيها التغيير والإصلاح على مساحة تغطية 78"، من أصل 96"، أي ما نسبته 81.3%، من المساحة الإجمالية، وكذلك كان الحال مع المرحلة الرابعة حيث حصلت كتلة التغيير والإصلاح على مساحة 89"، من أصل 124"، أي ما نسبته 71.8%، من المساحة الإجمالية. قد يفسر ذلك على أن حماس تخوض غمار الانتخابات لأول مرة منذ تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994م، إلا أن المساحة الكبيرة التي أولتها صحيفة "القدس"، في نظر الباحث، مبالغ فيها، وجاءت على حساب كتل وقوائم حزبية لم يتح لها حق الظهور طيلة فترة الدعاية الانتخابية.

كما لاحظ الباحث كذلك قلة التغطية الإخبارية لكتل كبيرة ذات امتداد جماهيري واسع، وقد حصل ذلك في المرحلة الثالثة من انتخابات الحكم المحلي، حيث شاركت فيها فصائل عديدة: فتح، وحماس، والجبهة الشعبية، وحزب الشعب، وفدا. فعلى الرغم من ذلك لم تتعد مساحة

التغطية الإخبارية لبعض الفصائل ما نسبته 11%، من التغطية الإجمالية، فقائمة فلسطين الغد المحسوبة على حركة فتح حصلت على نسبة 1.3% من المساحة الإجمالية للتغطية، وبعض كتل بيت لحم (فتح، وحماس، ومستقلون)، على نسبة 10% من إجمالي التغطية الكلية للمرحلة الثالثة، وبقية الكتل لم تحصل على أي نسبة تذكر. كما أن هناك غيابًا لتغطية مدن كبيرة شاركت في الانتخابات المحلية للمرحلة الثالثة مثل رام الله والبيرة والخليل وقلقيلية والقرى التي تتبع لها.

وعلى الرغم من تلك السلبيات، إلا أن الصحيفة قد التزمت بالفترة القانونية للدعاية الانتخابية، فالباحث لم يرصد أي إعلان تجاري، أو تغطية إخبارية تدعو الناس لانتخاب فصيل معين طيلة المراحل الأربعة من الانتخابات المحلية.

ويمكن تلخيص إيجابيات صحيفة "القدس" وسلبياتها، خلال فترة الدعاية الانتخابية، للمراحل الأربعة لانتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية، على النحو التالي:

الايجابيات:

- التزام الصحيفة بقانون انتخابات الهيئات المحلية، مما لا يشكل خرقًا للقانون، ويتضح ذلك من خلال:

أ. لم تنشر الصحيفة دعاية انتخابية، أو إخبارية للمرشحين في اليوم الذي يسبق عملية الاقتراع، طيلة فترة المراحل الأربعة لانتخابات الحكم المحلي، وإنما اكتفت بذلك اليوم بنشر إحصائيات ومعلومات إجمالية عن عدد المرشحين، ومراكز الاقتراع وأماكنها.

ب. لم تستخدم الصحيفة التحريض أو الطعن بالمرشحين، ولم تثر النزعات الطائفية والعشائرية بين المواطنين.

- أعطت الصحيفة ما نسبته 13.8%، من المساحة الإجمالية للتغطية الإخبارية طيلة فترة الدعاية الانتخابية للمراحل الأربعة من انتخابات الحكم المحلي لصالح المرشحات النساء من

مختلف الأطياف السياسية اللواتي بلغ عددهن في المرحل الأربعة مجتمعة 1362 امرأة تنافسن جنبا إلى جنب مع الرجال على مقاعد مجالس الهيئات المحلية.

- لم تهمل الصحيفة مسألة الانتهاكات الإسرائيلية أثناء فترة الدعاية الانتخابية، فقد رصد الباحث ما نسبته 4.7%، من مجموع مساحة التغطية الإجمالية خلال فترة الدعاية الانتخابية للمراحل الأربعة لتلك المسألة.

السلبيات:

- عدم توازن في المساحة الإخبارية عند تغطية صحيفة " القدس"، لنشاطات الفصائل المشاركة في انتخابات الحكم المحلي، فقد كانت هناك هوة كبيرة بين فصيل وآخر وصلت أحيانًا إلى ما نسبته 66.65%*.

- لم تنشر طيلة فترة الدعاية الانتخابية للمراحل الأربعة أي صور للمرشحين، أو صور ميدانية تبرز نشاطات المرشحين وجهودهم الدعائية، ولا كاريكاتير واحد يعبر عن الانتخابات المحلية طيلة تلك الفترة.

- قلة الأخبار المنشورة على الصفحة الأولى طيلة فترة الدعاية الانتخابية للمراحل الأربعة، فالباحث رصد خبرًا واحدًا بمساحة 6" –مساحة الصفحة كاملة 160"–، يصرح فيها الناطق الإعلامي لحماس عن عدد الدوائر الانتخابية التي ستشارك فيها حماس في المرحلة الثانية من انتخابات الحكم المحلي، ولم تظهر بعدها أية أخبار أخرى على الصفحة الأولى تتعلق بانتخابات الحكم المحلي طيلة فترة الدعاية الانتخابية للمراحل الأربعة.

- قلة التقارير الإخبارية وغلبة طابع السرد الإخباري عليها، والمقتصر على الوصف، أكثر من الطابع التحليلي الذي يعد أعمق، وأشمل عند لخوض في تفاصيل برامج المرشحين وأهدافهم لانتخابات الحكم المحلي.

---

* حصلت كتلة التغيير والإصلاح على مساحة تغطية 78"، من أصل 96"، أي ما نسبته 81.25%، وحصلت الجبهة الديمقراطية على مساحة 14"، أي ما نسبته 14.6%، من المساحة الإجمالية.

4. 2 الانتخابات الرئاسية الثانية

تعد ثاني انتخابات رئاسية في الأراضي الفلسطينية، بعد مرور تسع سنوات على إجراء الانتخابات الرئاسية الأولى عام 1996م، التي حقق فيها ياسر عرفات فوزا على منافسته الوحيدة سميحة خليل بنسبة 88%. لتأتي الانتخابات الرئاسية الثانية تحت ظل ظروف مختلفة تمثلت بوفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بتاريخ 2004/11/11م، وبناءً على القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م*، تولى روحي فتوح رئيس المجلس التشريعي رئاسة السلطة الفلسطينية حتى موعد إجراء انتخابات حرة ومباشرة لانتخاب رئيس جديد. وقد أصدر الرئيس المؤقت للسلطة الفلسطينية روحي فتوح مرسوماً رئاسياً حدد فيه تاريخ 2005/1/9م، موعدًا لانتخابات رئاسة السلطة*.

تنافس على الانتخابات الرئاسية سبعة مرشحين ثلاثة منهم يمثلون أحزابًا سياسية هي : حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، بمرشحها محمود عباس، وحزب الشعب بمرشحها بسام الصالحي، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بمرشحها تيسير خالد، إلى جانب أربعة مرشحين مستقلين من بينهم اثنان من الإسلاميين وهما: السيد حسين بركة، وعبد الحليم الأشقر، وآخران هما: عبد الكريم كامل شبير، و مصطفى البرغوثي. وقاطع الانتخابات الرئاسية الثانية كل من حركة حماس والجهاد الإسلامي، والجديد بالانتخابات الرئاسية الثانية مشاركة الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين خلافا للانتخابات الرئاسية الأولى.

---

* تنص الفقرة (2) من المادة (37) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م: "إذا شغر مركز رئيس السلطة الوطنية في أي من الحالات السابقة يتولى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني مهام رئاسة السلطة الوطنية مؤقتا لمدة لا تزيد عن ستين يوما تجري خلالها انتخابات حرة ومباشرة لانتخاب رئيس جديد وفقا لقانون الانتخابات الفلسطيني".

* تنص المادة (1) من المرسوم الرئاسي رقم 10 لسنة 2004 بشأن الدعوة لانتخابات رئاسية: "الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس مدعو لانتخابات عامة، حرة ومباشرة لانتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية يوم الأحد الموافق 9 كانون ثاني 2005م".

أشرفت على العملية الانتخابية لجنة الانتخابات المركزية التي اعتمدت السجل الانتخابي*، والسجل المدني*، في عملية الاقتراع، واستنادًا إلى قانون الانتخابات رقم 13 للعام 1995م. ووفقا للإحصائيات النهائية للجنة الانتخابات المركزية فقد بلغ عدد الناخبين المسجلين في السجل المدني والسجل الانتخابي 1760481 ناخباً، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد بلغت نسبة الاقتراع في الضفة الغربية والقدس 71%، وفي قطاع غزة بلغت نسبة الاقتراع 64%. كما اعتمدت لجنة الانتخابات المركزية آلافًا من المراقبين المحليين ووكلاء الأحزاب وعدداً من المراقبين الدوليين على مختلف مراحل العملية الانتخابية بدءاً بعملية إعداد سجل الناخبين وانتهاءً بيوم الاقتراع والفرز وإعلان النتائج التي جاءت نتائجها بفوز مرشح حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح محمود عباس بنسبة 62.52%، من مجموع أصوات المقترعين الذين يحق لهم التصويت في الضفة الغربية وقطاع غزة والبالغ عددهم (802077).

يسعى هذا المحور لرصد صحيفة "القدس" خلال فترة الدعاية الانتخابية الرئاسية التي حددها القانون، والتي بدأت صباح يوم 2004/12/25م، وانتهت بنهاية تاريخ 2005/1/7م*. بهدف التحليل الكمي والنوعي للبيانات المستقصاه، والخروج بنتائج تبين مدى مساهمة صحيفة "القدس" ودورها طيلة تلك الفترة.

إحصائيات أولية للعينة وللنتائج التي ظهرت بعد الرصد

رصد الباحث أربعة عشر عددًا من صحيفة "القدس"، وهي الفترة القانونية التي حددها القانون لممارسة الدعاية الانتخابية من قبل مرشحي الرئاسة. بلغت المساحة الكلية، التي

* هو السجل المعد من قبل لجنة الانتخابات المركزية بحيث يتم إجراء عملية تسجيل للناخبين قبل موعد الاقتراع من خلال إنشاء مراكز للتسجيل في المناطق والتقسيمات الجغرافية المختلفة.

* هو سجل تعده وزارة الداخلية (دائرة الأحوال الشخصية). يشمل في العادة معلومات مختلفة عن المواطنين في الدولة من حيث وقائع الميلاد والزواج والطلاق والوفاة وغيرها.

* أصدر الرئيس الفلسطيني المؤقت روحي فتوح مرسوما رئاسيا حدد فيه فترة الدعاية الانتخابية لانتخابات الرئاسة الفلسطينية أطلق على المرسوم اسم: مرسوم رئاسي رقم 17 لسنة 2004م، بتعديل المرسوم رقم 10 لسنة 2004م، بشأن الدعوة لانتخابات رئاسية. وجاء نص الفقرة الأولى من المادة الثانية كالآتي: "تبدأ الدعاية الانتخابية صباح يوم السبت الموافق 25 كانون الأول وتنتهي بنهاية يوم الجمعة الموافق 7 كانون الثاني لسنة 2005م."

خصصتها صحيفة "القدس" لتغطية الانتخابات الرئاسية الثانية، 4246.5"، وتعد بمثابة المجموع العام للتغطية، منها 2251.5"، أي 53%، تغطية إخبارية تشمل الصور والكاريكاتير، وما تبقى من مساحة 1995"، أي ما نسبته 47%، من المساحة الإجمالية، كانت عبارة عن إعلانات مدفوعة الأجر من قبل مرشحي الرئاسة للصحيفة يعلنون فيها عن برامجهم الانتخابية، وتطلعاتهم حال فوزهم بالانتخابات الرئاسية الثانية.

4. 2. 1 التحليل الكمي للتغطية الإخبارية على الصفحات الأولى

بلغت مساحة التغطية الإخبارية على الصفحات الأولى لصحيفة "القدس" طيلة فترة الدعاية الانتخابية 153"، أي ما يعادل 6.8%، من المساحة الإجمالية للتغطية الإخبارية. وقد توزعت تلك المساحة على عدة مواضيع، منها تغطية مرشحي الرئاسة بمساحة بلغت 115"، توزعت بينهم كالآتي: مرشح حركة فتح محمود عباس 104"، أي ما يعادل 90.5%، من مجمل التغطية الإخبارية على الصفحات الأولى، وشملت تلك المساحة صورة ملونه لمحمود عباس على الصفحة الأولى بمساحة 18". وحصل مرشح الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تيسر خالد على مساحة تغطية 5"، أي ما نسبته 4.3% من إجمالي التغطية على الصفحات الأولى، تلاه المرشح المستقل مصطفى البرغوثي بمساحة تغطية 4"، أي ما نسبته 3.5%، ومرشح حزب الشعب بسام الصالحي بمساحة تغطية 2" أي ما يعادل 1.7%، من إجمالي التغطية الإخبارية على الصفحات الأولى، ولم تظهر أي مساحة تغطية لكل من المرشحين التالية أسماؤهم: السيد حسين بركة، عبد الكريم شبير، عبد الحليم الأشقر. وما تبقى من مساحة 38"، توزع على أخبار عامة تفيد بوصول لجنة مراقبين دوليين للرقابة على الانتخابات الرئاسية الثانية بمساحة 27"، ومسألة الخروقات الإسرائيلية طوال عملية سير الدعاية الانتخابية أخذت مساحة 7"، واستطلاع للرأي أجرته جامعة النجاح الوطنية بمساحة 4"[*].

[*] أنظر إلى جدول رقم 1 في ملاحق الدراسة.

4. 2. 2 التحليل الكمي للتغطية الإخبارية على الصفحات الداخلية:

بلغت المساحة الإجمالية للتغطية الإخبارية، طيلة الفترة القانونية للدعاية الانتخابية، على الصفحات الداخلية 2098.5"، أي ما نسبته 93.2%، من المساحة الإجمالية الخاصة بالتغطية الإخبارية. توزعت تلك المساحة على عدة مواضيع شملت ما مساحته 1366"، أي ما يعادل 65% من إجمالي التغطية الإخبارية على الصفحات الداخلية لتغطية نشاطات المرشحين للرئاسة الثانية، بالإضافة لصورهم ذات العلاقة. فقد حصل مرشح حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح محمود عباس على الحصة الأكبر من التغطية بمساحة 780"، أي ما يعادل 57.1% من المجموع العام الخاص بتغطية المرشحين، توزعت تلك المساحة لتشمل 571"، كأخبار لنشاطات محمود عباس خلال فترة الدعاية الانتخابية، و138"، كصور إخبارية خاصة بحملته الدعائية ونشاطاته الميدانية التي ظهرت اثنتا عشرة مرة بمساحات مختلفة، كان أدناها بحجم 10.5"، وأكبرها 15"، ونشرت على صفحات مختلفة كان أقربها الصفحة الثالثة، وأبعدها الصفحة الخامسة عشرة، وظهرت عشر صور منها ملونة. وما تبقى من مساحة 71"، أي 9% من المساحة الإجمالية للتغطية الخاصة بمرشح الرئاسة محمود عباس تحدثت عن نشاطاته الخاصة بتصريف شؤون الدولة؛ مثل تلقي البرقيات وإرسالها من رؤساء الدول وإليهم، واستقبال الوفود الرسمية كونه يتمتع بمنصب رسمي كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، لذا أعطيت النشاطات المتعلقة له كرئيس للمنظمة أولوية عليا في التغطية الإخبارية خلال الفترة القانونية للحملة الانتخابية.

جاء بالمرتبة الثانية المرشح المستقل مصطفى البرغوثي، بمساحة تغطية 202"، أي بنسبة بلغت 14.8% من المجموع العام الخاص بتغطية المرشحين، توزعت تلك المساحة لتشمل 160"، كأخبار لنشاطاته طيلة فترة الدعاية الانتخابية، و 42"، كصور إخبارية ظهرت أربع مرات توزعت بين الصفحة الثالثة والتاسعة، وكانت جميعها ملونة.

واحتل المرشح عن حزب الشعب بسام الصالحي المرتبة الثالثة بمساحة تغطية بلغت 160"، أي ما يعادل 11.7% من المجموع العام الخاص بتغطية المرشحين، منها 148"، كأخبار

لنشاطاته، و 12" كصورة واحدة نشرت بالأبيض والأسود على الصفحة الثانية. وأتى مرشح الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تيسير خالد بالمرتبة الرابعة بمساحة تغطية بلغت 145"، أي ما نسبته 10.6% من المجموع العام الخاص بتغطية المرشحين، وكان للتغطية الإخبارية منها 131"، و 14" كصورتين إخباريتين، الأولى ظهرت ملونه على الصفحة الخامسة بمساحة 12"، والثانية ظهرت في سياق خبر بالأبيض والأسود بمساحة 2".

وحصل المرشح المستقل عبد الكريم كامل شبير على مساحة تغطية 59"، أي ما نسبته 4.3%، من المجموع العام الخاص بتغطية المرشحين، دون ظهور لأي صور إخبارية طيلة فترة الدعاية الانتخابية. أما عن المرشحين الإسلاميين المستقلين عبد الحليم الأشقر و السيد حسين بركة فكانت نسبتهم الأقل عن باقي المرشحين، فقد حصل الأول على مساحة تغطية 14" أي ما يعادل 1% من المجموع العام الخاص بتغطية المرشحين، والثاني على مساحة تغطية 6"، أي ما يعادل 0.4% من المجموع العام الخاص بتغطية المرشحين، ولم تظهر أي صور لهما طيلة فترة الدعاية الانتخابية*.

وحظيت المواضيع الإخبارية العامة، التي لا علاقة لها بالمرشحين، مثل وصول وفود أجنبية للإشراف على الانتخابات الرئاسية الثانية، أو عقد دورات للمشرفين على الانتخابات وغيرها من تلك الموضوعات على مساحة 187"، أي 8.9% من المساحة الإجمالية للتغطية الإخبارية على الصفحات الداخلية. وحصلت المقالات التي نشرتها الصحيفة خلال فترة الدعاية الانتخابية، والتي تعبر عن آراء كتابها على مساحة 140.5"، بواقع أربعة مقالات، أي ما نسبته 6.7% من المساحة الإجمالية للتغطية الإخبارية على الصفحات الداخلية، اثنان منها عالجا موضوع الانتخابات بشكل عام، وآخران تحدثا عن مرشح فتح للرئاسة محمود عباس؛ جاء الأول بمساحة 22.5"، لريموندا الطويل بعنوان: ''أبو مازن كما عرفته''، والثاني لعوني صادق بعنوان: ''عن أية تسوية يتحدثون؟''، بمساحة 33"، تشمل صورة لمحمود عباس بالأبيض والأسود توسطت المقالة بمساحة 9".

* أنظر جدول إلى رقم 2 في ملاحق الدراسة.

ومسألة العراقيل الإسرائيلية تجاه المرشحين وممثليهم، وخاصة فيما يتعلق بمدينة القدس، وقطاع غزة، وممارسة المرشحين دعايتهم الانتخابية، في كل منهما حصلت على مساحة 138"، بواقع 6.6% من المساحة الإجمالية للتغطية الإخبارية على الصفحات الداخلية، وحصلت لجنة الانتخابات المركزية على تغطية إخبارية بمساحة 113"، أي ما يعادل 5.4% من المساحة الإجمالية للتغطية الإخبارية على الصفحات الداخلية، وقد تطرقت فيها الصحيفة لأبرز مجريات سير الدعاية الانتخابية، والأرقام والإحصائيات المتوافرة لديها، والكشف عن الخروقات التي ترتكب من قبل المرشحين خلال فترة الدعاية الانتخابية .

وبلغ عدد الكاريكاتيرات التي نشرتها صحيفة "القدس" خلال فترة الدعاية الانتخابية خمسة كاريكاتيرات بمساحة إجمالية بلغت 100"، أي ما نسبته 4.8%، من المساحة الإجمالية للتغطية الإخبارية على الصفحات الداخلية، جاءت جميعها ملونة، ونشرت على الصفحة الأخيرة، عالج فيها رسام الكاريكاتير ناصر الجعفري مسألة انتخابات الرئاسة بقالب اجتماعي ساخر يعكس سلوكيات الناخبين والمرشحين. فمثلا نشر كاريكاتيرا تحدث عن العشائرية لدى المجتمع الفلسطيني، ومدى ارتباطها بقرار الناخبين، وآخر يذم طول البرامج الانتخابية للمرشحين، ويحث المرشحين على تذكر الأسرى ضمن برامجهم الانتخابية، والأخير يوصي الناخبين بالإدلاء بناء على إيمانهم بالمرشح الذي يصلح بأن يكون رئيسا من باب أن الصوت أمانة.

ونشرت الصحيفة استطلاعين للرأي على الصفحات الداخلية بمساحة إجمالية بلغت 30"، أي ما نسبته 1.4% من المساحة الإجمالية للتغطية الإخبارية على الصفحات الداخلية، الأول أعدته جامعة النجاح الوطنية، والثاني من إعداد المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. ورصد الباحث تقريرًا إخباريًا واحدًا من إعداد وكالة الصحافة الفرنسية (أ. ف. ب) بمساحة 15"، ليعادل 0.77% من المساحة الإجمالية للتغطية الإخبارية على الصفحات الداخلية، وخبرًا جمع ثلاثة من المرشحين للانتخابات الرئاسية الثانية، هم: مصطفى البرغوثي، وبسام الصالحي، وتيسير خالد أثناء زيارتهم للقدس، بمساحة 9"، أي ما نسبته 0.43% من المساحة الإجمالية للتغطية الإخبارية على الصفحات الداخلية.

4. 2. 3 التحليل الكمي للإعلانات المدفوعة الأجر للانتخابات الرئاسية الثانية

بلغت مساحة الإعلانات المدفوعة الأجر للانتخابات الرئاسية الثانية 1995"، أي ما يعادل 47%، من المساحة الإجمالية لتغطية الانتخابات الرئاسية الثانية، وتجسدت هذه المساحة بظهور 79 إعلاناً، منها 31 إعلاناً نشرت على الصفحة الأولى بمساحة 124"، وكانت جميعها ملونة، وما تبقى، أي 48 إعلاناً، نشرت على الصفحات الداخلية بمساحة 1871"، كان منها 28 إعلاناً ملوناً بمساحة 1098" والباقي –20 إعلاناً– نشر أبيض وأسود بمساحة إجمالية بلغت 773".

وقد توزعت المساحات السابقة على المرشحين كالآتي: مرشح حركة فتح محمود عباس، ظهر إعلانه 34 مره طوال فترة الدعاية الانتخابية، أي ما نسبته 43% من إجمالي ظهور الإعلانات لكافة المرشحين، وبلغت المساحة الإجمالية لعدد مرات الظهور 850"، وهي تعادل 42.7% من المساحة الإجمالية لكافة المرشحين، ظهر منها 14 إعلاناً على الصفحة الأولى أي ما نسبته 45.2% من إجمالي إعلانات المرشحين التي ظهرت على الصفحة الأولى بمساحة بلغت 56"، وظهر على الصفحات الداخلية 20 إعلاناً، أي ما نسبته 41.7% من إجمالي إعلانات المرشحين على الصفحات الداخلية، بمساحة بلغت 794"، وتعادل 72.3% من إجمالي مساحة إعلانات كافة المرشحين على الصفحات الداخلية، وكانت جميعها ملونة.

وجاء المرشح المستقل مصطفى البرغوثي في المرتبة الثانية بعدد مرات ظهور 19 مرة، وهي تمثل ما نسبته 24% من مساحة الظهور الإجمالية لكافة المرشحين، بمساحة بلغت 328"، وهي تعادل 16.5% من إجمالي مساحات كافة المرشحين، ظهر منها 12 إعلاناً على الصفحة الأولى بمساحة 48"، أي ما يعادل 38.7% من إجمالي إعلانات المرشحين على الصفحة الأولى. وظهرت 7 إعلانات على الصفحات الداخلية، وتمثل ما نسبته 14.6% من عدد مرات ظهور كافة إعلانات المرشحين على الصفحات الداخلية، بمساحة بلغت 280"، وهي تعادل 10% من إجمالي مساحة إعلانات المرشحين على الصفحات الداخلية، وكانت جميعها ملونة.

واحتل مرشح الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، تيسير خالد، المركز الثالث بعدد مرات ظهور بلغت 17 مرة بنسبة 21.5% من إجمالي عدد مرات ظهور كافة المرشحين، بمساحة إجمالية بلغت 525"، وهي تساوي 26.4% من إجمالي مساحة ظهور كافة المرشحين، كان لأربعة إعلانات منها فرصة الظهور على الصفحة الأولى بمساحة بلغت 16"، أي ما يعادل 12.9% من إجمالي ظهور الإعلانات على الصفحة الأولى لكافة المرشحين، وبلغ عدد الإعلانات التي ظهرت على الصفحات الداخلية 13 إعلاناً، أي ما يعادل 27% من مجمل إعلانات المرشحين التي ظهرت على الصفحات الداخلية، بمساحة إجمالية بلغت 509"، وهي تعادل 27.2% من مجمل مساحة إعلانات كافة المرشحين على الصفحات الداخلية، ظهر منها إعلان واحد ملون لتصبح النسبة 3.6% من إجمالي عدد الإعلانات الملونة التي ظهرت على الصفحات الداخلية لكافة المرشحين، بمساحة 24"، وهي تعادل 2.2" من إجمالي مساحة الإعلانات الملونة لكافة المرشحين على الصفحات الداخلية، وما تبقى من اعلانات –12 إعلاناً– ظهرت على الصفحات الداخلية بالأبيض والأسود، وهي تعادل 60% من مساحة اعلانات كافة المرشحين التي ظهرت بالأبيض والأسود، ونشرت في الصفحات الداخلية، بمساحة بلغت 62.7% من إجمالي مساحة اعلانات كافة المرشحين التي ظهرت بالأبيض والأسود ونشرت في الصفحات الداخلية.

رصد الباحث خمسة إعلانات للمرشح الإسلامي المستقل عبد الحليم الأشقر، أي ما نسبته 6.5%، من مجموع ظهور إعلانات المرشحين طيلة فترة الدعاية الانتخابية، بمساحة بلغت 160"، لتشكل ما نسبته 8% من مجموع مساحة إعلانات كافة المرشحين، ظهر منها إعلان واحد على الصفحة الأولى ليحصل على ما نسبته 3.2% من مجموع ظهور إعلانات كافة المرشحين على الصفحة الأولى بمساحة 4"، وما تبقى من إعلانات –أي أربعة إعلانات– نشرت جميعها على الصفحات الداخلية لتأخذ نسبة 8.3% من مجموع إعلانات المرشحين على الصفحات الداخلية، بمساحة 160"، أي ما نسبته 8.6% من مجموع مساحة إعلانات الصفحات الداخلية لكافة المرشحين، وجميع الإعلانات نشرت بالأبيض والأسود لتشكل ما نسبته 20% من مجموع إعلانات المرشحين التي نشرت بالأبيض والأسود على الصفحات الداخلية بمساحة

بلغت 160" لتشكل ما نسبته 20.7% من مجموع مساحة الإعلانات التي نشرت بالأبيض والأسود وعلى الصفحات الداخلية، وهذه النسب أهلته ليحتل المركز الرابع بين المرشحين السبعة.

أما مرشح حزب الشعب بسام الصالحي، رصد الباحث له أربعة إعلانات، أي ما نسبته 5% من مجموع ظهور إعلانات المرشحين طيلة فترة الدعاية الانتخابية، بمساحة بلغت 128"، لتشكل ما نسبته 6.4% من مجموع مساحة إعلانات كافة المرشحين، ولم يظهر منها أي إعلان على الصفحات الأولى طيلة فترة الدعاية الانتخابية، فجميعهم ظهروا على الصفحات الداخلية بالأبيض والأسود؛ ليشكلوا ما نسبته 20% من عدد ظهور الإعلانات الأبيض والأسود على الصفحات الداخلية، بمساحة بلغت 128"، أي ما يعادل 20.7% من مجموع مساحة إعلانات الصفحات الداخلية الأبيض والأسود لكافة المرشحين طيلة فترة الدعاية الانتخابية، وهذه النسب أهلته ليحتل المركز الخامس بين المرشحين السبعة. ولم يجد الباحث أي إعلان مدفوع الأجر طيلة فترة الدعاية الانتخابية للمرشحين المستقلين السيد حسين بركة وعبد الكريم كامل شبير*.

4. 2. 4 التحليل النوعي للانتخابات الرئاسية الثانية

من خلال التحليل الكمي السابق نستطيع القول إن تغطية صحيفة "القدس" للانتخابات الرئاسية الثانية، كانت مقتصرة على عرض لنشاطات المرشحين التي تجاوزت نسبتها 50%، من إجمالي مساحة التغطية الإخبارية طيلة فترة الدعاية الانتخابية، ويسوق الباحث هنا بعضًا من العناوين التي اقتصرت مضامينها على سرد لنشاط المرشحين: "الصالحي يلتقي أهالي قرى شمال غرب القدس"[1]، "المواطنون في ريف نابلس يعاهدون أبو مازن على انتخابه"[2]،"لقاء في قرية واد رحال لدعم ترشيح تيسير خالد"[3]. كما لم يرصد الباحث، طيلة الفترة القانونية للدعاية الانتخابية، سوى تقرير واحد من إعداد وكالة الصحافة الفرنسية (أ. ف. ب)، بعنوان:

---

* انظر إلى جدول رقم 3 في ملاحق الدراسة.

[1] 2004/12/26م، ص4.

[2] 2005/1/8م، ص2.

[3] 2005/1/6م. ص14.

"الانتخابات الفلسطينية خطوة هادئة أخرى على طريق انتقال السلطة"[1] ، واحتل التقرير ما نسبته 0.67%، من إجمالي المجموع العام للتغطية الإخبارية طيلة فترة الدعاية الانتخابية. واكتفت الصحيفة بذكر بعض برامج المرشحين في سياق العناوين دون الخوض بتفاصيل ذلك أو إجراء المقابلات معهم، بحيث توضح الآلية التي سيتبعها المرشح في تنفيذ برنامجه الطموح، ويظهر ذلك من خلال العناوين الآتية: "تيسير خالد: نريد شراكة سياسية تتمسك بالثوابت الوطنية والمقاومة"[2]،"مصطفى البرغوثي: يجب قيام دولة القانون والقضاء المستقل"[3]،"الصالحي: السلطة يجب أن تكون مدخلاً لاستكمال مرحلة التحرر وبناء الدولة"[4].

إن قلة التقارير الإخبارية، وانعدام إجراء المقابلات واللقاءات مع المرشحين، طيلة فترة الدعاية الانتخابية، يعد أمرا لا يستهان به، وخاصة عند حديثنا عن انتخابات تحدد مصير شعب بأكمله، فمن حق هذا الشعب –الناخب تحديدًا– أن يعرف عن المرشحين، ويمتلك المعلومة تجاههم، حتى يكون قادرا على اتخاذ قرار التصويت لصالح المرشح الذي يرغب بالتصويت له، بعد أن يكون لديه قدر كاف من المعلومات عن المرشحين، وكيفية تحقيق برامجهم على أرض الواقع في ظل المعطيات، والتحديات الراهنة.

نستخلص، من هذا المحور، من خلال رصد صحيفة "القدس"، خلال الفترة التي حددها القانون لممارسة الدعاية الانتخابية، لمرشحي الرئاسة الثانية، أن هناك تنوعًا في أشكال التغطية التي مارستها الصحيفة طيلة تلك الفترة، فقد بلغت مساحة التغطية الكلية 4246.5"، توزعت تلك المساحة لتشمل تغطية إخبارية بما فيها من صور، وكاريكاتير، ومواضيع عامة حول الانتخابات والأجواء التي أحاطت بها، بمساحة 2251.5"، أي ما نسبته 53%، من المجموع العام من التغطية، وما تبقى من مساحة –1995"، أي ما نسبته 47%–، كان على شكل إعلانات مدفوعة الأجر من قبل المرشحين للصحيفة، مقابل نشر صورهم وبرامجهم طيلة فترة الدعاية الانتخابية.

---

[1] 2005/1/7م. ص15.

[2] 2005/1/7م. ص1.

[3] 2005/1/3م. ص3.

[4] 2005/1/1م. ص5.

توزعت نسب التغطية الإخبارية على المرشحين كالآتي: مرشح حركة فتح محمود عباس 57.2%، وتعد الحصة الأكبر من مساحة التغطية الإخبارية بالنسبة إلى بقية المرشحين، طيلة فترة الدعاية الانتخابية، تلاه المرشح المستقل مصطفى البرغوثي بنسبة بلغت 14.5%، وجاء بعده مرشح حزب الشعب بسام الصالحي بنسبة 11.5%، واحتل مرشح الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تيسير خالد المركز الرابع من بين المرشحين، بنسبة تغطية بلغت 10.6%، وجاء في المركز الخامس المرشح المستقل عبد الكريم كامل شبير بنسبة 4.6%، والنسبة الأقل التي لم تتعدَ 1% كانت لصالح كل من المرشح الإسلامي المستقل عبد الحليم الأشقر 0.99%، والسيد حسين بركة 0.4%.

وكانت نسب حصة المرشحين من الإعلانات المدفوعة الأجر كالآتي: مرشح حركة فتح محمود عباس 43%، والمرشح المستقل مصطفى البرغوثي 24%، ومرشح الجبهة الديمقراطية تيسير خالد 21.5%، والمرشح الإسلامي المستقل عبد الحليم الأشقر 6.5%، ومرشح حزب الشعب بسام الصالحي 5%، ولم تظهر أي إعلانات مدفوعة الأجر لكل من المرشحين السيد حسين بركة، وعبد الكريم كامل شبير*.

كما تنوعت الموضوعات التي غطتها صحيفة "القدس" خلال فترة الدعاية الانتخابية، لتشمل ما نسبته 17.26%، من إجمالي المجموع العام للتغطية، وتوزعت تلك النسبة على المواضيع على النحو الآتي: مواضيع عامة تشمل مجريات عملية الانتخابات بشكل عام بنسبة 4.4%، ومقالات لعدة كتاب بنسبة 3.3%، وضغوطات وعراقيل إسرائيلية 3.2%، ونشاطات لجنة الانتخابات المركزية 2.7%، وكاريكاتيرات على علاقة مباشر بالحدث 2.4%، واستطلاعات للرأي 5.7%، وتقرير إخباري 0.35%، وخبر جمع عدة مرشحين 0.21%.

* لن يأخذ الباحث قضية الإعلانات المدفوعة الأجر، وعدم عدالة توزيع الصحيفة لتلك المساحة مناصفة لكافة المرشحين، على أنها تصرف سلبي من قبل الصحيفة، ذلك يعود إلى أن مسألة الإعلانات تعود بالأساس للإمكانيات المادية للمرشح نفسه. إلا أنه هنا يمكن للباحث أن يوصي باقتراح قانون ويتم إقراره من قبل المجلس التشريعي يلزم الصحيفة وبقية وسائل الإعلام الأخرى بقائمة أسعار موحدة تعمل بها كل وسائل الإعلام خلال فترة الدعاية الانتخابية تمكن المرشحين من إعطائهم فرص متساوية للظهور عبر وسائل الإعلام.

ويمكن رصد إيجابيات صحيفة "القدس" وسلبياتها، خلال فترة الدعاية الانتخابية للرئاسة الثانية، على النحو التالي:

الإيجابيات

- تتنوع المواضيع التي أفردتها الصحيفة خلال فترة الدعاية الانتخابية للرئاسة الثانية لتشمل:

أ- الضغوطات الإسرائيلية التي مورست على المرشحين طيلة فترة الدعاية الانتخابية، سواء كان ذلك بعرقلة حركتهم عبر الحواجز المنتشرة، أو تعرضهم للاعتقال المباشر ومصادرة موادهم الدعائية.

ب- الصور الإخبارية التي نشرت طيلة فترة الدعاية الانتخابية، التي تخص المرشحين، أو تعكس أجواء الانتخابات بشكلها العام.

ج- الكاريكاتيرات المنشورة، التي عالجت فيها بعض ما يتعلق بالانتخابات بقالب اجتماعي ساخر.

د- استطلاعات للرأي؛ حيث قامت الصحيفة بنشر آخر استطلاعات للرأي نقلا عن مراكز بحثية متخصصة في هذا المجال.

- عدم نشر الصحيفة التحريض أو الطعن بالمرشحين، ولم تثر النزعات الطائفية، والعشائرية ين المواطنين، ويعد ذلك جزءًا إيجابيًا من التزام الصحيفة بالقانون الانتخابي وعدم خرقه.

السلبيات

- تبين للباحث أن هناك خللاً واضحًا في توازن التغطية للمرشحين، ظهر في كافة المجالات كأخبار، وصور إخبارية، وعلى مختلف الصفحات، الأولى والداخلية، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

أ- لم تتوازن التغطية الإخبارية على الصفحات الأولى لكافة المرشحين، حيث وصلت نسبة الهوة التي تفصل بين المرشح الأول والذي يليه إلى ما نسبته 86.2%، عدا عن عدم ظهور لبعض المرشحين على الصفحات الأولى طوال فترة الدعاية الانتخابية*.

ب- لم تتوازن التغطية الإخبارية للمرشحين على الصفحات الداخلية، ووصل الفارق بين نسبة التغطية للمرشح الأول والذي يليه على الصفحات الداخلية إلى ما نسبته 42.3%.

ج- عدم توازن التغطية في الصور الاخبارية، ووصل الفارق بين نسبة تغطية الصور الاخبارية للمرشح الأول والذي يليه إلى 44.5%، عدا عدم ظهور صور لبعض المرشحين طوال فترة الدعاية الانتخابية*.

- قلة التقارير الإخبارية، وانعدام عقد اللقاءات مع المرشحين، فالباحث لم يرصد سوى تقرير إخباري واحد طوال فترة الدعاية الانتخابية*.

- لم تلتزم الصحيفة بجزء من قانون الانتخابات المتعلق بفترة انتهاء الدعاية الانتخابية، التي تنتهي مع نهاية تاريخ 2005/1/7م، فالباحث رصد بتاريخ 2005/1/9م، إعلاناً ملوناً مدفوع الأجر نشر على صفحة كاملة، هي الصفحة السابعة، من الحملة الشعبية للسلام والديمقراطية (حشد)، كدعم وتأييد لصالح مرشح فتح للرئاسة محمود عباس.

---

* لم يرصد الباحث أي أخبار على الصفحة الأولى لكل من المرشح السيد حسين بركة، وعبد الحليم الأشقر، وعبد الكريم كامل شبير، ويرى الباحث أن ذلك يعود إلى تدني شعبية هؤلاء المرشحين في أوساط المواطنين نظرًا لكونهم مستقلين ولا يمثلون أحزابًا لها امتدادا جماهيريا واسعا.

*لم يرصد الباحث أي صور إخبارية لكل من المرشحين المستقلين التالية: السيد حسين بركة، عبد الكريم كامل شبير، عبد الحليم الأشقر، ويفسر الباحث تلك المسألة بكونهم مستقلين ولا ينتمون إلى أحزاب تتمتع بشعبية واسعة، عدا إقامة المرشح عبد الحليم الأشقر في الولايات المتحدة الأمريكية مما يحول دون ممارسة نشاطه الانتخابي في أوساط الناخبين.

* التقرير من إعداد وكالة الصحافة الفرنسية بعنوان: "الانتخابات الفلسطينية خطوة هادئة أخرى على طريق انتقال السلطة". صحيفة القدس. 2005/1/7م. ص15.

4. 3 الانتخابات التشريعية الثانية

جاءت بعد مضي عام على إجراء انتخابات الرئاسة الثانية 2005/1/9م، وبعد عشرة أعوام على إجراء الانتخابات التشريعية الأولى في 1996/1/20م. وما يميز الانتخابات التشريعية الثانية من الأولى هو أنها جرت وفق قانون انتخابي جديد (قانون رقم 9 لسنة 2005م)، أقره المجلس التشريعي بتاريخ 2005/6/18م، وصادق عليه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2005/8/31م. فالانتخابات التشريعية الأولى جرت على أساس نظام الأغلبية البسيطة وفقا لقانون رقم 13 لسنة 1995م، بشأن الانتخابات. إذ يفوز وفقه المرشح الحاصل على أعلى الأصوات من بين المرشحين الآخرين المتنافسين على المقاعد النيابية في المجلس التشريعي، كما جرى تقسيم الوطن إلى ست عشرة دائرة انتخابية (إحدى عشرة دائرة في الضفة الغربية، وخمس دوائر في قطاع غزة) لغرض انتخاب أعضاء المجلس التشريعي. ووفقًا لهذا القانون (قانون رقم 13 لسنة 1995م) بلغ عدد مقاعد المجلس التشريعي ثمانية وثمانين مقعدًا موزعة على الدوائر الانتخابية الست عشرة، منها ستة مقاعد للمسيحيين، ومقعد واحد للطائفة السامرية. لتأتي المادة (116) من قانون رقم (9) لسنة 2005م، تلغي قانون رقم 13 لسنة 1995م*.

اشتمل القانون الجديد على عدة مبادئ أساسية مختلفة عن القانون الانتخابي القديم، لعل من أبرزها اعتماد النظام الانتخابي المختلط الذي جرى من خلاله توزيع المقاعد مناصفة بين كل من نظام الأغلبية (تعدد الدوائر)، ونظام التمثيل النسبي (القوائم) على مستوى الوطن، وارتفاع عدد أعضاء المجلس التشريعي من ثمانية وثمانين عضوًا، إلى مائة واثنين وثلاثين عضوًا، يتم انتخابهم مناصفة أي ستة وستون عضوا للدوائر الانتخابية، وستة وستون عضوا للقوائم. ووفقًا لنظام الأغلبية تم تقسيم الوطن إلى ست عشرة دائرة انتخابية (إحدى عشرة دائرة في الضفة الغربية، وخمس دوائر في قطاع غزة)، وخصص لكل دائرة انتخابية عدد من المقاعد

* نصت الفقرة الثالثة من المادة 116 من قانون رقم 9 لسنة 2005م، التي جاءت تحت بند إلغاء القوانين السابقة على: "يلغى أي حكم آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون".

النيابية نسبة إلى عدد سكانها، وستة مقاعد للمسيحيين ضمن المقاعد المخصصة لنظام الدوائر، تم تحديدهما بناءً على مرسوم رئاسي صدر بتاريخ 2005/9/15م*. ويفوز بالمقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية المرشحون الذين يحصلون على أعلى عدد من أصوات الناخبين في تلك الدائرة، أما المقاعد المخصصة للمسيحيين، فيفوز بتلك المقاعد من حصل من المسيحيين على أعلى عدد من الأصوات في تلك الدائرة، وتعتبر هذه المقاعد الستة المخصصة للمسيحيين حدًا أدنى لتمثيلهم في المجلس. أما نظام التمثيل النسبي (القوائم) فقد اعتبر الوطن فيه دائرة انتخابية واحدة، واشترط لتشكيل القائمة ألاّ تزيد على ستة وستين مرشحًا، ولا تقل عن سبعة مرشحين، بحيث تتضمن كل من القوائم الانتخابية حدًا أدنى لتمثيل المرأة، لا يقل عن امرأة واحدة من بين الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة، وامرأة ثانية من بين الأسماء الأربعة التي تلي ذلك، وامرأة واحدة في كل خمسة أسماء تلي ذلك*، وتفوز بالمقاعد المخصصة للقوائم كل قائمة تتجاوز نسبة الحسم، التي تبلغ 2% من الأصوات*.

أشرفت على الانتخابات التشريعية الثانية لجنة الانتخابات المركزية التي اعتمدت على السجل الانتخابي فقط* لتحديد أصحاب حق الاقتراع كمرجع وحيد لعملية الاقتراع*، ووفقا

---

* صدر مرسوم رئاسي رقم (14) لسنة 2005م، بشأن تحديد عدد النواب في الدوائر الانتخابية، وعدد المقاعد المخصصة للمسيحيين في دائرة على النحو الآتي: (جنين 4مقاعد، طوباس مقعد، طولكرم 3 مقاعد، قلقيلية مقعدان، سلفيت مقعد، نابلس 6 مقاعد، أريحا مقعد واحد، رام الله والبيرة 5 مقاعد، ومقعد واحد للمسيحيين، القدس 6 مقاعد، ومقعدان للمسيحيين، بيت لحم 4 مقاعد، ومقعدان للمسيحيين، الخليل 9 مقاعد، شمال غزة مقعد واحد، غزة 8 مقاعد، ومقعد واحد للمسيحيين، دير البلح 3 مقاعد، خانيونس 5 مقاعد، رفح 3 مقاعد).

* حسب ما حددته المادة 4 من قانون رقم 9 لسنة 2005م، بشأن الحد الأدنى لتمثيل المرأة في القوائم الانتخابية.

* نصت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم 9 لسنة 2005م، على: "يخصص لكل قائمة انتخابية حازت على 2% أو أكثر من الأصوات الصحيحة للمقترعين في الانتخابات على أساس نظام القوائم، عدد من مقاعد المجلس بنسبة مجموع ما حصلت عليه من الأصوات".

* تم في الانتخابات الرئاسية والمحلية الأولى والثانية اعتماد السجل المدني إلى جانب السجل الانتخابي لتحديد أصحاب حق الاقتراع، في حين استخدم السجل الانتخابي فقط في الانتخابات التشريعية والمرحلة الثالثة والرابعة من الانتخابات المحلية لتحديد أصحاب حق الاقتراع.

*قرر المجلس التشريعي اعتماد سجل الناخبين فقط في قانون الانتخابات الجديد بناءً على مذكره قدمتها لجنة الانتخابات المركزية حول هذا الموضوع، وتم إلغاء اعتماد سجل الأحوال المدنية من القانون الجديد، وأصبح سجل الناخبين بذلك هو المرجع الوحيد لعملية الاقتراع.

للإحصائيات النهائية للجنة الانتخابات المركزية التي أفادت بتوجه 1.042.424 ناخبًا في الضفة الغربية –بما فيها القدس–، وقطاع غزة في يوم الانتخابات التشريعية الثانية 2006/1/25م، من أصل 1.332.396 عدد الناخبين المسجلين في السجل الانتخابي، وبذلك تكون نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية 78.2%، أدلوا بأصواتهم في 1008 مراكز اقتراع تحتوي على 2781 محطة، للاختيار من ضمن 414 مرشحًا من بينهم 15 امرأة على نطاق الدوائر، و314 مرشحًا من بينهم 70 امرأة موزعين على 11 قائمة انتخابية حزبية ومستقلة، تنافسوا جميعهم على 132 مقعدًا، وهي عدد مقاعد المجلس التشريعي التي حددها القانون الانتخابات العامة لسنة 2005م، مناصفة حسب النظام الانتخابي المختلط.

وقد جرت الانتخابات التشريعية الثانية تحت رقابة 17309 مراقبًا محليًا، وموزعين على 257 هيئة رقابة محلية معتمدة لدى لجنة الانتخابات المركزية، وبلغ عدد المراقبين الدوليين 1042 مراقبا دوليًا موزعين على 75 هيئة رقابة دولية، واعتمدت لجنة الانتخابات المركزية 158 ضيفا من دول عدة، كما بلغ العدد الإجمالي للوكلاء الذين تم اعتمادهم رسميا من قبل لجنة الانتخابات المركزية 50681 وكيلا عن هيئات حزبية، وقوائم انتخابية، ومرشحي دوائر[1].

لقد أفرزت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية، مجلسا تشريعيًا مكونًا من قوتين رئيستين هما حركتا حماس، وفتح مع غياب تيار ثالث؛ فازت قائمة التغيير والإصلاح ومرشحوها المحسوبة على حركة حماس بأربعة وسبعين مقعدًا، منها تسعة وعشرون مقعدًا وفق النظام النسبي، وخمسة وأربعون مقعدًا وفق نظام الأغلبية، وفازت حركة فتح بخمسة وأربعين مقعدًا منها ثمانية وعشرون مقعدًا وفق النظام النسبي، وسبعة عشر مقعدًا وفق نظام الأغلبية، وحصلت القوائم والأحزاب الأخرى على تسعة مقاعد موزعة كالآتي: قائمة الشهيد أبو علي مصطفى ثلاثة مقاعد، قائمة البديل مقعدان، قائمة فلسطين المستقلة مقعدان، قائمة الطريق الثالث مقعدان، وفاز أربعة مستقلين في دائرتي مدينة غزة وطولكرم بدعم من قائمة حركة حماس.

[1] لجنة الانتخابات المركزية: **تقرير الانتخابات التشريعية الثانية 2006/1/25م**. رام الله. 2006/5/31م.ص77.

يهدف هذا المحور إلى تتبع أعداد صحيفة "القدس" ورصدها، خلال فترة الدعاية الانتخابية التي حددها القانون*، بغرض التحليل الكمي والنوعي لعينة الدراسة، فمن خلال التحليل الكمي يستطيع الباحث الكشف عن المساحة بالأرقام والنسب التي أعطتها الصحيفة للمرشحين عن الدوائر، والقوائم كمادة إخبارية تشمل الصور والتقارير الإخبارية، ومادة إعلانية تشمل التعريف بالناخبين وبرامجهم الانتخابية طوال فترة الدعاية الانتخابية، من أجل معرفة مدى التزام الصحيفة بإعطاء المرشحين فرص متساوية عبر صفحاتها. والتحليل النوعي يستطيع الباحث، من خلاله، معرفة حيادية الصحيفة أثناء طرح أخبار نشاطات المرشحين، ومكان النشر، ومدى التزام الصحيفة بمراعاة قانون الانتخابات، وخاصة فيما يتعلق بمراعاة عدم نشر أي دعاية انتخابية تكون وسيلة للتعدي على الآخرين، والتجريح والتشهير بالمرشحين، وممارسة التشهير أو القدح، أو إثارة النعرات القبلية، أو العائلية، أو الطائفية بين فئات المواطنين، بالإضافة لمدى التزام الصحيفة بالفترة القانونية التي حددها قانون الانتخابات لسنة 2005م.

إحصائيات أولية للعينة وللنتائج التي ظهرت بعد الرصد

رصد الباحث ثمانية عشر عددًا من صحيفة "القدس"*، وهي مجموع الأعداد التي تتعلق بفترة الدعاية الانتخابية، التي بدأت بتاريخ 2006/1/3م، وانتهت مساء يوم 2006/1/23م*. بلغت مساحة التغطية طوال فترة الدعاية الانتخابية 17380.5"، توزعت تلك المساحة لتشمل 7812"، أي 44.9%، من المساحة الإجمالية وقد أتت على شكل أخبار، وصور إخبارية وكاريكاتير منها: 6882"، نصًا إخباريًا ومقالاً، و930"، صورًا إخبارية وكاريكاتير نُشرت على الصفحات الأولى والداخلية. وبلغت مساحة الإعلانات المدفوعة الأجر لمرشحي القوائم والدوائر

* تنص المادة 60 من الباب السادس من قانون رقم 9 لسنة 2005م، على: "تبدأ الدعاية الانتخابية قبل اثنين وعشرين يومًا من اليوم المحدد للاقتراع، وتنتهي بأربع وعشرين ساعة قبل ذلك الموعد، ويحظر أي نشاط أو فعالية دعائية في اليوم السابق ليوم الاقتراع أو في يوم الاقتراع".

* تأسيسًا على القانون السابق يفترض أن يرصد الباحث إحدى وعشرين عددًا، إلا أن صحيفة "القدس" قد احتجبت عن الصدور لثلاثة أيام متتالية 11و12و2006/1/13م، بمناسبة حلول عيد الأضحى.

* تنص المادة 3 من المرسوم الرئاسي لسنة 2005م، الصادر في مدينة رام الله بتاريخ 20-11-2005م، بشأن فتح باب الترشيح لإجراء الانتخابات التشريعية على: "تبدأ الدعاية الانتخابية يوم الثلاثاء 3-1-2006م، وتتوقف مساء يوم الاثنين 23-1-2006م.

9568.5"، على الصفحات الأولى والداخلية لتشكل ما نسبته 55.1% من المساحة الإجمالية للتغطية طوال فترة الدعاية الانتخابية.

4. 3. 1 التحليل الكمي للتغطية الإخبارية على الصفحات الأولى

أفردت صحيفة "القدس" 436.5" كمساحة تغطية للأخبار على الصفحات الأولى طوال فترة الدعاية الانتخابية من أصل 6882" كمجموع عام للأخبار دون احتساب الصور الإخبارية والكاريكاتير، ليكون بذلك نسبة التغطية على الصفحات الأولى 6.3% من المجموع الكلي للأخبار. توزعت تلك المساحة لتشمل تغطية بعض القوائم الانتخابية والدوائر بمساحة بلغت 282"، أي ما نسبته 64.6% من مجموع التغطية الإخبارية على الصفحات الأولى، وفيما يتعلق بالقوائم، جاءت قائمة حركة فتح كأعلى مساحة تغطية من بين القوائم الأخرى، حيث بلغت مساحة التغطية 102"، لتعادل 36.2% من إجمالي التغطية الخاصة بالقوائم والدوائر على الصفحات الأولى، أتت بعدها قائمة التغيير والإصلاح بفارق بسيط لا يتعدى الأربع أعشار، لتحتل المرتبة الثانية بمساحة تغطية 101"، والتي تعادل ما نسبته 35.8% من إجمالي تغطية القوائم والدوائر على الصفحات الأولى طوال فترة الدعاية الانتخابية. وجاءت بالمرتبة الثالثة قائمة الطريق الثالث بمساحة تغطية 28"، أي 10% من إجمالي تغطية القوائم والدوائر على الصفحات الأولى، وتساوت كل من قائمة البديل (ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين)، وقائمة فلسطين المستقلة (مصطفى البرغوثي والمستقلون) على المركز الرابع بمساحة تغطية بلغت 17" لكل منهما، أي ما نسبته 6% من إجمالي تغطية القوائم والدوائر على الصفحات الأولى، واحتلت قائمة الشهيد أبو علي مصطفى المركز الخامس، من بين القوائم بمساحة تغطية بلغت 13"، لتعادل ما نسبته 4.6% من إجمالي تغطية القوائم والدوائر على الصفحات الأولى، وما تبقى من القوائم الستة الأخرى لم تظهر لها أي مساحات تغطية على الصفحات الأولى طوال فترة الدعاية الانتخابية*، أمّا على مستوى الدوائر فقد رصد الباحث

* لم يرصد الباحث على الصفحات الأولى طوال فترة الدعاية الانتخابية أي أخبار للقوائم الانتخابية التالية: (قائمة الشهيد أبو العباس، قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية، قائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية "وعد"، قائمة الحرية والاستقلال، قائمة العدالة الفلسطينية).

خبرًا وحيدًا بمساحة 4"، أي 1.4% من إجمالي مساحة التغطية الخاصة بالقوائم والدوائر على الصفحات الأولى كانت من نصيب المرشح المستقل عن دائرة القدس عبد اللطيف غيث*.

وما تبقى من مساحة أي 154.5" والتي تعادل 35.4% من المساحة الإجمالية للتغطية على الصفحات الأولى توزعت على موضوعات مختلفة، أكثرها المواضيع العامة التي أتت بسياق دعوة الرئيس الفلسطيني جمهور المواطنين إلى الانتخابات، ووصول الوفود الدولية المراقبة على الانتخابات التشريعية الثانية إلى الأراضي الفلسطينية، والتشديد على إجراء الانتخابات بموعدها، والتأكيد على مشاركة سكان القدس بالانتخابات، فحصلت جميعها على مساحة 89" ، لتشكل ما نسبته 57.6% من المساحة الإجمالية المتبقية من التغطية الإخبارية على الصفحات الأولى، وحظيت الأخبار الخاصة بلجنة الانتخابات المركزية على الصفحات الأولى بمساحة إجمالية بلغت 22.5"، لتعادل ما نسبته 14.5% من المساحة الإجمالية المتبقية من التغطية الإخبارية على الصفحات الأولى، كما أوردت الصحيفة، على الصفحات الأولى، ما مساحته 29" أي ما يعادل 6.6% من المساحة الإجمالية المتبقية من التغطية الإخبارية على الصفحات الأولى لاستطلاعات الرأي*، وأخذت العراقيل التي مارستها إسرائيل على المرشحين والناخبين ما مساحته 8"، والتي تعادل ما نسبته 5.2%، من المساحة الإجمالية المتبقية من التغطية الإخبارية على الصفحات الأولى، ورصد الباحث تقريرًا إخباريًا واحدًا* على الصفحة الأولى بمساحة 4"، أي ما نسبته 3.9%، من المساحة الإجمالية المتبقية من التغطية الإخبارية على الصفحات الأولى.

---

* أنظر إلى جدول رقم 4 في ملاحق الدراسة.

* رصد الباحث على الصفحات الأولى طوال فترة الدعاية الانتخابية ثلاثة استطلاعات للرأي، الأول للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بمساحة 12"، والثاني لمركز جهات للبحوث المسحية بمساحة 15"، والأخير بمساحة 2"، كان بمثابة نتيجة لاستطلاع للرأي نشرته صحيفة "القدس" على موقعها الالكتروني.

* كان بمثابة تقرير عام تحت عنوان: "الدعاية الانتخابية في الأراضي الفلسطينية بأوجها".

4. 3. 2 التحليل الكمي للتغطية الإخبارية على الصفحات الداخلية

بلغت المساحة الإجمالية للتغطية الإخبارية على الصفحات الداخلية خلال الفترة القانونية للدعاية الانتخابية 6445.5"، أي ما نسبته 93.7%، من المساحة الإجمالية للأخبار دون احتساب الصور والكاريكاتير. وتوزعت تلك المساحة لتشمل 60% للمرشحين، بمساحة إجمالية بلغت 3872"، ذهبت الحصة الكبيرة منها لمرشحي القوائم بمساحة بلغت 2884"، أي ما يعادل 74.5% من المساحة الإجمالية الخاصة بالمرشحين، توزعت تلك المساحة على القوائم حسب المساحات والنسب الآتية: قائمة التغيير والإصلاح حصلت على أعلى مساحة تغطية 797"، أي 27.6% من إجمالي المساحة المخصصة للقوائم، وقائمة حركة فتح جاءت بالمركز الثاني بمساحة تغطية 734.5"، تعادل 25.5%، من إجمالي المساحة المخصصة للقوائم، تلتها قائمة فلسطين المستقلة 345.5" أي ما نسيبته 12%، من إجمالي المساحة المخصصة للقوائم، وقائمة البديل حصلت على مساحة تغطية 327.5"، أي ما نسبته 11.4%، وحصلت قائمة الشهيد أبو علي مصطفى على المرتبة الخامسة بمساحة تغطية 249" أي ما نسبته 8.6%، من إجمالي المساحة المخصصة للقوائم، تلتها قائمة الطريق الثالث بمساحة 186"، أي ما نسبته 6.4%، من إجمالي المساحة المخصصة للقوائم، وحصلت قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية على المركز السابع بمساحة تغطية 121.5"، والتي تعادل ما نسبته 4.2%، من إجمالي المساحة المخصصة للقوائم، تلتها قائمة الشهيد أبو العباس بمساحة 61"، أي 2.2%، من إجمالي المساحة المخصصة للقوائم، وقائمة الحرية والاستقلال بمساحة 47"، أي ما نسبته 1.6%، من إجمالي المساحة المخصصة للقوائم، وجاءت قائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية بالمرتبة العاشرة والأخيرة* بمساحة إجمالية بلغت 15" طوال الفترة القانونية للدعاية الانتخابية ، لتشكل تلك المساحة ما نسبته 0.5%، من إجمالي المساحة المخصصة للقوائم. وحصل المستقلون على نطاق

* لم يرصد الباحث أي شكل من الأشكال الإخبارية التي تتعلق بقائمة العدالة الفلسطينية طوال فترة القانونية للدعاية الانتخابية.

الدوائر على مساحة إجمالية 988"، أي 25.5% من المساحة الإجمالية للتغطية الخاصة بالمرشحين كان منها 168" تخص المرشحات النساء المستقلات على نطاق الدوائر*.

وما تبقى من مساحة 2573.5"، أي ما نسبته 40% من إجمالي مساحة التغطية الخاصة بالصفحات الداخلية توزع ليشمل: 1534"، مقالات*، و555.5"، مواضيع عامة تحدثت عن وصول المراقبين للأراضي الفلسطينية للمراقبة على الانتخابات التشريعية الثانية، وتوقيع المرشحين على ميثاق شرف أثناء العملية الانتخابية، ووصف لمظاهر الدعاية الانتخابية في المدن الكبرى. وأخذت التقارير الإخبارية مساحة 191" ، وحصلت استطلاعات الرأي المنشورة، طوال فترة الدعاية الانتخابية، على الصفحات الداخلية لجريدة "القدس"، على مساحة 106"، والأخبار الخاصة بنشاطات لجنة الانتخابات المركزية حصلت على مساحة106"، وفيما يتعلق بالعراقيل الإسرائيلية، سواء بتقييد حرية تنقل المرشحين عبر الحواجز الإسرائيلية المنتشرة في الضفة الغربية، أو التعرض للمرشحين، ومصادرة موادهم الدعائية، وخاصة بمدينة القدس، حصلت على مساحة 81"، طوال فترة الدعاية الانتخابية.

4. 3. 3 التحليل الكمي للصور والكاريكاتير

بلغت المساحة الإجمالية للصور والكاريكاتير المنشورة طوال فترة الدعاية الانتخابية في صحيفة "القدس" 930"، أي ما نسبته 11.9% من المساحة الإجمالية الخاصة بالأخبار، توزعت تلك المساحة لتشمل 425" للكاريكاتير، و 505" للصور منها 30.5" على الصفحة الأولى، وما تبقى 474.5" على الصفحات الداخلية، توزعت الصور على الصفحات الأولى كالآتي: قائمة حركة فتح 13"، تلتها صور عامة تحاكي واقع الانتخابات بشكل عام 10.5"، وجاءت بالمركز الثالث قائمة التغيير والإصلاح 3"، وقائمة البديل، والطريق الثالث بالمركز الرابع بمساحة 2"

* أنظر إلى جدول رقم 5 في ملاحق الدراسة.

* نشرت جريدة "القدس" على الصفحة الأولى في عددها الصادر بتاريخ 2006/1/15م، تحت عنوان: ("القدس" تنشر آراء الكتاب والقراء حول الانتخابات)، فاعتبارا من هذا التاريخ فتحت "القدس" صفحاتها لآراء ورسائل القراء والكتاب حول الانتخابات التشريعية الثانية، ونشرت في الخبر نفسه بريدا الكترونيا خاصا تُرسل عليه المقالات من قبل الكتاب إلى الصحيفة.

لكل منهما، ولم تظهر أي صور أخرى لبقية القوائم الانتخابية على الصفحات الأولى*. وأما الصفحات الداخلية التي بلغت مساحتها 474.5" توزعت كالآتي: قائمة التغيير والإصلاح كأعلى مساحة تغطية صورية 139"، تلتها قائمة حركة فتح 125"، وصور عامة 114.5، وجاءت قائمة فلسطين المستقلة بالمركز الرابع بمساحة 31.5"، وقائمة البديل بالمركز الخامس بمساحة تغطية بلغت 19"، واحتلت قائمة الطريق الثالث المركز السادس 17"، والمستقلون عن الدوائر المركز السابع بمساحة بلغت 16.5"، وقائمة الشهيد أبو علي مصطفى بمساحة 12"، لتكون بذلك أدنى مساحة تغطية صورية على الصفحات الداخلية طوال فترة الدعاية الانتخابية *.

4. 3. 4 التحليل الكمي للإعلانات المدفوعة الأجر للانتخابات التشريعية الثانية

بلغ المجموع الكلي للإعلانات التجارية 9568.5"، وتشكل تلك المساحة 55.1%، من المجموع العام للتغطية الإجمالية بشتى أشكالها طيلة فترة الدعاية الانتخابية. توزعت تلك المساحة على قسمين: الحصة الأكبر منها ذهبت للصفحات الداخلية بنسبة 97%، بمساحة بلغ حجمها 9272.5"، وما تبقى نُشر على الصفحات الأولى بمساحة 296"، أي 3% من إجمالي المساحة المخصصة للإعلانات.

توزعت المساحة المخصصة للإعلانات، والنسب المئوية المرافقة لها على الصفحات الأولى كالآتي: قائمة حركة فتح 138"، لتشكل ما نسبته 46.6% من مجموع مساحة الإعلانات التي نشرت على الصفحات الأولى، تلتها قائمة التغيير والإصلاح بمساحة بلغت 68"، أي ما نسبته 23%، من مجموع مساحة الإعلانات التي نشرت على الصفحات الأولى، واحتلت قائمة البديل المركز الثالث بمساحة 44"، أي ما نسبته 14.9%، من مجموع مساحة الإعلانات التي

* لم يرصد الباحث أي صورة إخبارية على الصفحات الأولى طوال فترة الدعاية الانتخابية للقوائم الآتية: الحرية والعدالة الاجتماعية، وفلسطين المستقلة، والشهيد أبو العباس، والشهيد أبو علي مصطفى، والحرية والاستقلال، والائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية، والعدالة الفلسطينية.ولم تظهر أية صور خاصة بالمرشحين المستقلين على نطاق الدوائر.

* لم يرصد الباحث أي صور إخبارية على الصفحات الداخلية طوال فترة الدعاية الانتخابية للقوائم الآتية: قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية، وقائمة الشهيد أبو العباس، وقائمة الحرية والاستقلال، وقائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية، وقائمة العدالة الفلسطينية.

نشرت على الصفحات الأولى، وجاء المستقلون في المركز الرابع بمساحة بلغت 24"، أي ما نسبته 8%، من مجموع مساحة الإعلانات التي نشرت على الصفحات الأولى، وأتت قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية بالمركز الخامس بمساحة بلغت 10"، أي ما نسبته 3.4%، من مجموع مساحة الإعلانات التي نشرت على الصفحات الأولى، تلتها قائمة فلسطين المستقلة بمساحة بلغت 8"، أي ما نسبته 2.7%، من مجموع مساحة الإعلانات التي نشرت على الصفحات الأولى، وجاءت قائمة الشهيد أبو العباس بالمركز السابع والأخير بمساحة تغطية 4"، أي ما نسبته 1.4%، من مجموع مساحة الإعلانات التي نشرت على الصفحات الأولى*.

وفيما يتعلق بالصفحات الداخلية للإعلانات المدفوعة الأجر، التي بلغت مساحتها 9272.5"، فقد توزعت كالآتي: كانت الحصة الأكبر من المساحة الإجمالية للإعلانات التجارية التي نُشرت على الصفحات الداخلية لقائمة حركة فتح بمساحة بلغت 2997.5"، أي ما نسبته 32.3% من إجمالي مساحة الإعلانات التي نُشرت على الصفحات الداخلية. تلاها المستقلون بمساحة بلغت 1995"، أي ما نسبته 21.5%، من إجمالي مساحة الإعلانات التي نُشرت على الصفحات الداخلية، وجاءت قائمة التغيير والإصلاح في المركز الثالث بمساحة بلغت 1778"، لتشكل ما نسبته 19.2%، من إجمالي مساحة الإعلانات التي نُشرت على الصفحات الداخلية، وجاءت قائمة الطريق الثالث في المرتبة الرابعة بمساحة 1000"، أي ما نسبته 1.8%، من إجمالي مساحة الإعلانات التي نشرت على الصفحات الداخلية، واحتلت قائمة البديل المرتبة الخامسة بمساحة بلغت 760"، أي ما نسبته 8.2%، من إجمالي مساحة الإعلانات التي نُشرت على الصفحات الداخلية، وأتت قائمة فلسطين المستقلة في المركز السادس بمساحة بلغت 650"، أي ما نسبته 7%، من إجمالي مساحة الإعلانات التي نُشرت على الصفحات الداخلية، وما تبقى من قوائم جاءت نسبتها تقل عن 1%، فقائمة الشهيد أبو علي مصطفى، وقائمة الشهيد أبو العباس، وقائمة الحرية والعدالة الاجتماعية جاءت جميعها بمساحات ونسب متساوية بلغت 24"، و0.26%، على التوالي لكل منها، في حين جاءت قائمة العدالة الفلسطينية في المرتبة الأخيرة

* لم تظهر أي إعلانات مدفوعة الأجر على الصفحات الأولى طيلة فترة الدعاية الانتخابية للقوائم الآتية: قائمة الشهيد أبو علي مصطفى، وقائمة الحرية والاستقلال، وقائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية، وقائمة العدالة الفلسطينية، وقائمة الطريق الثالث، انظر تفسير الباحث لذلك ص154.

بمساحة بلغت 20"، أي ما نسبته 0.22%، من إجمالي مساحة الإعلانات التي نُشرت على الصفحات الداخلية*. (انظر إلى جدول رقم 6 في ملاحق الدراسة).

4. 3. 5 التحليل النوعي للانتخابات التشريعية الثانية

أتت التغطية الإخبارية للانتخابات التشريعية الثانية على سياق مشابه لانتخابات الحكم المحلي، والانتخابات الرئاسية الثانية من حيث عمق التحليل في برامج المرشحين وإجراء المقابلات معهم. فعلى الرغم من المساحة الكبيرة التي احتلتها تغطية الانتخابات التشريعية الثانية مقارنة مع انتخابات الحكم المحلي، والانتخابات الرئاسية الثانية *، التي أثرت بدورها على النسب التي احتلتها المقالات والتقارير الإخبارية واستطلاعات الرأي والصور والكاريكاتير، التي بلغت ما نسبته 16%، من إجمالي مساحة التغطية طوال الفترة القانونية للدعاية الانتخابية، إلا أن تلك التقارير والنصوص الإخبارية، بمساحاتها الكبيرة، لا ترقى لمستوى التحليل والمقارنة المطلوبين عند الحديث عن انتخابات تشريعية تحدد معالم نظام سياسي بأكمله، فالناخب بحاجة إلى معلومات تجعله قادرًا على التمييز والتفريق بين برنامج انتخابي وآخر حتى تتوافر لديه القدرة على الاختيار بناء على تلك المعلومات التي من المفترض أن تكون قد توافرت لديه.

ويسوق الباحث بعضًا من الأمثلة على النصوص الإخبارية والتقارير التي نشرت طوال فترة الدعاية الانتخابية، فمثلاً نشرت الصحيفة مجموعة من التقارير جاءت عناوينها كالآتي: ''الدعاية الانتخابية في الأراضي الفلسطينية في أوجها''[1]،''فتح تكثف حملتها استعدادًا لانتخابات تشريعية فاصلة''[2]،''المواطنون يتمنون تطبيق شعارات المرشحين في حال فوزهم''[3]. كذلك كان الحال مع النصوص الإخبارية، وهذه بعض العناوين التي تدلل على ذلك: ''مرشحو الطريق

---

* لم تظهر أي إعلانات مدفوعة الأجر على الصفحات الداخلية طيلة فترة الدعاية الانتخابية لقائمتي الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية، وقائمة الحرية والاستقلال، انظر تفسير الباحث لذلك ص22.

* بلغت نسبة رصد الانتخابات التشريعية الثانية 76.5%، والانتخابات الرئاسية الثانية 18.7%، وانتخابات الحكم المحلي 4.8%.

[1] 2006/1/21م. ص1.

[2] 2006/1/118م، ص13.

[3] 2006/1/5م، ص12.

الثالث يواصلون حملتهم الدعائية"[1]، "نشاطات قائمة الشهيد أبو مصطفى"[2]، "حملة التغيير والإصلاح في غزة وجنين"[3].

وإذا كانت الكلمة غير قادرة على التعبير عن الانتخابات التشريعية الثانية بالشكل المطلوب من تحليل وعمق في المادة الإخبارية، فقد كانت الصور والكاريكاتير حاضرتين بقوة طيلة فترة الدعاية الانتخابية، فقد احتلتا على ما نسبته 5.3%، من إجمالي مساحة التغطية، فقد نشرت الصحيفة ما يفوق الخمسين صورة إخبارية، وسبعة عشر كاريكاتيرًا طوال الفترة القانونية للدعاية الانتخابية للانتخابات التشريعية الثانية، فقد عبرت الصور عبر محاكاتها للواقع المعيش حينها عن مختلف مظاهر وأجواء الانتخابات ذات العلاقة، سواء كان ذلك بتغطية نشاطات المرشحين عبر مهرجاناتهم الانتخابية، أو تتبع وصول الوفود الأجنبية لممارسة الرقابة على الانتخابات التشريعية الثانية، أو رصد بعض من الانتهاكات الإسرائيلية التي مورست بحق المرشحين، أما الكاريكاتيرات التي نشرت فاستطاع رساموها معالجة الانتخابات التشريعية الثانية، وما رافقها من سلوكيات بقالب اجتماعي ساخر، فمثلا ظهر كاريكاتير للفنان ناصر الجعفري عبر فيه عن الزخم المفرط للملصقات الدعائية للمرشحين، وخاصة تلك الملصقات التي ألصقت على الجدار الفاصل فرسم صورة لمواطن يقف أمام الجدار الفاصل وقد امتلأ بالصور والملصقات الانتخابية يقول باللغة العامية: "أنا قلت بدكم تشيلو الجدار مش تحطوا صوركم عليه"[4]، وفي كاريكاتير آخر للفنان خليل أبو عرفه رسم فيه مرشحا مقدسيا معتقلا داخل جيب عسكري إسرائيلي[5]، دلل فيه على حجم المعاناة التي كان يتلقاها المرشح المقدسي إزاء المضايقات الإسرائيلية المستمرة التي كانت تمنعه من ممارسة حقه في الدعاية الانتخابية.

لاحظ الباحث التزام الصحيفة بقانون المطبوعات والنشر الفلسطيني، وخاصة المادة التي تنص على أنه: " إذا نشرت المطبوعة الصحفية خبراً غير صحيح، أو مقالاً يتضمن معلومات

---

[1] 2006/1/22م، ص1.

[2] 2006/1/17م. ص31.

[3] 2006/1/8م. ص2.

[4] 2006/1/22م. ص32.

[5] 2006/1/20م. ص16.

غير صحيحة فيحق للشخص الذي يتعلق به الخبر أو المقال الرد على الخبر أو المقال أو المطالبة بتصحيحه، وعلى رئيس التحرير المسؤول نشر الرد أو التصحيح مجاناً في العدد الذي يلي تاريخ ورود الرد في المكان والحروف نفسها التي نشر فيها وبها الخبر أو المقال في المطبوعة الصحفية"[1]. فقد نشرت الصحيفة إعلانا تحت عنوان "بيان للرأي العام: أحد كوارد حماس يقرر التخلي عنها" في تاريخ 2006/1/19م، على الصفحة الثانية وبمساحة 6"، فنشرت "القدس" في تاريخ 2006/1/21م، وعلى الصفحة الثانية وبمساحة 6"، خبرًا مجانيًا من حركة حماس عقبت فيه على ما ورد في الإعلان ونفت بأن يكون الشخص الذي أعلن التخلي عن الحركة يمت بأية صلة لها.

يستخلص الباحث من هذا المحور قلة الفوارق الموجودة بين المرشحين على الأقل، إذا ما قارنا ذلك مع انتخابات الحكم المحلي والانتخابات الرئاسية الثانية، ففي الانتخابات التشريعية الثانية لم يتجاوز الفارق بين كتلتي حماس وفتح الأربعة أعشار بالمائة، في حين وصلت الهوة بينهما في انتخابات الحكم المحلي إلى 66.5%، وفي الانتخابات الرئاسية الثانية وصلت الهوة بين مرشح فتح، والمرشح المستقل مصطفى البرغوثي إلى 42.7%. كما لاحظ الباحث زخم مساحة التغطية للانتخابات التشريعية الثانية مقارنة مع انتخابات الحكم المحلي وانتخابات الرئاسة الثانية، والذي انعكس بدوره على مساحة التغطية للمواضيع المختلفة. ويمكن بيان إيجابيات صحيفة "القدس" وسلبياتها، خلال الفترة القانونية للدعاية الانتخابية للانتخابات التشريعية الثانية على النحو التالي:

الإيجابيات

- التزمت الصحيفة بجزء من قانون الانتخابات الفلسطيني فيما يتعلق بتوقف الدعاية الانتخابية، فالباحث لم يرصد أي إعلان تجاري لأي من المرشحين خلال توقف الدعاية الانتخابية، ولم يلاحظ استخدام الصحيفة للتحريض أو الطعن بالمرشحين، أو إثارة النزعات الطائفية والعشائرية بين المواطنين، ويعد ذلك جزءًا إيجابيًا من التزام الصحيفة بالقانون الانتخابي وعدم خرقه.

[1] المادة رقم (25). قانون المطبوعات والنشر لسنة 1995م.

- التزام الصحيفة بقانون المطبوعات والنشر لسنة 1995م، خاصة المادة 25، التي توجب إعطاء مساحة وصفحة مماثلة في حال نشر خبر أو مقال غير صحيح للطرف المتضرر، وبدون أي مقابل مادي.

- كبر المساحة التي أفردتها صحيفة القدس لتغطية الانتخابات التشريعية الثانية، لتبلغ نسبتها 76.5%، مقارنة مع ما أفردته لانتخابات الحكم المحلي، وانتخابات الرئاسة الثانية، الذي انعكس على كبر مساحة المواضيع المختلفة التي غطتها الصحيفة.

- تخصيص الصحيفة زاوية خاصة لقرائها، ولكتاب المقالات من خلال الإعلان عن ذلك على الصفحة الأولى، وتخصيص بريد الكتروني لخدمة ذلك الغرض، وبالفعل نشرت الصحيفة العديد من المقالات والآراء طيلة فترة تخصيص تلك الزاوية، حيث بلغت مساحة المقالات المنشورة ورسائل القراء الواردة منذ إعلان الصحيفة عن ذلك 1550".

- قلة الهوة التي تفصل بين المرشحين للانتخابات التشريعية، على الأقل بين حركتي فتح وحماس، إذا ما قورنت مع انتخابات الحكم المحلي، والانتخابات الرئاسية الثانية، واتضح ذلك خلال التغطية الإخبارية على الصفحات الأولى، والداخلية.

- تخصيص مساحة من التغطية الإخبارية للمرشحات النساء بلغت نسبتها 2.6%، من إجمالي التغطية الإخبارية على الصفحات الداخلية.

السلبيات

- لم تلتزم الصحيفة بجزء من قانون الانتخابات الفلسطيني، فيما يتعلق بفترة الدعاية الانتخابية، فالباحث رصد صورة إخبارية ملونه، واستطلاعا للرأي يخدم قائمة انتخابية على حساب قوائم أخرى[1].

[1] رصد الباحث في تاريخ 2006/1/24م، وهو اليوم المحدد لتوقف الدعاية الانتخابية صورة إخبارية ملونة نشرت على الصفحة السابعة تخدم قائمة حركة فتح، واستطلاعا للرأي في نفس التاريخ وعلى الصفحة الثانية يظهر تقدم حركة فتح على حركة حماس بفارق 10.8%.

- حرمان بعض القوائم الانتخابية من فرصة الظهور طوال فترة الدعاية الانتخابية، عبر النصوص والصور الإخبارية* على الصفحات الأولى*، والصفحات الداخلية* .

- تغليب طابع السرد الإخباري على الأخبار والتقارير، وانعدام العمق في تحليل مضمون برامج المرشحين وعقد اللقاءات معهم.

خلاصة الفصل

قام الباحث بتحليل اثنين وثمانين عددًا من صحيفة "القدس" اليومية، وتلك الصحف تشكل مجموع الفترات القانونية للتحولات الديمقراطية التي حدثت بدءًا من كانون أول 2004م، حتى كانون ثاني2006م، فأولى تلك التحولات كانت بإجراء انتخابات مجالس هيئات محلية بتاريخ 2004/12/23م، والتي تعد الأولى من نوعها منذ قيام السلطة الفلسطينية عام 1994م، وتبعها إجراء انتخابات رئاسية ثانية في تاريخ 2005/1/9م، بعد وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بتاريخ 2004/11/11م، وأتت بعدها بعام الانتخابات التشريعية الثانية بتاريخ 2006/1/25م، كاستحقاق قانوني واجب بعد إجراء الانتخابات الرئاسية الثانية.

وقد استعان الباحث، من أجل تحليل أعداد "القدس"، خلال فترات الدعاية الانتخابية، لمجمل التحولات الديمقراطية، بمنهج تحليل المضمون، من خلال نوعين من التحليل هما: الكمي والنوعي، فالأول يُعنى بالمسائل الكمية التي تأتي على شكل أرقام جراء رصد المساحات التي

---

* لم يرصد الباحث أي صورة إخبارية على الصفحات الأولى طوال فترة الدعاية الانتخابية للقوائم الآتية: الحرية والعدالة الاجتماعية، وفلسطين المستقلة، والشهيد أبو العباس، والشهيد أبو علي مصطفى، والحرية والاستقلال، والائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية، والعدالة الفلسطينية. ولم تظهر أية صور خاصة بالمرشحين المستقلين على نطاق الدوائر، وبالنسبة للصفحات الداخلية لم يرصد الباحث أي صور إخبارية على الصفحات الداخلية طوال فترة الدعاية الانتخابية للقوائم الآتية: قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية، وقائمة الشهيد أبو العباس، وقائمة الحرية والاستقلال، وقائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية، وقائمة العدالة الفلسطينية.

* لم يرصد الباحث على الصفحات الأولى طوال فترة الدعاية الانتخابية أي أخبار للقوائم الانتخابية التالية: (قائمة الشهيد أبو العباس، وقائمة الحرية والعدالة الاجتماعية، وقائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية "وعد"، وقائمة الحرية والاستقلال، وقائمة العدالة الفلسطينية".

* لم يرصد الباحث أي شكل من الأشكال الإخبارية التي تتعلق بقائمة العدالة الفلسطينية طوال فترة القانونية للدعاية الانتخابية.

خصصتها صحيفة "القدس" للمرشحين للانتخابات طوال الفترات القانونية للدعاية الانتخابية، بهدف معرفة مستوى عدالة توزيع المساحات، ومنح كافة المرشحين فرصًا للظهور، والوصول إلى جمهور الناخبين. والآخر يهتم بتفحص المواد المنشورة للوقوف على مدى تطابق عناوينها مع مضمونها، وعمق التحليل التي تحمله تلك العناوين.

وعلى الرغم من قيام الباحث برصد الإعلانات المدفوعة الأجر لكافة المرشحين طوال الفترات القانونية للدعاية الانتخابية، إلا أنه لم يأخذ تلك النسب والأرقام بالحسبان عند تقييم إيجابيات الصحيفة وسلبياتها، ذلك لأن الصحيفة لا علاقة لها بمساحات الإعلانات المدفوعة الأجر التي تنشر، فهي مسألة تعود لمدى القدرة المادية التي يتمتع بها المرشح، أو الفصيل الفلاني. وهدف الباحث من رصد الإعلانات المدفوعة الأجر لبيان مدى التفاوت المادي لدى فصيل، أو مرشح عن الآخر، الأمر الذي يوجب تنظيم قائمة أسعار موحدة تعمم على كافة وسائل الإعلام بما فيها الصحف عبر إعداد مسودة قرار من قبل إعلاميين ومراكز مجتمع مدني متخصصة في هذا المجال ترفع للمجلس التشريعي من أجل القراءة والإقرار، تلزم وسائل الإعلام بالعمل ضمنها. حتى تتيح فرصًا متساوية لكافة المرشحين لعرض برامجهم الانتخابية لجمهور الناخبين، فالباحث يتوقع عند إقرار قائمة الأسعار الموحدة إنصاف المرشحين مع توافر إمكانية فتح المجال للمرشحين باعطائهم مساحات مجانية لنشر برامجهم الانتخابية للناخبين، أو على الأقل تخفيض التكلفة المرتفعة للإعلانات حيث تراوحت أسعار الإعلانات الخاصة بفترات الدعاية الانتخابية في صحيفة "القدس" بين 12000–50000 شيكل*، وهذا يشكل عبئًا ماليا خاصة للمرشحين التي لا تتوافر لديهم الأموال الكافية لنشر برامجهم وإتاحة فرصة الظهور لجمهور الناخبين.

وخلال فترات الدعاية الانتخابية، وأثناء عملية الرصد التي قام بها الباحث تبين أن صحيفة "القدس" التزمت بعدم استخدام التحريض، أو الطعن بالمرشحين، أو إثارة النزعات

* اطلع الباحث على قائمة أسعار الإعلانات في صحيفة "القدس" لدى أحد وكلائها، وتبين أن لإعلانات الدعاية الانتخابية أسعار خاصة تختلف عن بقية الإعلانات الأخرى، فمثلاً إعلان تجاري تبلغ مساحته 40" يكلف في موسم الانتخابات 12000 شيكل بينما يمكن شراء تلك المساحة لغرض غير انتخابي بسعر 800 شيكل.

الطائفية، والعشائرية بين المواطنين، طوال فترات الدعاية الانتخابية، والذي يعد التزامًا بجـزء من استحقاق قانوني يتطلبه قانون الانتخابات الفلسطيني. كما لاحظ الباحث تفاوتًـا فـي نسـب التغطية للمرشحين طوال فترات الدعاية الانتخابية، فوجد مثلاً نسبة تفاوت قليلة في فترة الدعاية الانتخابية المخصصة للانتخابات التشريعية الثانية لم تتعدَ الأربعة أعشار بالمائة، بينما وصـلت نسبة التفاوت في التغطية طيلة فترة الدعاية الانتخابية للانتخابات الرئاسية الثانية إلى ما نسـيته 86.2%. كما غلب طابع السرد الإخباري على عمق التحليل للأخبار والتقارير طيلـة فتـرات الدعاية الانتخابية.

بشكل عام، لا يمكن القول إن صحيفة "القدس" لم تساهم في عملية التحول الـديمقراطي، وإنما هي أصابت، والتزمت ببعض النقاط، وأخفقت بنقاط أخرى، على حد سواء. فإذا ما حللنا تلك المسألة باستخدام التحليل الكمي نجد أن صحيفة "القدس" قد خصصت ما مساحته 22.733"، للفترات القانونية للدعاية الانتخابية، وتنوع مواضـيع تلـك المسـاحة مـن صـور إخباريـة، وكاريكاتير، وتغطية للانتهاكات الإسرائيلية وغيرها، أمّا إذا نظرنا إلى تلك المسألة مسـتخدمين التحليل النوعي نجد أن صحيفة "القدس" قد أخفقت بمسألة العمق التحليلي للمادة الإخبارية التي تم رصدها طوال فترات الدعاية الانتخابية، وهذا بحد ذاته يشكل خطورة كبيرة علـى المعلومـات المقدمة لجمهور الناخبين مما لا يمكنهم من تبلور آراء عن المرشحين وبـرامجهم الانتخابيـة، وبالتالي يؤثر على قراراهم الانتخابي.

النتائج

ناقش الباحث خلال الفصول الأربعة السابقة موضوعات عديدة، خلص فيها إلى عدد من النتائج من أبرزها:

أولاً: صعوبة إيجاد مفهوم شامل وجامع مانع ومتفق عليه للصحافة؛ ذلك لأن مفهوم الصحافة من العلوم الحديثة التي تتطور بتطور الدراسات ليأخذ أبعادًا، ومضامين جديدة بالتوازي مع تلك التطورات.

ثانيًا: ترتبط الصحافة ارتباطًا وثيقًا بالتنمية السياسية، فكما أن التنمية السياسية هدفها الجوهري تحسين حياة الإنسان ورقيه، وتقديم كل ما هو خير له ولرفعته، فالصحافة كذلك لها دور مماثل تقوم في ذلك الجوهر من خلال ما تحدثه من ثورة معلومات تشمل جميع الأطراف على قاعدة الرأي، والرأي الآخر الذي أتاح النفاذ لكل الآراء، ولأن إثارة المشكلة، بحد ذاتها، يشكل الطريق الأوّل للعلاج، لذا فهي تسهم، وتصب تلقائيًا في رقي الفرد والمجتمع على حدٍ سواء.

ثالثًا: الصحافة تسهم في التهيئة لعملية تحول ديمقراطي على اختلاف الأنظمة السياسية وتنوعها؛ فإذا كان النظام استبداديًا فالصحافة هنا تعمل على كبح جماحه من خلال تنوير الرأي العام، والدفع باتجاه التغيير، وإذا كان النظام ديمقراطيًا، والأجواء مفعمة بالحرية فتكون الصحافة وظيفتها تعزيز، النظام الديمقراطي وترسيخه، ومراقبته من أجل التصحيح في كل مرة يلزم فيها الأمر إلى ذلك.

رابعًا: تعاقبت على الصحافة الفلسطينية، منذ بداية نشأتها وتكوينها في العهد العثماني 1876م، لغاية قدوم السلطة الفلسطينية 1994م، خمسة أنظمة سياسية بقوانين وتشريعات مختلفة، عملت جميعها على تضييق خناقها، وتكبيلها بقوانين تحد من حريتها، من خلال شتى أنواع الرقابة التي مورست عليها، مع مراعاة الطريقة، ودرجة الاختلاف، والتفاوت في كل نظام سياسي تعاقب على الصحافة الفلسطينية. كما أن الصحافة الفلسطينية تميزت من غيرها من البلدان الأخرى، بكونها صحافة نضالية تسعى لكشف مخططات الاحتلال، وحمل رسالة التوعية والتنوير تجاه

القضية الفلسطينية، بقي الأمر إلى ذلك حتى قدوم السلطة الفلسطينية 1994م، حيث اعتقد الصحفيون انتهاء مرحلة النضال، وبداية مرحلة أخرى هي مرحلة الاستقلال، وبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، إلا أن الممارسات الإسرائيلية على الأرض أثبتت عكس ذلك.

خامسًا: تعاني الصحافة الفلسطينية اليوم من نوعين من المعيقات؛ الأوّل موضوعي يتمثل في المرجعيات القانونية الناظمة للعمل الصحفي الذي ما زال حتى اليوم يفتقر إلى مرجع قانوني معتمد ومقر من المجلس التشريعي الفلسطيني صاحب الحق الأصيل في سن القوانين وتشريعها، إضافة للممارسات الإسرائيلية التي تمارس بحق الصحفيين، سواء بتضييق حركتهم عبر الحواجز المنتشرة في أرجاء الضفة، أو التعرض لهم والذي قد يتجاوز حد الاهانة، والعقاب الجسدي، والاعتقال، وذلك من خلال القتل كما حدث للصحفي فضل شناعة الذي قتل على يد الجيش الإسرائيلي أثناء قيامة بأداء واجبه في قطاع غزة بتاريخ 2007/4/16م، عدا ممارسات السلطة الفلسطينية التي جعلت الصحفي يمارس رقابة ذاتية على نفسه، لإرضاء كافة الأطياف والألوان السياسية، خاصة عقب أحداث غزة الأخيرة 2007/6/14م، والآخر ذاتي يتعلق بالصحفيين أنفسهم من خلال تفعيل نقابة الصحفيين كإطار يجمع كافة الصحفيين بداخلة، وينظم عملهم، فهم، لغاية الآن، عاجزون عن تنظيم أوضاعهم النقابية المتمثلة بانجاز قانون نقابة الصحفيين المحدد لكافة القضايا المتعلقة بترتيب الوضع الداخلي للنقابة، وتنظيم مهنة الصحافة، والدعوة إلى مؤتمر عام للنقابة بغية الاجتماع لانتخاب مجلس نقابة جديد بدلاً من المجلس الحالي المنتهية ولايته القانونية.

سادسًا: إنّ النمط الأنسب لحدوث تحول ديمقراطي هو نمط الإحلال الذي يأتي من قاعدة الهرم بفعل التعبئة الجماهيرية الواسعة النطاق ضد النظام التسلطي، فيعد ذلك مؤشرًا قويًا وفعالاً على وصول الشعب لمرحلة تجذر القيم الديمقراطية وثقافتها، وعدم قبولهم للنظام الحالي، ومطالبتهم بتغيير النظام. إلا أن عملية ترسيخ الديمقراطية، وتشكيل نظم ديمقراطية دائمة في هذا النمط تبقى مسألة صعبة، وذلك يعود لعدم توافر اتفاقيات، ومواثيق خلال مرحلة الانتقال، وخاصة إذا ما بقي رموز النظام القديم في السلطة فتكون الفرصة مهيأة لعودة الأمور إلى سابق عهدها.

سابعًا: الشرعية بمكوناتها الثلاثة: الجغرافية، والدستورية، والسياسية، تعد في غاية الأهمية عند الحديث عن تعزيز الديمقراطية، واستقرارها، فلا يمكن لأي مجتمع ديمقراطي أن يكتب له الاستمرار طالما افتقد ذلك العامل المؤثر في ترسيخ الديمقراطية.

ثامنًا: هناك علاقة جدلية تجمع بين الديمقراطية، والحرية، والإعلام من جهة، وبين الإعلام والانتخابات من جهة أخرى. فوجود الحرية شرط مسبق للوصول إلى إعلام حر، ويقصد الباحث بالحرية؛ حرية تدفق المعلومات التي تسهم في بلورة الرأي، والفكر، والموقف، ومن أجل توافر إعلام حر، وحرية تدفق معلومات، لا بد من توافر الحاضنة التي تحويهما، وهي الديمقراطية التي تنعكس ثقافتها في النفوس والعقول، كمتطلب سابق لحرية الإعلام. وتحدث العلاقة الجدلية بين الإعلام والانتخابات من خلال ما ينتجه الإعلام من معلومات تمكن جمهور الناخبين من بلورة رأيهم بفعل ما تحدثه من تدفق للمعلومات التي على ضوئها يتحدد رأي الناخب وقراره.

تاسعًا: تداعيات ما حدث عقب أحداث غزة الأخيرة 2007/6/14م، جعلت الحديث يدور حول مظاهر التحول الديمقراطي، وليس تحولاً ديمقراطيًا يقود إلى ترسيخ الديمقراطية وتعزيزها، ويرى الباحث أن النظرية الأنسب لوصف ما حدث أعقاب تلك الأحداث هي نظرية "التدخل الأجنبي، وانعدام الثقافة الديمقراطية"، وذلك لأن التدخلات الأجنبية لعبت دورًا كبيرًا في المساهمة بإحداث تحولات ديمقراطية تمثلت بإجراء انتخابات تتعلق ببنية النظام السياسي الفلسطيني، ولم تكن نابعة من قاعدة شعبية دفعت لحدوث هذه التحولات، بالإضافة إلى انعدام الثقافة الديمقراطية، فالتحول الديمقراطي الحقيقي يتطلب تحول الديمقراطية من ثقافة إلى سلوك ممارس على الأرض.

عاشرًا: النظرية الأنسب، بين نظريات الإعلام الديمقراطي، والتي يمكن تطبيقها على واقع الإعلام الفلسطيني، هي نظرية المشاركة الديمقراطية، التي تتطابق خصائصها مع الحالة الفلسطينية، وخاصة ما يتعلق منها بوجود تعددية سياسية، وحاجة الجمهور الفلسطيني إلى المشاركة في الإعلام، وبعملية صنع القرارات، لتتطابق مع روح النظرية التي تدعو لإشراك الجمهور في صنع السياسات الإعلامية بعيدًا عن التدخلات الحكومية.

حادي عشر: يرى الباحث، من خلال عملية الرصد، التي أجراها على صحيفة "القدس"، خلال الفترات القانونية للانتخابات الفلسطينية الثلاثة: الحكم المحلي، والرئاسة الثانية، والتشريعية الثانية:

أ- التزام، الصحيفة وإخفاقها على حدٍ سواء بقانون الانتخابات الذي ينظم عملية الدعاية الانتخابية، فالتزمت عندما لم تستخدم التحريض، والطعن بالمرشحين، ولم تثر النزعات الطائفية والعشائرية بين المواطنين، والتزمت بقانون المطبوعات والنشر لسنة 1995م، وخاصة المادة 25 منه، والتي تتعلق بوجوب إعطاء مساحة مجانية للطرف المتضرر للرد على ما نشر سواء أكان إعلانًا، أم خبرًا، احتوى على معلومات مغلوطة. وأخفقت الصحيفة في انتخابات الرئاسة الثانية، والانتخابات التشريعية الثانية، ففي انتخابات الرئاسة الثانية رصد الباحث إعلانًا تجاريًا يدعم فصيلاً معينًا في اليوم الذي انتهت فيه الدعاية الانتخابية، وفي الانتخابات التشريعية الثانية، نشرت الصحيفة أيضًا في اليوم الذي انتهت فيه الدعاية الانتخابية صورة إخبارية، واستطلاعًا للرأي يخدمان قائمة انتخابية على حساب القوائم المرشحة الأخرى.

ب- تنوع المواضيع التي غطتها الصحيفة، لتشمل الإعلانات المدفوعة الأجر، بنسبة بلغت 50.9%، طوال الفترات القانونية للانتخابات الثلاثة، وتغطية خاصة بالمرشحين بنسبة بلغت 34.4%، من إجمالي حجم التغطية للانتخابات الثلاثة، ومقالات نشرت طوال الفترات القانونية للدعاية الانتخابية حصلت على نسبة 7.4%، والتغطية على الصفحات طوال الفترات القانونية الثلاثة للانتخابات 4.6%، وحصة المستقلين من إجمالي التغطية للانتخابات الثلاثة بلغت 4.4%، والرسم الكاريكاتوري حصل على ما نسبته 2.3%، من إجمالي التغطية، والانتهاكات الإسرائيلية، بحق المرشحين، طوال الفترات القانونية للدعاية الانتخابية، حصلت على نسبة 1.3%، واستطلاعات الرأي، وحصة النساء المرشحات التي نشرت طوال الفترات القانونية الثلاثة للانتخابات حصلتا على 0.7% لكل منهما، إن كل ذلك يعد مؤشرًا إيجابيًا على تنوع الموضوعات التي غطتها الصحيفة طوال الفترات القانونية الثلاثة المخصصة لممارسة الدعاية الانتخابية.

ج- قلة التقارير الإخبارية، حيث بلغت نسبة التقارير، التي نشرتها الصحيفة، طوال الفترات القانونية الثلاثة للانتخابات، ما نسبته 1%، من إجمالي المساحة الكلية للانتخابات الثلاثة، كما أن التقارير المنشورة غلب عليها طابع الوصف أكثر من التحليل المعمق للبرامج الانتخابية للمرشحين.

د- حدث خلل في توزيع المساحة الخاصة بالتغطية الإخبارية للمرشحين، فقد ظهرت مرتين، الأولى في انتخابات الحكم المحلي، حيث وصلت الهوة التي تفصل بين مرشح ومن يليه إلى 66.7%، والأخرى في انتخابات الرئاسة الثانية، حيث وصلت الهوة بين مرشح، والذي يليه إلى 86.2%، وتم تفادي تلك المشكلة في الانتخابات التشريعية الثانية التي لم تصل فيها الهوة بين قائمة انتخابية وأخرى إلى أربعة أعشار بالمائة.

التوصيات

لعلاج مشكلة الدراسة، وضع الباحث عدة توصيات، تحددت بالنقاط التالية:

أولاً: ضرورة العمل على سن قانون ينظم عمل مهنة الصحافة المطبوعة؛ ذلك لأن قانون المطبوعات والنشر الصادر عن رئيس السلطة الفلسطينية بتاريخ 1995/6/17م، بقي ساري المفعول لغاية الآن، دون أن يتم إقراره بشكل نهائي من المجلس التشريعي، الذي يعد صاحب الحق الأصيل في سن القوانين، وتشريعها، عدا احتواء قانون المطبوعات والنشر على عبارات فضفاضة تبقي مواده، وبنوده قابلة للتأويل والتفسير، إضافة إلى الشروط التي وضعها القانون بحق كل من يريد إصدار مطبوعة جديدة، مما يتعارض مع القانون الأساسي، والمواثيق الدولية التي كفلت حرية التعبير.

ثانيًا: العمل على ترتيب البيت الداخلي لنقابة الصحفيين الفلسطينيين، من خلال إنجاز قانون نقابة الصحفيين المحدد لكافة القضايا المتعلقة بترتيب الوضع الداخلي للنقابة، وتنظيم مهنة الصحافة، إضافة إلى الدعوة لإجراء انتخابات جديدة لمجلس النقابة، بحيث يمثل مختلف الأطياف السياسية، بدلاً من المجلس الحالي المنتهية ولايته القانونية، ويغلب علية طابع اللون السياسي الواحد. ومن

شأن ذلك أن يساعد على تشكيل جدار أمان بوجه كل العقبات التي تحول دون أداء الصحافة لوظيفتها كسلطة رابعة، وصد كل المحاولات التي تدفع الصحافة إلى أن تتحول إلى أداة في تأجيج الصراع كما حدث عقب أحداث غزة الأخيرة 2007/6/14م.

ثالثًا: بناءً على النتائج التي أظهرها التحليل الكمي للإعلانات التجارية المدفوعة الأجر للانتخابات الرئاسية الثانية، والتشريعية الثانية، والتي أظهرت تفاوتًا كبيرًا في مساحة توزيع الإعلانات، التي لا تتحمل الصحيفة مسؤوليتها، كونها مسألة ترجع للمرشحين وقدراتهم المالية، وعدم وجود قانون ينظم ذلك. فالدراسة توصي بتنظيم قائمة أسعار موحدة للإعلانات السياسية المدفوعة الأجر تعمم على كافة وسائل الإعلام، بما فيها الصحف عبر إعداد مسودة قرار من قبل إعلاميين، وأكاديميين، ومراكز مجتمع مدني مختصة في المجال ذاته ترفع للمجلس التشريعي من أجل القراءة والإقرار، تلزم وسائل الإعلام بالعمل ضمنها. حتى تتيح فرصًا متساوية لكافة المرشحين لعرض برامجهم الانتخابية لجمهور الناخبين.

رابعًا: هناك حاجة لتشجيع قدرة صحيفة "القدس" وتطويرها، وذلك من خلال إخضاع مراسليها لدورات تدريبية بشكل دوري، ومستمر تزودهم بالمعرفة حول الآلية المتبعة حول التغطية الإخبارية في مواسم الانتخابات، وما يجب أن تشتمله على عمق في تحليل برامج الناخبين، وأهدافهم التي ترشحوا من أجلها، ولتلافي اقتصارها على التغطية ذات الطابع السردي المقتصر على الوصف، والبعيد عن التحليل، فلا بد من تقديم معلومات تكفل الحد الأدنى لجمهور الناخبين، تساعدهم على بلورة آرائهم، وتحديد خياراتهم عند الوصول إلى صندوق الاقتراع.

خامسًا: من أجل توسيع دراسة العلاقة التي تربط الصحافة بالانتخابات، وفهمها بشكل أعمق، فان الباحث يوصي بعمل دراسات أخرى تتحدد فيها أثر المعلومات التي يتلقاها جمهور الناخبين الفلسطينيين من خلال وسائل الإعلام على قرارهم الانتخابي، وهل يحدد جمهور الناخبين فعلاً اختيارهم بناءً على ما يتلقونه من معلومات تبثها وسائل الإعلام، أم أن المسألة تخضع لاعتبارات أخرى؟.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

أبو إصبع، صالح: **تحديات الإعلام العربي "دراسات في الإعلام" المصداقية- الحرية- التنمية والهيمنة الثقافية**. ط1. عمان: دار الشروق للنشر. 1999م.

أبو دية، أحمد: **حرية الوصول إلى المعلومات في فلسطين**. ط1. رام الله: منشورات ائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان. كانون الثاني. 2005م.

أبو زيد، فاروق: **مدخل إلى علم الصحافة**. ط2. القاهرة: عالم الكتب. 1998م.

أبو شنب، حسن: **الأعلام الفلسطيني**. ط1. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية. 1988م.

أبو عياش، رضوان وجوهر، إبراهيم: **الصحافة والانتفاضة (1987-1989)**. القدس: مركز القدس للأبحاث. 1990.

أبو عياش، رضوان: **صحافة الوطن المحتل**. القدس: دار العودة. 1987.

إدريس، عدنان: **الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال**. القدس: رابطة الصحفيين العرب. 1987.

البرغوثي، حافظ وآخرون: **إعلام عام أم حر**. منشورات وزارة الإعلام. رام الله. 1994.

التحول الديمقراطي في فلسطين: تقرير عن حالة الديمقراطية. القدس: الملتقى الفكري العربي. حزيران 2007م.

الجرباوي، علي: **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**. رام الله: مواطن. ط1. 1996م.

الجمال، راسم محمد وآخرون: **حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية**. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. 1994م.

الجوهري، عبد الهادي: **أصول علم الاجتماع السياسي**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية. 1998م.

خضور، أديب: **مدخل إلى الصحافة نظرية وممارسة**. ط2.دمشق. 2000م.

خليفة، إجلال: **الصحافة: مقروءة، مرئية، مدرسية، مسجديه، تجارية، إدارية**. القاهرة: دار الطباعة الحديثة. 1976م.

الخياط، يوسف: **لسان العرب المحيط للعلامة ابن منظور**. المجلد الثاني. بيروت: دار لسان العرب.

روبنشتاين, داني وشينار دوف. ترجمة كمال أبو سماحة: **الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال**. عمان: دار الكرمل للنشر. 1988م.

زيتون، وضاح: **المعجم السياسي**. عمان دار أسامة للنشر. ط1. 2006م.

سليمان، محمد: **الصحافة الفلسطينية وقوانين الانتداب البريطاني**. ط1. قبرص: الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين. 1988م.

شراب، ناجي صادق: **التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا**. ط2. خانيونس: مكتبة دار المنارة. 2001م.

الشقاقي، خليل وآخرون: **مقياس الديمقراطية في فلسطين تقرير عام 2006**. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. 2007م.

شقاقي، خليل وجهاد حرب: **الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية، التشريعية، والحكم المحلي) 2005-2006**. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. كانون الثاني 2007م.

صالح، أشرف وعلم الدين، محمود: **مقدمة في الصحافة**. القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح. 2004م.

الصالح، نبيل: **الأعلام والديمقراطية**، ط1. مواطن. رام الله 1999م.

عاصي، جوني: **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في بـــراديغم التحـــول**. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 2006م.

عبد الحميد، مهند: **دور الإعلام الفلسطيني في مواجهة الفساد**. ط1. رام الله: منشورات ائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة– أمان. كانون الثاني. 2005م.

عثمان، زياد وغازي بني عودة: **الإعلام الألعوبة والخطاب الـــدموي فـــي فلســـطين**. رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان. 2008م.

العويني، محمد علي: **الراديو والتنمية السياسية**. القاهرة: عالم الكتب. 1981م.

الفريجات، غالب: **على طريق التنمية السياسية**. ط1. عمان: أزمنة للنشر والتوزيع. 2005م.

قاسم، عبد الستار: **حرية الفرد والجماعة في الإسلام**. الخليل: دار المستقبل. 1998م.

الكيالي، عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**. ج2. ط1. بيروت: المؤسســـة العربيـــة للدراســـات والنشر 1987م.

لجنة الانتخابات المركزية: **تقريـــر الانتخابـــات التشـــريعية الثانيـــة 2006/1/25م**. رام الله. 2006/5/31م

محمد، سيد محمد: **الإعلام والتنمية**. القاهرة: دار المعارف. 1979م.

محمد، محمد سيد: **الصحافة بين التاريخ والأدب**. ط1. القاهرة: دار الفكر العربي. 1985م.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: **مقياس الديمقراطية في فلسطين – تقرير عام 2007**. شباط 2008م.

مصطفى، إبراهيم وآخرون. **المعجم الوسيط**. ج1. القاهرة: مطبعة مصر. 1960م.

الملتقى الفكري العربي: **التحول الديمقراطي في فلسطين- التقرير العام (10) لسنة 2007.** القدس. حزيران 2008م.

المنجد في اللغة والإعلام. ط28. بيروت: دار المشرق. 1986.

منظمة مراسلون بلا حدود: **التقرير السنوي 2008.** المغرب/ الشرق الأوسط.

الموسوعة الفلسطينية. المجلد الثالث. ط1. 1984م.

نصار، وليم: **الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية.** رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 2006م.

هرمية، غي وآخرون. ترجمة هيثم اللمع: **معاجم علم السياسة والمؤسسات السياسية.** بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ط1. 2005م.

همام، طلعت: **مائة سؤال عن الصحافة.** ط1. عمان: دار الفرقان. 1983م.

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: **وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال العام 2006 التقرير السنوي الثاني عشر ا كانون الثاني 2006- 31 كانون أول 2006م.**

وهبان، أحمد: **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية.** الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر. 2000م.

ياسين، شواف: **مدخل إلى علم الصحافة والإعلام.** ألمانيا: جامعة مونستر. 1997م.

يهوشع، يعقوب: **تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية في بداية عهد الانتداب البريطاني (1919- 1929).** ج2. المركز اليهودي العربي في جامعة حيفا. 1981م.

يهوشع، يعقوب: **تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية في نهاية عهد الانتداب البريطاني على فلسطين (1930- 1948).** ج3. شفا عمرو: دار المشرق للترجمة والطبعة والنشر والقدس: معهد هاري ترومان للأبحاث- الجامعة العبرية. 1983م.

يهوشع، يعقوب: **تاريخ الصحافة العربية في فلسطين في العهد العثماني (1908-1918)**.ج1. القدس: مطبعة المعارف. 1974م.

Onions c. t: **The Oxford Dictionary**. Clarendon Press. Oxford Third Edition. Volume II London

الدوريات

أسعد، منى: *التشريعات الصحافية الفلسطينية من العهد العثماني إلى الاحتلال الإسرائيلي*. **مجلة صامد الاقتصادي**. السنة السابعة عشرة. ع102. تشرين أول- تشرين ثاني- كانون أول 1995م.

الخليلي، علي: *الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي: شهادة في التجربة*. **مجلة صامد الاقتصادي**. السنة السابعة عشرة. ع102. تشرين أول- تشرين ثاني- كانون أول 1995م.

الدلو، جواد راغب: *الصحافة الرياضية في فلسطين (1876- 1997م)*. **مجلة كلية التربية**. غزة. المجلد الثاني. ع2. يونيو 1998م.

سليمان، محمد: *الصحافة الفلسطينية وقوانين الاستعمار التركي (1865- 1918م)*. **مجلة رؤية**. غزة. السنة الثانية. ع22. أيلول 2003م.

سليمان، ملكي: الصحافة: *ضرورة سن قوانين تنظم عمل وسائل الإعلام الرسمية وترقع على استقلالها ماليا*. **مجلة تسامح**. رام الله. العدد الثالث عشر. السنة الرابعة- حزيران 2006م.

الشوملي، قسطندي: *الحياة الصحفية في فلسطين نشأتها وتطورها (1876- 1976)*. **مجلة جامعة بيت لحم**. جامعة بيت لحم. المجلد الثاني. ع1. تموز 1983م.

الصحف

كريتمان، موري: **أحداث رئيسية في تاريخ فلسطين**. جريدة القدس. 2008/5/9م.

جريدة القدس الأعداد:

- **2004/12/14م- 2004/12/22م.**
- **2005/4/21م- 2005/5/3م.**
- **2005/9/15م- 2005/9/28م.**
- **2005/12/1م- 2005/12/14م.**
- **2004/12/25م- 2005/1/7م.**
- **2005/1/3م- 2006/1/23م.**
- **2008/6/14م.**
- **2008/9/16م.**

الندوات والمؤتمرات

شبكة أمين الإعلامية: **الإعلام الفلسطيني: سلطة رابعة أم أداة في تأجيج الصراع**. المؤتمر الإعلامي الثاني. أريحا: القرية السياحة وغزة: مقر الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. 1/5-2007/5/3م.

عبد الناصر النجار: **المعيقات التي تواجه تنمية الإعلام الفلسطيني**. مؤتمر الإعلام الفلسطيني آفاق وتحديات. رام الله: فندق" بيست ايسترن". مشروع نفذه صندوق التنمية التابع لـBBC العالمية. 27-2008/1/28م.

المواقع الالكترونية

أبو العزم، عبد الغني. **المعجم الغني**. المعـاجم. موقـع عجيـب الالكترونـي. 2008/2/10م.
http://lexicons.sakhr.com/openme.asp?fileurl=/html/3069051.html

أبو حسنة، نافذ: **الصحافة العربية في القدس**. المركـز الفلسـطيني للإعـلام. 2008/4/20م.
http://palestine-info.info/arabic/books/beet_maqdes/maqdes120.htm

أبو ضهير، فريد: **دور الإعلام في التربية الديمقراطية**. مركز الدراسات أمـان. 2004/4/4م.
www.amanjordan.org/arabic_news

إيغـو، فـارس: **الديمقراطيـة والتنميـة**. مـوع الـرأي. 2005/12/18.
http://www.arraee.com/modules.php?name=News&file=print&sid=8168

بيان لمركز حماية وحرية الصحفيين بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصـحافة. موقـع الشـبكة العربيـة لمعلومـات حقـوق الإنسـان. 2004/5/3م.
/http://www.hrinfo.net/palestine

تركماني، عبد الله: **جدل التنمية والديمقراطية في العـالم العربـي وإفريقيـا**. موقـع النـداء. 2007/8/28م. http://www.damdec.org/preview.php?id=2608&kind=mid

جـابر، أحمـد: **مقيـاس الديمقراطيـة فـي فلسـطين**. موقـع عـرب 48. 2006/4/9م.
http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=36010

جميعان، محمد أحمـد: **نحـو تنميـة سياسـية فاعلـة**. مـدونات مكتـوب. 2007/5/11.
http://majcenter.maktoobblog.com

حسن، علي مهدي: **دور وسائل الإعلام في بنـاء الديمقراطيـة وتعزيزهـا**. مؤسسـة شـفق. 2006/10/29. www.shafaq.com

الحلبي، محمد علي: **التنمية السياسية**. موقع الركن الأخضر. 2007/12/23م.
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=10277

حمدون، ليلى: **تواريخ الصحافة**. موقع الصحف. 2008/3/29م.
www.elsohof.com/tawareek.htm1

خمري، سعيد: **الإعلام والديمقراطية المحلية بالمغرب**. موقع الحوار المتمدن. العدد 1824.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88483.2007/2/12

ديمقراطية. موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. 2008/2/22.
http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=

الرقيب: **الإعلام في فلسطين: بين مطرقة السلطة وسندان الرقابة الذاتية**. السنة الثالثة. ع14.
تشرين أول 1999م. -http://www.phrmg.org/arabic/monitor1999/jan1999
7.htm

الزرن، جمال: **كيف نفهم ثنائية الإعلام والديمقراطية في فترة الانتخابات**. صحيفة الوسط البحرينية. 2006/11/25م.http://www.alwasatnews.com

زيدان، ليث: **أثر خطة خارطة الطريق على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين**. موقع الحوار المتمدن. 2007/6/17.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=99956

سلامة، بلال: **تشخيص ورؤية مستقلة للإعلام الفلسطيني**. موقع بيروت الالكتروني. 2006/3/11م. www.beirut.indymedia.org

سليمان، محمد باسل: **القوانين البريطانية وتطور الصحافة الفلسطينية**. الحوار المتمدن. 2008/1/11م. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=121278

سليمان، ملكي: **واقع الصحافة الفلسطينية بعد مرور 40 عاما على الاحتلال الإسرائيلي**. شبكة الانترنت للإعلام العربي "أمين". 2007/7/15م.
http://mulkisuleman.maktoobblog.com

شقير، نوفل وصفي: **الصحافة الفلسطينية في ظل الانتداب البريطاني (1920-1948م)**. مدونات مكتوب. 2007/11/20م.
http://alashqar2011.maktoobblog.com

شم، عبد الباقي: **الانتقال والتحول الديمقراطي.. محاولة في فهم وتفسير بيئة الاستنبات**. 2007/2/28. موقع صحيفة الوسط اليمنية. http://www.alwasat-ye.net/modules.php?

صافي، خالد محمد: **أزمة التحول الديمقراطي في فلسطين**. موقع شبكة الانترنت للإعلام العربي (أمين). 2008/11/27م.
www.amin.org/look/amin/article.tpl?idpublication

الصحافة وأنواعها: ماهية الصحافة. موقع يا بيروت الالكتروني. 2008/2/19م.
http://yabeyrouth.com/pages/index3372.htm

صحافة. موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. 2008/2/19م. http://ar.wikipedia.org/wiki/

صحيفة. موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. 2008/2/19م. http://ar.wikipedia.org/wiki/

صلاحات، مهند: **التوجهات نحو الديمقراطية والمجتمع المدني في فلسطين وإمكانيات تحققها الفعلية**. موقع الحوار المتمدن. العدد 1988. 2007/7/26.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=58788

الطلحي، أحمد: **مفهوم التنمية**. موقع جريدة المحجة. 2008/2/29م.
http://www.almahaja.com/takafat_tanmia/takafat_tanmia253.htm

عـــارف، نصـــر: **مفهـــوم التنميـــة**. موقـــع إســـلام أون لايـــن. 2008/2/29م.
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1184
649216665&pagename

عبد الحميد الثاني. موقع ويكيبيديا.2008/4/16م./http://ar.wikipedia.org/wiki

فيـــاض، أحمـــد: **العســـكر والصـــحافة فـــي إســـرائيل**. الجزيـــرة نـــت. 2008/4/20م.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7149E9D4-E810 -.htm.

قطر، محمود: **الصورة الذهنية لمكتبة الإسكندرية**. موقـــع جامعـــة المنصـــورة الالكترونـــي.
http://www.mans.edu.eg/libr/ESILA/rep_conf.htm.2008/8/15م

كرم، سمر والمدهون، لؤي: **دور حماس السياسي ومفارقات التحول الديمقراطي**. موقع مؤسسة
دويتشـــــــــــــــــــه فيلـــــــــــــــــــه. 2005/12/20م. .-http://www.dw
world.de/dw/article/0,2144,1829708,00.htm

اللاجئون الفلسطينيون، موقع بديل الالكتروني. 2008/5/12م. www.badil.org

اللجمي، أديب وآخرون: **المحيط**. المعـــاجم. موقـــع عجيـــب الالكترونـــي. 2008/2/10م.
://lexicons.sakhr.com/openme.asp?fileurl=/html/1070588.html

المبيض، أحمد: **لماذا ملف السلطة الرابعة؟**. بوابة فلسطين القانونية. 2007/6/2م.-www.pal
p.org/article14.html

المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى): **انتهاكات الحريات الإعلامية خلال شـــهر نيسان 2008**. موقـــع الشـــبكة العربيـــة لمعلومـــات حقـــوق الإنســـان. 2008/5/8م.
http://www.hrinfo.org/palestine/mada/2008/pr0508.shtml

مروات، أحمد: **تاريخ الصحافة في مدينة حيفا العربية**. موقع ديوان العرب الالكتروني. 2007/4/19م. www.diwanalarab.com

مصالحة، عمر أمين: **من أرشيف الصحافة: نشأة صحيفة "فلسطين" في العهد التركي (1911-1976م)**. موقع الحريص. 2006/12/8م. www.alhares.org/site/modules/news/print.php

المغيربي، محمد زاهي بشير: **الديمقراطية والإصلاح السياسي..مراجعة عامة للأدبيات**. موقع مركز التجارب الإصلاحية والتنموية الالكتروني. 2007/7/12م. www.experience-reforme.info

مفهوم حرية الصحافة. **موقع حرية الصحافة الالكتروني**. 2008/4/11م. http://www.pressliberty.4t.com

نافع، بشير موسع: **التشظي العربي وأوهام يوتوبيا التحول الديمقراطي**. موقع الجزيرة نت. 2006/4/20م. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4A455155-04A1-4E12-AFFB-DEDF66CA8EDC.ht

نبذة عن الصحافة الفلسطينية في فترة الانتداب البريطاني. موقع عروبة الالكتروني. 2008/4/25م. www.3roba.net

نهار، حازم: **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الثقافة السياسية السائدة**. مركز دمشق لدراسات حقوق لإنسان. 2008/6/14م. http://www.dchrs.com/show.php?cat=stu&id=5

نوفل، أحمد سعيد: **التنمية السياسية**. موقع جريدة الغد. 2008/2/23م. http://www.alghad.jo/index.php?news=104429

نوفل، أحمد سعيد: **تجربة الديمقراطية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي**. موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان. 2007/8/18م. http://www.achr.nu/art222.htm

الهنداوي، فوزي هادي: **المشاركة الديمقراطية في العمل الإعلامي**. جريدة الصباح. 2008/4/4م. http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&page=31

وفاة محمود أبو الزلف مؤسس صحيفة القدس. الجزيرة نت. 2008/4/20م. www.aljazeera.net

الملاحق

جدول (1): التحليل الكمي للتغطية الإخبارية على الصفحات الأولى لانتخابات الرئاسة الثانية

اسم المرشح	إجمالي المساحة بالانش	حصة المرشح بالمائة
محمود عباس	104	%90.5
تيسير خالد	5	%4.3
مصطفى البرغوثي	4	%3.5
بسام الصالحي	2	%1.7
السيد حسين بركة	–	–
عبد الكريم شبير	–	–
عبد الحليم الأشقر	–	–
المجـــــــــــوع	115	%100

جدول (2): التحليل الكمي للتغطية الإخبارية على الصفحات الداخلية لانتخابات الرئاسة الثانية

اسم المرشح	إجمالي المساحة بالانش	حصة المرشح بالمائة
محمود عباس	**780**	**%57.1**
مصطفى البرغوثي	**202**	**%14.8**
بسام الصالحي	**160**	**%11.7**
تيسير خالد	**145**	**%10.6**
عبد الكريم شبير	**59**	**%4.3**
عبد الحليم الأشقر	**14**	**%1**
السيد حسين بركة	**6**	**%0.4**
المجـــــــــــوع	**1366**	**%100**

جدول (3): التحليل الكمي للإعلانات المدفوعة الأجر للانتخابات الرئاسية الثانية

اسم المرشح	إجمالي المساحة بالانش (الصفحات الأولى والداخلية)	النسبة بالمائة
محمود عباس	850	%42.7
مصطفى البرغوثي	328	%16.5
تيسير خالد	525	%26.4
بسام الصالحي	128	%6.4
عبد الحليم الأشقر	160	%8
السيد حسين بركة	–	–
عبد الكريم شبير	–	–
المجـــــــوع	1991	%100

جدول (4): التحليل الكمي للتغطية الإخبارية على الصفحات الأولى للانتخابات التشريعية الثانية

القائمة	المساحة بالانش	النسبة المئوية
حركة فتح	102	%36.2
التغيير والاصطلاح	101	%35.8
الطريق الثالث	28	%10
البديل	17	%6
فلسطين المستقلة	17	%6
الشهيد أبو علي مصطفى	13	%4.6
المستقلون	4	%1.4
الشهيد أبو العباس	-	-
الحرية والعدالة الاجتماعية	-	-
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية	-	-
الحرية والاستقلال	-	-
العدالة الفلسطينية	-	-
المجمـــــــــــوع	282	%100

جدول (5): التحليل الكمي للتغطية الإخبارية على الصفحات الداخلية للانتخابات التشريعية الثانية

القائمة	المساحة بالانش	النسبة المئوية
لمستقلون	988	%25
التغيير والاصطلاح	797	%20.6
حركة فتح	734.5	%19
فلسطين المستقلة	345.5	%8.9
البديل	327.5	%8.5
الشهيد أبو علي مصطفى	249	%6.4
الطريق الثالث	186	%4.8
الحرية والعدالة الاجتماعية	121.5	%3.1
الشهيد أبو العباس	61	%1.6
الحرية والاستقلال	47	%1.2
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية	15	%0.9
العدالة الفلسطينية	-	-
المجمـــــــــــــوع	3872	100

جدول (6): التحليل الكمي للإعلانات المدفوعة الأجر للانتخابات التشريعية الثانية

اسم المرشح	إجمالي المساحة بالانش (الصفحات الأولى والداخلية)	النسبة بالمائة
حركة فتح	3135.5	%32.8
لمستقلون	2019	%21.1
التغيير والاصطلاح	1846	%19.3
الطريق الثالث	1000	%10.5
البديل	804	%8.4
فلسطين المستقلة	658	%6.9
الحرية والعدالة الاجتماعية	34	%0.4
الشهيد أبو العباس	28	%0.3
الشهيد أبو علي مصطفى	24	%0.2
العدالة الفلسطينية	20	%0.1
الحرية والاستقلال	-	-
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية	-	-
المجمـــــــــــــوع	9568.5	100

An-Najah National University
Faculty of graduate studies

The Role of Locally Printed Press in the Democratic Transformation in the West-Bank Al-Quds As a Model (2004-2007)

By
Hafez Ali Hafez Abu Ayyash

Supervisor
Dr. Nayef Abu Khalaf

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for The Degree of Master in Political Planning and Development, Faculty of Graduate Studies at An-Najah National University, Nablus- Palestine.

2008

The Role of Locally Printed Press in the Democratic Transformation in the West Bank: Al-Quds As a Model (2004-2007)

By
Hafez Ali Hafez Abu Ayyash
Supervisor
Dr. Nayef Abu Khalaf

Abstract

In tackling the role of the locally printed media in democratic transformation, the researcher, in this study, linked automatically the mass media, in their general form, with both political development and democracy. Further, the researcher worked to identify the dialectical relationships which link them with each other. The media's job is to allow the flow of objective and neutral information and expression of all opinions based on the principle of opinion versus other opinion, thus increasing political participation, as an important principle in democracy, and effecting a political and cultural momentum that contributes towards the required change, through political development, to get to modernization, the essence of political development itself. Besides, the researcher linked between the media and elections and emphasized the essence of relationship linking them especially in the freedom of opinion and expression. Neither elections nor media are possible without that freedom. The media cannot be excluded because they are one of the joints of the democratic process during the election period and they play a key role in pushing the course of democracy.

Against this background and despite the dramatic developments in the field of information technology, which has led to the development of

the mass media and their impact on printed press, emergence of satellite channels and Internet, the researcher still believes that the age of the printed press has not ended. Its role is still valid until today. This form of press has not become defunct and is still a major player given the characteristics it enjoys over other forms of mass media. The news story, written and published in the paper, is different from the news story in electronic media: TV, radio, Internet. Writing has the potential to fire the reader's imagination to think of the events, through contemplation, refer to these events a number of times and adopt an idea in a certain way.

The reader can also quote from the written text and subject it to criticism and comment, thus enriching subject of debate and contributing to uncover of truth. Equally important, the paper will also have a greater opportunity to analyze the news story because it is published the next day, thus giving it another opportunity to collect more information, analyze it and present it on its pages in logical fashion and this will enable the reader to understand and learn.

To move from theory to practice, the researcher chose *Al-Quds* daily as a model for his study in order to test his three hypotheses. The first part of the first hypothesis was that *Al-Quds* contributed to democratic transformation through quantitative analysis which revealed the volume of the paper's coverage of its subjects as well as its commitment to several criteria stipulated in the Palestinian Elections Law. The other part of the hypothesis predicted weak contribution of *Al-Quds* towards democratic transformation in the light of the result of qualitative analysis which

showed lack of depth in the analysis of news stories and reports. The other two hypothesis were proved to be true concerning the legislations, which regulate the work of the media, including the printed press. They had impeded the democratic transformation. It was also found that presence of democracy reinforced the role of locally printed press and contributed to democratic transformation.

The researcher divided his study into four chapters and used two scientific methods. The first, used in the first three chapters, was the descriptive analytical method. While the second, used in the fourth chapter, was the analytical method of content: qualitative and quantitative.

Chapter one was devoted to the theoretical conceptual framework. In this chapter , the researcher defined a number of concepts: press political development, democracy, democratic transformation. In addition, he identified the common ground of all these concepts in an analytical context which shows the nature of relationships and existing overlap between them.

Chapter two dealt with the reality of locally printed press in Palestine from a historical perspective starting from the Ottoman era (1876-1918) to the British occupation (1918-1948) to the Jordanian and Egyptian rule of the West Bank and Gaza Strip respectively (1948-1967), the Israeli military occupation (1967-1994) and ending with the advent of the Palestinian Authority in 1994 to 2007. This historical surrey was meant to shed light on the circumstances which the Palestinian press has experienced, and the laws which governed its operation, and the most outstanding papers which were produced during these eras. The chapter also examined the roles

which the press played since its introduction to Palestine, and the extent of differences from one era to another.

Chapter three was devoted to the examination of the most important theories on democratic transformation, democratic media and the possibility of projecting them on the Palestinian case and the Palestinian media in particular.

In chapter four, the researcher conducted an analysis of the role of *Al-Quds* in the democratic transformation in Palestine through a systematic sample determined during legal periods in which its was allowed to exercise electioneering publicity during the three democratic transformations which began with the holding of local government elections on Dec.23, 2004, the second presidential elections on Jan.9 2006 and which ended with the legislative elections on Jan.25, 2006 . The researcher examined the extent of *Al-Quds's* commitment to present all points of views of candidates in an impartial and objective way. In order to find out the degree of the paper's respect of the laws and regulations stipulated in the Palestinian Elections Law which was passed to organize the elections process including the exercise of electioneering.

At the end of the study, the researcher provided a number of conclusions as well as several recommendations which might contribute to the solution of the problem of the study .